



الأسرة والجريمة

في القانون الجنائي المصري

د. عبد الرحيم صدقي



الطبعة الأولى: ١٩٨٥

الاخراج الفنى محمد قطب

القلاف : سها سليمان

الأسرة والجريمة في القانون الجنائي المصري

(دراسة تحليلية - فقهية - فلسفية
لقانون العقوبات ولقانون الإجراءات الجنائية
المصري)

د. عبد الرحيم صدقي

كلية الحقوق - جامعة القاهرة



الجمعية المصرية لدراسة الأسرة والجريمة

١٩٨٨

بسم الله الرحمن الرحيم

« وقل رب زدني علما »

صدق الله العظيم

عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :
كنت خلف النبي صلى الله عليه وسلم يوما فقال : يا غلام
أعلمك كلمات ، احفظ الله يحفظك ، احفظ الله تجده تجاهك ،
إذا سألت فاسأل الله ، وإذا استعنت فاستعن بالله . وأعلم
أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لن ينفعوك إلا بشيء
قد كتبه الله لك ، وإن اجتمعوا على أن يضروك بشيء فلن
يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك - رفعت الأقلام وجفت
الصنحف » .

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

إهداء

إلى

من أهداها الله لنا في يوم مشرق سعيد مبارك
من أهداها الله لنا في يوم النصف من رمضان المعظم
من أهداها الله لنا في لحظة سعادة وأمل •
من أسعدنى وأبهجنى ميلادها السعيد
من أنارت أمامى الطريق بابتسامتها البريئة المشرقة
من فتحت أمامى طريق الأمل طريق الحياة
من هدتنى سواء السبيل
إلى ابنتى الحبيبة الصغيرة •• هدى
أهدى هذا الكتاب

تمهيد

تعتبر « الأسرة » وما يتصل بها من علاقات ومشكلات انسانية واجتماعية وقانونية محور بحث وتفكير العديد من المفكرين في شتى مناحي العلوم الانسانية والاجتماعية والقانونية ، ذلك انها تاريخيا ومنطقيا نواة المجتمعات .

ولم يشد الفكر القانوني المصري - في المجال الجنائي - بالغفال هذه المسئلة البديهية .

ورغم اهتمام رجال القانون المدني بهذا الموضوع الحيوى ، الا أن زاوية الاهتمام في المجال الجنائي تختلف اختلافا بينا ؛ ففي حين يهتم الفكر القانوني المدني بمبحث الأركان والأسباب والآثار المحيطة بالأسرة وابرار الحقوق والواجبات الاجتماعية ، وتحديد أنواع الروابط الأسرية من قرابة مضاهرة وقرابة نسب ، نجد أن الفكر القانوني الجنائي يهتم بتجريم الأفعال ووضع العقاب لها ، ومما لا شك فيه أن هذا الاهتمام ينعكس بدوره على وضع الأسرة الثابت بمقتضى أحكام القانون المدني بل انه يقدم المساعدة الفعالة الأكيدة لضمان احترام القواعد المتصلة بالأسرة الواردة بالقانون المدني . ويجب ألا ننسى أن للقانون الجنائي ذاتيته المستقلة عن القانون المدني ، تلك الذاتية التي تنعكس بلا جدال على أحكامه وقواعده العامة والخاصة باعتباره يشكل بعدا انسانيا واجتماعيا وأيضا لا ينفك عند حد وجود النصوص والمواد القانونية ، أو بمعنى آخر فهو أقرب القوانين إلى الحياة الاجتماعية .

ولقد استطاع القانون الجنائي أن يلعب دورا لا يستهان به في حسم العديد من المشاكل الخطيرة التي تهدد سلامة الأسرة واستقرارها وهذا

ما نلمسه اذا ما أردنا أن نقدم على دراسة واقعية للنصوص التشريعية المتصلة بالأسرة ، سواء من قريب أو بعيد . ذلك أن استعراض هذه النصوص التشريعية يعطى لنا المؤشر الحقيقي على صحة قولنا المتقدم حالا . على أن الدراسة الهادئة المتأنية للجرائم التي ترتكب في الوسط العائلي أو تتصل به تستوجب عدم الوقوف عند حد استعراض النصوص التشريعية ، ذلك أنه وإن كان ذلك يكفي لإبراز مدى اهتمام « التشريع » بهذه الجرائم - إلا أنه لا يكفي بصدد محاولة فكرية عميقة تستوجب التحليل الظاهري العام والتحليل الباطني المتعمق للفلسفة لها . إذ أن حكمة التشريع وفلسفته تكمن عند اجراء هذا التحليل الهام والمفيد علميا وعمليا .

ولقد تناول المشرع الجنائي هذا الموضوع بصورة متفرقة ؛ وعيند التعرض لبعض مواضيع التشريع الجنائي لا كلها ولم يخصص لها بابا أو فصلا مستقلا لها ، سواء في المدونة العقابية أو في المدونة الاجرائية . على أنه أيا كان الأمر ، فإن المشرع الجنائي المصري قد اهتم إلى حد كبير « بالأسرة » عند التجريم وعند العقاب .

ويهمنا في هذا المقام أن نتعقب بالبحث والتحري مواطن هذا الاهتمام .

ولما كان التشريع الجنائي المصري يقوم أساسا على مدونتين أساسيتين الأولى هي « المدونة العقابية » الصادرة بموجب القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ (الصادر في ٢٣ جمادى الأول سنة ١٣٥٦ هـ - ٣١ يوليو سنة ١٩٣٧ م) والمنشورة في الوقائع المصرية في ٥ أغسطس سنة ١٩٣٧ - العدد ٧١) ٠٠ - والثانية هي « مدونة الاجراءات الجنائية » الصادرة بموجب القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ . الصادرة في ٢٠ ذو القعدة سنة ١٣٦٩ هـ - (٣ سبتمبر ١٩٥٠ م) - لذا أحرى بنا أن نتناول كلا من المدونتين على حدى مستعرضين فيها النصوص التشريعية التي تتصل بالأسرة في المجال الجنائي .

خطة البحث وتقسيم

لما كانت احتمالات المشرع الجنائي المتعلقة بالأسرة . لا تقتصر على قانون العقوبات (القانون الجنائي في شقه الموضوعي) بل تمتد لتشمل قانون الاجراءات (القانون الجنائي في شقه الاجرائي) ، لذا رأينا أن نتناول موضوع جرائم الاسرة على ضوء النصوص التشريعية الواردة في قانوني العقوبات والاجراءات الجنائية من وجهة نظر « الفقه الجنائي » .

ولقد رأينا أن التقسيم المناسب لهذا الموضوع يجب أن يكون على النحو الآتي بيانه :

فصل اول : يتناول استعراض النصوص التشريعية المتعلقة بالأسرة في قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية .

فصل ثان : يستهدف تحليل الاتجاه التشريعي في معالجة الجرائم المرتكبة في الوسط العائلي في القانون المصري بصورة عامة .

فصل ثالث : يستهدف تحليل أساس حق العقاب للوصول الى تحليل فقهي منضبط للجرائم المرتكبة في الوسط العائلي .

فصل رابع : يعمد الى القيام بتحليل فلسفي للاتجاه التشريعي الذي يسيطر على معالجة الجرائم المرتكبة في الوسط العائلي في القانون الجنائي المصري .

وفي ختام هذا البحث نعمد الى تقديم خلاصة موجزة توضح النتائج التي خلصنا اليها منه .

الفصل الأول

النصوص التشريعية المتعلقة بالأسرة في في القانون الجنائي المصري

نستعرض في هذا الفصل النصوص التشريعية في قانون العقوبات ثم نعلقه باستعراض النصوص التشريعية في قانون الإجراءات الجنائية حتى يتسنى رسم الصورة الكاملة لموقف المشرع المصري من الجرائم المرتكبة في الوسط العائلي . ولا تقل أهمية هذا الاستعراض عن أى جزئية في بحث هذا « المؤلف » إذ أنها تعد بمثابة تجميع كامل *Synthèse* للتشريع تليد فقهاء القانون وللممارسين لمهنتي المحاماة والقضاء الى جوار المبتدئين في دراسة القانون وطالبي الثقافة القانونية العامة .

(١) في قانون العقوبات (١) :

• المادة ٨٢/٤ (الكتاب الثانى الجنائى والجنىم المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتها) .

الباب الأول : الجنائيات والجنىم المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج .

أجازت الأعفاء من العقاب على الاشتراك فى إختفاء مجسرم من المرتكبين لاحتى الجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب اذا كان من أقارب الجانى أو أحد أصهاره الى الدرجة الرابعة .

• **المادة ٨٤/٣ :** أجازت الفقرة الثالثة من المادة ٨٤ إعفاء الزوج أو الزوجة أو أحد الأصول أو أحد الفروع من العقاب على علم إبلاغ السلطات المختصة بالجريمة الضارة بأمن الحكومة من جهة الخارج والمعددة بالباب الأول من الكتاب الثانى من المونة اذا ارتكبها عضو فى الأسرة .

(١) مع ملاحظة أن المادتين ٦٥ و ٦٧ من قانون العقوبات قد ألغيتا بموجب القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ .

● المادة ٩٨/٥ : ألزمت الفقرة الثانية من المادة ٩٨ القاضى بالحكم بالبراءة على الأزواج والأصول والفروع الذين يملكون بمشروع إجرامى يدخل فى جرائم المواد ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٠ مكررا ، ٩١ ، ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ (وحى كلها جرائم ضد أمن الدولة الخارجى) اذا لم يبلغوا عنها السلطات المختصة .

● المادة ١٤٤/٤ : فى الباب الثامن « حرب المحبوسين واخفاء المجانين » من الكتاب الثانى « الجنائيات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتها » .

أعفى المشرع الجنائى الأزواج والأصول والفروع من العقاب عن اخفائهم ؛ بأنفسهم أو بواسطة غيرهم ؛ أقربائهم الهاربين من وجه العدالة سواء بالاتهام أو بعد القبض عليهم أو بعد صدور أمر بالقبض عليهم أو اعانتهم على الفرار من وجه العدالة من العقاب المقرر لهذا الجرم لغير أعضاء الأسرة .

● المادة ١٤٥/٤ : فى الباب الثامن « حرب المحبوسين واخفاء المجانين » من الكتاب الثانى « الجنائيات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتها » .

أعفى المشرع الجنائى الأزواج والأصول والفروع من العقاب على جرم الامتناع عن الشهادة بوقوع جريمة أو الادلاء بمعلومات مضللة للعدالة أو إيواء الجناة الفارين من وجه العدالة .

● المادة ١٤٦ : فى الباب الثامن « حرب المحبوسين واخفاء المجانين » من الكتاب الثانى « الجنائيات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتها » .

أعفى المشرع الجنائى الزوجة من العقاب على جرم مساعدة زوجها على الهرب من تأدية الخدمة العسكرية .

● المادة ١٩٣ : فى الباب الرابع عشر « الجنح التى تقع بواسطة الصحف وغيرها » من الكتاب الثانى « الجنائيات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتها » .

عاقب المشرع الجنائى على تقرر التحقيقات أو المرافعات فى دعاوى الطلاق أو التفريق أو الزنا بعقوبة الجنحة (حبس لا يزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهًا مصريًا أو بأحدى هاتين العقوبتين) .

• المادة ٢٢٧/١ : في « الباب السادس عشر - التزوير » - من الكتاب الثاني « الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتها » .

أبرز المشرع الجنائي صراحة العقاب على من يذكر سنا مغايرا لحقيقة الحال أمام موقق عقود الزواج الشرعية ، واعتبرها جنحة (الحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو الغرامة التي لا تزيد على مائة جنيها) .

• المادة ٢٣٧ : في الباب الأول « القتل والجرح والضرب » . من الكتاب الثالث « الجنايات والجنح التي تحصل لأحاد الناس » .

خفف المشرع الجنائي العقاب على من يقتل زوجته حال مفاجئتها بالزنى متى ومن يزني بها وجعل عقابه الحبس بدلا من الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع و السجن بالنسبة لحالة اعتبار الواقعة ضرب أفضى الى موت ، في الأمور العادية .

• المادة ٢٦٢ : في الباب الثالث « اسقاط الحوامل وصنع ويبيع الاشربة والجواهر المشوشة المضرة بالصحة » من الكتاب الثالث « الجنايات والجنح التي تحصل لأحاد الناس » .
عاقب المشرع المرأة الحامل اذا رضيت بالاجهاض .

• المادة ٢٦٧ : في الباب الرابع « هتك العرض والفساد الأخلاق » . من الكتاب الثالث « الجنايات والجنح التي تحصل لأحاد الناس » .
شدد المشرع العقاب على أصول المجنى عليهم في جريمة اغتصاب الأنثى بغير رضاها بأن جعل العقوبة وجوبية لا جوازية (الأشغال الشاقة المؤبدة) .

• المادة ٣٦٨ : في الباب الرابع « هتك العرض والفساد الأخلاق » . من الكتاب الثالث « الجنايات والجنح التي تحصل لأحاد الناس » .
شدد المشرع العقوبة على أصول المجنى عليهم في جريمة هتك العرض بالقوة أو بالتهديد بأن جعل حداها الأقصى الأشغال الشاقة المؤقتة بدلا من الأشغال الشاقة المؤقتة من ثلاثة سنين الى سبع سنين وجعلها الأشغال الشاقة المؤبدة اذا كانت الجريمة قد وقعت على أحد الفروع الذين لم يبلغوا سن الستة عشرة عاما .

• المادة ٣٦٩ : في الباب الرابع « هتك العرض وفساد الأخلاق » . من الكتاب الثالث « الجنايات والجنح التي تحصل لأحاد الناس » .
شدد المشرع العقاب على الأصول في حالة ارتكابهم جريمة هتك العرض على أحد فروعهم بغير قوة أو تهديد الذين لم يبلغوا سن الثمانية عشرة عاما وجعله الأشغال الشاقة المؤقتة بدلا من الحبس .

• **المادة ٢٧٢ :** كان المشرع المصري يعرّم واقعة التّعيش من «القوادة» وذلك بموجب المادة ٢٧٢ إلا أن هذه المادة ألغيت بموجب القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة المعارة الصادر في ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٨ (الوقائع المصرية في ٢٨ أبريل سنة ١٩٥١ - العدد ٣٦ مكرر) .

• **المادة ٢٧٣ :** في الباب الرابع «هتك العرض وفساد الأخلاق» من الكتاب الثالث «الجنايات والجنح التي تحصل لأحاد الناس» .
أبرز عدم جواز محاكمة الزانية إلا بناء على دعوى من زوجها وسلبه هذا الحق إذا زنى في منزل الزوجية .

• **المادة ٢٧٤ ك ٣ - ب ٤ :** وضع المشرع عقوبة خاصة لزنا الزوجة «الحبس مدة لا تزيد عن سنتين» وبين حق الزوج في إيقاف تنفيذ هذا الحكم إذا ما رضى بمفاشرتها له كما كانت .

• **المادة ٢٧٥ ك ٣ - ب ٤ :** وضع عقاب مماثل للزوجة الزانية لشريكها .

• **المادة ٢٧٦ ك ٣ - ب ٤ :** حدد المشرع الجنائي - خروجاً عن مبدأ اقتناعية القاضي الجنائي بالإدلة - أدلة الإثبات الجنائي في جريمة زنا الزوجة بأربعة أدلة محددة على سبيل المحصر وهي إما القبض على المتهم بالزنا حين تلبسه بالفعل ، أو اعترافه ، أو وجود مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة منه ، أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم .

• **المادة ٢٧٧ ك ٣ - ب ٤ :** أبرز المشرع ركناً ضرورياً لتحقيق جريمة زنا الزوج ألا وهو ضرورة وقوع جريمة الزنا في منزل الزوجية ووضع للزوج عقاباً أقل من عقاب الزوجة - على الأقل بالنظر إلى مقدار الحد الأقصى للعقوبة إذ جعل له الطاقاب الحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور - ولقد كانت عقوبة الزوج الزاني حسب القانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٤ الحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور أو الغرامة التي لا تتجاوز عشرة جنيهات !!

• **المادة ٢٨٣ :** في الباب الخامس «القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق وسرقة الأطفال وخطف البنات وهجر العائلة» - من الكتاب الثالث «الجنايات والجنح التي تحصل لأحاد الناس» .

تعرض المشرع الجنائي لجرائم إخفاء النسب وإسناد الأطفال زوراً لغير آبائهم وخطفهم وجعلها جنحة عقوبتها الحبس (وفقاً لتعديل القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢) .

(١) «د» - تبني إلى «الكتاب» و «ب» - تبني إلى «الباب» .

• **المادة ٢٩١ :** في الباب الخامس « القبض على الناس وجسهم بدون وجه حق وسرقة الأطفال وخطف البنات وهجر العائلة » - من الكتاب الثالث « الجنايات والجنح التي تحصل لأحاد الناس » .
أعفى المشرع الخاطف من عقوبة الخطف اذا تزوج بمن خطفها .

• **المادة ٢٩٢ :** في الباب الخامس « القبض على الناس وجسهم بدون وجه حق وسرقة الأطفال وخطف البنات وهجر العائلة » - من الكتاب الثالث « الجنايات والجنح التي تحصل لأحاد الناس » .

عاقب المشرع الجنائي الوالدين أو الجدين اللذين يحجمون عن تنفيذ احكام الضم والحضانة الشرعية أو خطفهم لهؤلاء الأولاد ولو كان ذلك بشير تحايل أو اكراه . . وجعلها جنحة « تم تعديل العقوبة بالتشديد وقفا للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ » .

• **المادة ٢٩٣ :** في الباب الخامس « القبض على الناس وجسهم بدون وجه حق وسرقة الأطفال وخطف البنات وهجر العائلة » - من الكتاب الثالث « الجنايات والجنح التي تحصل لأحاد الناس » .

عاقب المشرع الجنائي عل الامتناع عن دفع النفقات الشرعية لأفراد العائلة المقررة بموجب أحكام قضائية بعد التنبيه عليه بالدفع وعدم دفعه لها مع قدرته عليها لمدة ثلاثة أشهر بالمحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرياً أو بأحدى هاتين العقوبتين ، وإن قيد تحريك الدعوى الجنائية هنا على شكوى من صاحب الشأن . وفي حالة « العود » تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة (القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢) .

• **المادة ٣٠٨ :** في الباب السابع « القذف والسب وإفساد الأسماء » من الكتاب الثالث « الجنايات والجنح التي تحصل لأحاد الناس » .
عاقب المشرع على القذف المخدش لسمعة العائلات اذا تم بطريق النشر وجعلها الحبس والغرامة معا (معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧) .

• **المادة ٣١٢ :** في الباب الثامن « السرقة والاختصاص » - من الكتاب الثالث « الجنايات والجنح التي تحصل لأحاد الناس » .

قرر المشرع عدم جواز المحاكمة في السرقة ما بين الأزواج أو الأصول أو الفروع الا بناء على طلب من المجنى عليه ، وأعطى للمجنى عليه الحق في التنازل عن دعواه في أية حالة كانت عليها الدعوى بل أجاز له إيقاف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أي وقت يشاء (معدلة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٤٧) .

— مع مراعاة حكم المادة ٣٢٣ مكرر الخاصة باختلاس الأشياء المحجوز عليها ضمانا لدين الغير .

❖ المادة ٣/٣٨٥ : **المخالفات المتعلقة بالإداب من الكتاب الرابع**
« المخالفات » عاقب المشرع الجنائي الآباء بالفرامة التي لا تتجاوز جنيتها مصريا أو الحبس مدة لا تزيد على أسبوع في حالة وجود الأبناء في الطرق العمومية أو المحلات العمومية أو أمام منازلهم وهم يحرضون المارة على الفسق بالإشارة أو بالقول إذا كانوا من الذكور الذين لم يبلغوا بعد سن الثانية عشر ميلادية .

(الا أن هذه المادة برمتها ألغيت بموجب القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ بالجريدة الرسمية العدد ٤٤ الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٨١) -

❖ المادة ٣٩٣ : **المخالفات المتعلقة بالأشخاص**

عاقب المشرع الجنائي الآباء بالفرامة التي لا تزيد عن جنيتها مصريا عن تركهم لأولادهم حديثي السن أو المجانين يهيمون في الطرق العامة عرضة للاخطار أو الإصابات (الا أن هذه المادة ألغيت بموجب القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه في المادة السابق شرحها حالا) .

❖ بهذا النص نكون قد فرغنا من حصر المواد القانونية الواردة في المدونة العقابية والتي تتصل بالأسرة ، وقد راعينا أن نقدم على حصر كامل وموسع لكل ما يتصل بالأسرة من قريب أو بعيد حتى يأتي التخليل العام والفلسفي لهذه الجرائم على شكل واضح وأساس سليم ومنطقي .

(ب) في قانون الإجراءات الجنائية :

لم يغفل المشرع الجنائي في مدونة اجراءات الجنائية مكانة « الأسرة » فوضع لها الاجراءات المناسبة ، كما راعى الجانب العائلي والروابط الأسرية في بعض الاجراءات كالتفتيش والتفتيش كما سيتضح لنا حالا .

ويجدر بنا بادئ ذي بدء أن نشير الى أن أساس بحثنا هو مدونة الاجراءات الجنائية المصرية الصادرة بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ الصادر في ٢٠ ذي القعدة ١٣٦٩ هـ (٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ م) .

❖ المادة ١/٣ : في الفصل الأول « فيمن له رفع الدعوى الجنائية . في الأحوال التي يتوقف فيها رفعها على شكوى أو طلب » من الباب الأول « في الدعوى الجنائية » من الكتاب الأول « في الدعوى الجنائية . وجمع الاستدلالات والتحقيق » .

وضع المشرع الجنائي عدم جواز رفع الدعوى الجنائية في حالات عدم منها جرائم زنا الزوجة وزنا الزوج والامتناع عن تسليم الأطفال لمن لهم حضانتهم ، والامتناع عن دفع النفقات الشرعية ، والسرقه اضرازا بالأزواج أو الأصول أو الفروع (١) ، وجريمة المروق عن سلطة الوالد أو ولي الأمر بالنسبة للأحداث المشردين (المادة ١١ من قانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩) الا بشرط تقديم شكوى من المجنى عليه ذاته ويعتبر هذا الشرط من النظام العام لان شروط تحريك الدعوى الجنائية كلها من النظام العام (٢) .

❖ وفي المادة ٢/٣ : نص المشرع على أنه لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمتركبها ما لم ينص على خلاف ذلك .

❖ المادة ١٠ : أبرزت حق الشاكي في التنازل عن شكواه في أي وقت يشاء قبل صدور حكم نهائي ، مع ملاحظة حق الزوج في إيقاف تنفيذ الحكم النهائي الصادر في زنا الزوجة اذا ما رضى بمعاشرتها . راجع م ٢٧٣ ع .

وفضلا عن ذلك قرر المشرع ، في خصوص جريمة الزنا ، للورثة الحق في التنازل عن شكوى مورثهم في جريمة الزنا حفاظا على كرامة الأسرة وذلك بمقتضى الفقرة الأخيرة من هذه المادة (م ٣/١٠) .

❖ المادة ٢٥ : أبرزت بمفهومها أنه لا طريق لتحريك الدعوى في الجرائم الواردة في م ١/٣ الا طريق الشكوى .

❖ المادة ٣٩ : أبرزت هذه المادة سلب حق النيابة العامة في اتخاذ اجراءات التحقيق في جرائم زنا الزوج أو الزوجة والامتناع عن دفع النفقة وارتكاب أمر مغل بالحياه مع امرأة ولو في غير بسلانية ولو في حالة التلبس .

(١) ينطبق بها جرائم النصب وخيانة الأمانة اضرازا بالزوج أو الأصل أو الفرع راجع للنص ١٩٥٨/١/١٠ أحكام النقض س ٩ رقم ٢١٩ ص ٨١٩ - وانظر مؤلف استاذنا الدكتور مصوبه نجيب حسني شرح قانون الاجراءات الجنائية ١٩٨٢ - ص ١٢١ فقرة ١١٧ الدكتور رؤوف عبيد في « جرائم الاستهزاء على الأشخاص والأموال » طبعة ٦ - سنة ١٩٧٤ (ص ٤٢٢ - ص ٤٢٨) ، للاستاذ الدكتور: حسنين ابراهيم صالح عبيد - دؤوس في جرائم الاستهزاء على الأموال - ١٩٨٣ - ص ٥٠ .

(٢) انظر الاستاذ الدكتور رؤوف عبيد - مباحثه الاجراءات الجنائية في القانون للصرى - طبعة عاشره ١٩٧٤ - ص ٦٧ والاستاذة الدكتورة فوزية عبد الستار - شرح قانون العقوبات (القسم الخاص) - ١٩٧٩ - ص ٧٨ فقرة ٦١ ، وشرح قانون الاجراءات الجنائية - ١٩٨٦ - ص ٩٤ فقرة ٨٠ .

وحصرت حق النياية العامة فى اتخاذ اجراءات جمع الاستدلالات كسماع الشهود أو اجراء المعاينة منعا من عدم الاعتناء الى أدلة مادية مستقبلا اذا ما لجأ المجنى عليه الى طريق الشكوى فيما بعد . (الفصل الثالث فى القبض على المتهم من) الباب الثانى فى جمع الاستدلالات ورفع الدعوى) من الكتاب الأول « فى الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق » .

● **المادة ٥١ :** من الفصل الرابع فى دخول المنازل وتفتيشها وتفتيش الأشخاص من الباب الثانى (فى جمع الاستدلالات ورفع الدعوى) من الكتاب الأول فى « الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق » . أجاز التفتيش لمسكن المتهم ولو فى غيابه طالما وجد شاهداً من أقاربه البالغين .

● **المادة ٢٠٨ مكرراً ١ :** من الباب الرابع فى « التحقيق بمعرفة النيابة » من الكتاب الأول « فى الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق » .

أجاز المشرع الاجرائى للنائب العام بعض الاجراءات الماسة بأموال الزوج وأولاد المتهم فى قضايا الاختلاس وسلب الأموال العامة كالتنفيذ على أموالهم ضمانا لغرامة الأب المتهم أو رد المبالغ وذلك ما لم يثبت أن هذه الأموال إنما آلت اليهم من غير مال المتهم .

يضاف هذا النص بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ نشر بالجريدة الرسمية فى ١٢/٢/١٩٦٧ القصد رقم ٨٣ .

● **المادة ٢٠٨ مكرراً ٢ :** « مضافة بموجب القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٧ أجازت المحكم بتمويض الجهة أو المؤسسة المجنى عليها - فى جرائم الأموال العامة - بناء على طلب هذه الجهات أو النيابة العامة من أموال زوج المتهم أو أولاده ما لم يثبت أنها آلت اليهم من غير مال مورثهم » .

● **المادة ٢٤٤ :** من الفصل الثالث فى « حفظ النظام فى الجلسة » من الباب الثانى « فى محاكم المخالفات والجنح » من الكتاب الثانى « فى المحاكم » .

أجازت للمحكمة « التصديق » لجرائم الجلسات حتى ولو كانت من الجرائم التى تتطلب شكوى من المجنى عليه « ومنها بداهة جرائم م/٣/١ إجراءات جنائية » .

● **المادة ٢٧٦ مكرراً :** من الفصل السادس فى نظر الدعوى وتركيب الاجراءات فى الجلسة من الباب الثانى فى محاكم المخالفات والجنح من الكتاب الثانى فى المحاكم .

الزمت القضاء بسرعة الفصل في قضايا معينة من بينها جريمة القذف في سبعة العائلات (المادة ٣٠٨ ج) .

❖ المادة ٢٨٦ : من الفصل السابع في الشهادة والأدلة الأخرى من الباب الثاني في محاكم المخالفات والجنح من الكتاب الثاني في المحاكم .
أعطت الحق للأقارب من الأصول والفروع والأصهار الى الدرجة الثانية والزوجة ولو بعد انقضاء رابطة الزوجية الحق في الامتناع عن أداء الشهادة .
ضد المتهم ما لم تكن الجريمة قد وقعت على الشاهد أو أحد أقاربه أو أصهاره الأقربين أو اذا كان هو المبلغ عنها أو اذا لم تكن هناك أدلة اثبات أخرى ، رغم أن ذات المدونة الاجرائية قد جرمت الامتناع عن أداء الشهادة .
بمقتضى صريح نص المادة « ٢٨٤ ج » .

❖ المادة ٣٩٥ : من الفصل الثالث في الاجراءات التي تتبع في مواد الجنائيات في حق المتهمين الغائبين من الباب الثالث في محاكم الجنائيات من الكتاب الثاني في المحاكم .
أعطت لورثة المحكوم عليه بتضمينات مالية الحق في تمثيل المحكوم عليه المتوفى .

❖ المادة ٤٤٢ : من الباب الرابع « في إعادة النظر » من الكتاب الثالث « في طرق الطعن في الأحكام » .
أعطت الحق لزوجة وأقارب المحكوم عليه المتوفى في رفع طلب إعادة النظر في قضية قريبهم المتوفى .

❖ المادة ٤٤٧ : من الباب الرابع « في إعادة النظر » من الكتاب الثالث في « طرق الطعن في الأحكام » .
أعطت الحق لأقارب المحكوم عليه المتوفى في طلب محو ما يمس ذكر المتوفى ووجوب تعيين من يلزم للدفاع عن ذكره .

❖ المادة ٤٧٢ : من الباب الثاني « في تنفيذ عقوبة الأعدام » من الكتاب الرابع « في التنفيذ » .
لم يعطى المشرع الحق في رؤية المحكوم عليه بالأعدام يوم التنفيذ الا لأقاربه .

❖ المادة ٤٧٦ : من الباب الثاني « في تنفيذ عقوبة الأعدام » من الكتاب الرابع « في التنفيذ » .
ألزم المشرع بوقف تنفيذ عقوبة الأعدام على الحبلى الى ما بعد شهرين من وضعها .

المادة ٤٨٨ : اوجب تأجيل تنفيذ العقوبة الموقعة على أحد الزوجين اذا ما حكم عليهما لأول مرة بعقوبة مقيدة للحرية لكلاهما بالعيس لمدة لا تزيد على سنة ، حتى يفرج عن الآخر وذلك اذا كانا يكفلان صغيرا لم يتجاوز خمس عشرة عاما كاملة ، وكان لهما محل إقامة معروف بمصر .



آن لنا بعد أن فرغنا من استعراض النصوص التشريعية الخاصة بمعالجة جرائم الأسرة المرتبطة بها - أن نتعرض بالتحليل العام والفلسفي لهذا الاتجاه التشريعي في شقيه الموضوعي والاجرائي ، حتى تكتسب الصورة تماما من جرائم الأسرة في القانون المصري .

على أننا سنتحرى الدقة العلمية والأمانة التامة في عرض الصورة بلا أية إضافات أو أية تعليقات منا اللهم الا عند تناولنا لمضمون جرائم الأسرة بالتحليل الفلسفي وذلك حتى نتضح خلفيات التشريع وفقا لما سيظهر لنا من استقراء المواد وتمقيب مسار الأفكار . على أنه يجدر بنا أن ننوه قبل أن نقدم على هذا العمل الى أننا يجب ألا نغفل حقيقة المناخ الاجتماعي والتاريخي (١) في مصر عند شروعه في بحث الأفكار التالية ، وذلك أن المناخ الاجتماعي والتاريخي في حياة أي أمة يلعب دورا كبيرا في مسار القانون يوجه عام فيها .

(١) أبرز أهمية للمناخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الاستاذ البروفيسور هنري كاييتان في مؤلفه :
H. Capitant, La thèse de doctret en droit, 4 éd., 1951, p. 19.

الفصل الثانى

التحليل العام للاتجاه التشريعى فى معالجة الجرائم المرتكبة فى الوسط العائلى فى القانون الجنائى المصرى

المبحث الأول

فى قانون العقوبات

- خصص المشرع الجنائى لجرائم الأسرة الصرفة ، وجرائم القانون العام المتصلة بالأسرة خمسة وعشرين مادة من مواده البالغ عددها ثلاثمائة وخمسا وتسعين ، الأمر الذى يدل على مدى اهتمام وعناية المشرع المصرى بضبط أحكام الحياة الأسرية من جهة ، وضبط أحكام العقوبات لديها لتحقيق غاية هامة ألا وهى تحقيق الاستقرار الاجتماعى فى العائلة من جهة أخرى .

ورغم هذه العناية الموضوعية ، فإننا لا نلاحظ أى اهتمام شكل بهذا الموضوع ، بمعنى أننا لا نجد بابا أو فصلا فى المدونة العقابية يحمل «مصطلح» جرائم الأسرة » . ولكن هذه الملاحظة الشكلية لا تؤثر فى النتيجة التى قمنا بها سلفا .

بل أننا لا نجد تنظيما شاملا ومتسعا لقي مثل هذا الاهتمام الغزير الواضح كما وجدت جرائم الأسرة من المشرع المصرى . وهذا ما يمكن أن يتكشف لكل ذى بصيرة اذا ما استعرض الأبواب المكونة للمدونة العقابية ذاتها .

وكل ما تقدم يوصلنا الى أهمية بحث جرائم الأسرة على الصعيد الفكرى المتعمق لمعاونة رجال العدالة فى تفهم أحكام هذه المواد ، بل وحكمتها فى ذات الوقت .

- باستعراض المذكرة الإيضاحية لقانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ ، وفيما يتعلق بجرائم الأسرة يتضح لنا أن المشرع الجنائى قد

بنى تصوره. فى حالات الاعفاء والتخفيف والتشديد والتجريم على أسس متعددة . كما أسس « الاعفاء من العقاب للأقارب من الأزواج والأصول والفروع » فيما يتعلق بجرائم المادة ٨٤ بصورة جوازية للمحكمة وعلقها على شرط هام مؤداه « أن ترى المحكمة من ظروف الدعوى محلا لهذا العفو » (راجع المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتعديل أحكام الباب الأول من الكتاب الثانى من قانون العقوبات) .

كما أبرزت المذكرة الايضاحية تأسيسها لتجريم الواقعة الواردة فى م/٢٢٧ ع الخاصة بتغيير السن فى عقود الزواج باعتباره صورة من صور التزوير الجنائى ، ومن ثم قلم يدر بغلد المشرع أنها تعد نوعا من الاختلال بأحكام عقد الزواج .

وفىما يتعلق بنص المادة ٣٦٩ ع الخاصة بتحديد أركان جريمة هتك العرض بغير قوة التى تقع من الأصول على الفروع ولا سيما ركن « السن » فى المجنى عليه تآثر المشرع بقوانين الأحوال الشخصية .

كما يدل استقراء المناقشات التى ثارت حول نص المادة ٢٧٧ ع الخاصة بتحديد أركان زنا الزوج ، أن النص المقترح كان على النحو التالى « كل زوج زنى فى منزل الزوجية بامرأة يكون قد أعد لها ذلك ، غير مرة وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة يجازى بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بالغرامة التى لا تتجاوز عشرة جنيهات » .

الا أن مناقشات أعضاء مجلس النواب المصرى أسفرت عن حذف العبارات الآتية « بامرأه يكون قد أعد لها ذلك » وعبارة « غير مرة » ، وعبارة « أو بالغرامة التى لا تتجاوز عشرة جنيهات » .

وغنى عن البيان أن حذف هذه العبارات الثلاثة تدل على مدى غيرة واضع النص على تحقيق الفضيلة والبعد عن الرذيلة من جهة - وتحقيق المساواة بقدر الامكان بين الرجل والمرأة (راجع مضبطة الجلسة ٦٢ ص ٤٨ - ٥٠) من جهة أخرى .

كما يتلاحظ أن المشرع استعمل مصطلحا مرنا ليتسع ويشمل كل نواحي القذف وأساليبه عند التعرض للصياغة القانونية لنص المادة ٣٠٨ بحيث تشمل القذف فى الأمور الجنسية وغيرها من الأمور المناسبة بالآداب العامة . بل أن المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ قد أبرزت بصريح النص انه لا يشترط بداهة تحقق ركن « العلانية » فى القذف كما هو الحال فى باقى جرائم القذف الأخرى .

تعقيب :

- لا يزال التشريع المصرى الجنائى بعيدا عن مسايرة الأفكار الوضعية فى المجال الجنائى ، ولم يستفد من أفكار علم الاجرام والتدابير الوضعية التى تستلحى أن تلعب أكبر دورا فى توجيه السياسة الجنائية صوب استقرار الأسرة وتحقيق طمأنينتها ، ولعل الانطلاق فى مسار الدراسة المقارنة مع الفكر الجنائى يسفر عن كشف اساليب وأنظمة حديثة متطورة يمكن الاستفادة بها الى أبعد حد فى هذا المضمار لكى تحقق الدراسة الاكاديمية غايتها العملية ايماء تحقيق .

المبحث الثاني

في قانون الإجراءات الجنائية

- عنى المشرع الجنائي في مدونة الإجراءات الجنائية برسم الإجراءات المناسبة لجرائم الأسرة لا سيما في جريمة الزنا التي حظيت بأكثر قدر من التنظيم التشريعي بالنسبة الى باقي جرائم الأسرة ورغم ضآلة المواد المنظمة للجرائم المرتبطة بالأسرة (سبعة عشرة مادة) بالنظر الى مواد مدونة الإجراءات الجنائية (خمسمائة وستون مادة) الا أن التنظيم العام شمل كل مراحل القضية الجنائية ابتداء من تحريكها وانتهاء الى تنفيذ العقاب بعد الحكم بها وفي مرحلة طلب أو التماس إعادة النظر .

وبداهة لم يكن في مقدور المشرع الاجرائي تخصيص باب مستقل لجرائم الأسرة ، إذ أن ذلك موطنه الحقيقي مدونة العقوبات لا مدونة الإجراءات .

- ولقد تضمنت بعض الأحكام المتعلقة بالأسرة ، ان لم يكن كلها ، رغبة أكيدة عن المشرع الاجرائي في اسباغ أكبر قدر من الحماية والاستقرار للمائلة ، ومن مظاهر الحماية اشتراط الشكوى من المجنى عليه ، ومن أبرز مظاهر الاستقرار تقييد مدة الشكوى بثلاثة أشهر شمسانا للاستقرار العائلي ، وكذا ارجاء تنفيذ العقاب المقيّد للحرية على أحد الزوجين لحين انتهاء تنفيذ عقاب الزوج الآخر عند وجود أطفال صغار يحتاجون للاستقرار النفسي والسكنية ، كذا سرعة الفصل في جرائم القذف في سبعة المآلات .

ومن جهة أخرى تضمن التشريع الاجرائي خروجاً صارخاً عن القواعد الأصولية في نظريات الإجراءات الجنائية من أبرزه سلب حق النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية في جرائم الأسرة ، وإجازة امتناع الأكارب والأزواج عن الشهادة ، وإجازة حق التماس إعادة النظر لأقارب المحكوم عليه المتوفى أو زوجته والأخذ بنظام الأدلة المحددة في

جريمة زنا الزوجة . على أنه إذا كان هذا الخروج الصارخ عن القواعد
الأصولية في نظريات الإجراءات الجنائية لصالح الأسرة ولضمان
استقرارها وطمانيتها ، فإن هناك حالات أخرى تجنى فيها المشرع
الاجرائي على الأسرة وتجاوز فيها الحدود الأصولية المتفق عليها في باب
الإجراءات الجنائية - ومن نماذج هذا نص المادتين ٢٠٨ مكرر ١ ، ٢٠٨
مكرر ج ، اللذين أجازا التنفيذ على أموال زوجة المتهم وأولاده القصر في
جرائم الأموال العامة « الاختلاس والاستيلاء على مال الدولة ... الخ »
ما لم يشتبوا أن هذه الأموال قد آلت اليهم من غير حال المتهم .

الفصل الثالث

التحليل الفقهي للجرائم المرتكبة في الوسط العائلي في القانون الجنائي المصري

نعرض بالدراسة في هذا الفصل لموضوعين هامين :

أولهما : أساس حق العقاب في جرائم الأسرة وسوف نخصص له بحثاً أولاً .

وثانيهما : أبرز النظريات المبررة للعقاب وتقديرها ليتسنى للقارئ معرفة مدى انطباق أفكار هذه النظريات على فلسفة العقوبة عن الجرائم المرتكبة في الوسط العائلي ، وسوف نخصص له بحثاً ثانياً .

للبحث الأول

أساس حق العقاب في جرائم الأسرة

ما لا شك فيه أن القاضي الجنائي يستهدف حماية المجتمع ، وضمان استقراره وطمأنينته - ومن داخل المجتمع « الأسرة » بداهة ، بل أن الأسرة لا يمكن أن تفصلها عن المجتمع مطلقاً فيها . ذاتان متحدتان المركز وإن كانت دائرة المجتمع أكبر قطراً من دائرة الأسرة . وما لا ريب فيه ، أن « الأسرة » أو بمعنى أدق « رب الأسرة » قد لعب دوراً حيويًا هاماً بل مؤثراً واضحاً في تطور القانون الجنائي المصري ، إذ يعد تاريخياً سلطة « رب الأسرة » هي الضامن الأول لاحترام الحقوق في مجتمع القبيلة . و « قوته » هي العقاب الزاجر لتحقيق استقرار المجتمع . لذا لم يكن في « الدولة » عند ظهورها أن تنزع هذه السلطة من « رب الأسرة » بسهولة ولكنها استطاعت شيئاً فشيئاً أن تسلب « رب الأسرة » سلطاته حتى زالت أو كادت ، مع ملاحظة أنها لم تقض عليها نهائياً حتى وقتنا

المعاصر اذ لا يزال واضحا في تفسير نص المادة ٦٠ من المذونة العقابية المصرية - الواردة في الباب التاسع « اسباب الاباحة وموانع العقاب » من الكتاب الأول (احكام ابتدائية) - لا تسرى احكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة » ، ان حق العقاب التأديبي لا يزال واضحا في مذونتنا العقابية مبرزا - حق « الأسرة » على القانون الجنائي (١) .

بهذه المقدمة التاريخية الموجزة نتناول روح النصوص التشريعية من الزاوية الفقهية المحضة أى بمنطق الباحث القانوني الذى يبرز اسباب النصوص القانونية وحكمتها كما هي أى أن يبرز « ما هو كائن » ، موضحين مسلك المشرع تجاه الأسرة المصرية ، سواء في المجال الموضوعي بل وحتى في المجال الاجرائي - قبل التعرض بالتحليل الفلسفي « لما يجب أن يكون » .

والواقع أن حماية المشرع الجنائي للأسرة لم لا يخفى على كل ذي فطنة اذا ما تأمل نصوص المذونة العقابية بل والاجرائية ، وأن كانت هناك بعض النصوص عكس فيها المشرع هذا الاتجاه : ومن النماذج الحية على هذا التصور الأخير يمكن الإشارة الى نص المادتين ٢٠٨ مكرر ١ / م ٢٠٨ مكرر ج من مذونة الاجراءات الجنائية المصرية ، ولحسن الحظ لا يمكن التحويل على هاتين المادتين للقول بأن المشرع الجنائي لا يحمي « الأسرة » - ذلك أن هذين مثالان شاذان لا يمكن التحويل عليهم أو الاستناد عليهما في وضع نتائج فقهية بصدد المعالجة العقابية المصرية « للأسرة » .

والواقع أن هذه الحماية القانونية في المجال الجنائي تقوم على أساسين بارزين في محيط الأسرة ، أولهما « صفة في الجنائي » ، وثانيهما « نظام الأسرة ذاته » . ومن ثم فالحماية اما حماية لجاني من الأسرة ، واما حماية « لنظام الأسرة » .

وعلى ضوء اختلاف أساس « الحماية » ، يختلف مسلك المشرع الجنائي ذاته ، فهو عندما يتدخل لحماية « الجنائي » ، اما أن يخفف عنه العقاب واما أن يفيقه منه ، وفي حالة حق التأديب (م ٦٠ ع) يصل حد الحماية الى اباحة الفعل المكون للجريمة . وعندما يتدخل المشرع بهذه الصورة فهو - كما وضع حالا - يتدخل في منطقة « العقاب » لا منطقة

(١) راجع الأستاذ الدكتور على أحمد راشد - القانون الجنائي « النسخ وأصول النظرية العامة » - الطبعة الأولى سنة ١٩٧٠ - ص ٧ .

« الجرمية » ، مع ملاحظة الاستثناء التاريخي الوارد في م/٦٠ ع ، الأمر الذي له دلالة القانونية الهامة . « الجرمية » باقية بمعنى أن الفعل لم يتجرد بعد من صفته الإجرامية بخلاف الحال في أسباب الإباحة (١) . ومن ثم تبرز هذه الملاحظة المأبرة الحماية غير العادية للمشرع في حالات الاعفاء من العقاب للأسرة . أما بالنسبة لحالات « التخفيف في العقوبة » فإنها تمد خروجاً صارخاً على مبدأ « المساواة » بين « الجناة » في العقاب عن وحدة الفعل الإجرامي . ولكن هذا الخروج يعكس في ذات الوقت الحماية غير العادية للمشرع للأسرة .

أما عندما يتدخل المشرع لحماية « نظام الأسرة » كنظام مدني ينظمه القانون المدني والأحوال الشخصية فهو ينظر إلى « طبيعة الفعل » لا إلى صفة الجاني « كأساس للمعالجة العقابية » فضلاً عن أنه في هذه الدائرة يتناول منطقة « الجرمية » لا منطقة « العقاب » ، بمعنى أنه في هذه الدائرة ينظر إلى وقائع اجتماعية تضر بنظام الأسرة أو بالالتزامات الملغاة على عاتق أفرادها ، ورغم عدم مساس هذه الوقائع بالمجتمع بصورة مباشرة كما هو الحال في الأفعال الإجرامية بطبيعتها ، أو بمعنى أدق ، خروجها عن دائرة الأجرام الطبيعي إلا أن المشرع الجنائي - حماية منه للأسرة - يتدخل بطريقة مباشرة وصريحة لجرم فاعليها ويضطلع لهم العقاب الجنائي كتهديد لهم حتى لا يقدموا عليها ، خشية انزال العقاب الجنائي بهم .

- وباستعراض جميع النصوص التشريعية المتعلقة بالأسرة يمكن أن نهتدي بوضوح إلى النصوص التشريعية التي اهتمت بحماية الجاني لصفة عائلية فيه ، وتلك التي اهتمت بطبيعة « الواقعة » الضارة أسرياً .

• ونماذج النوع الأول نلاحظها بوضوح في جرائم المواد ٨٢/٤ ، ٣١٢ ، ٢٩١ ، ٢٣٧ ، ٤/١٤٦ ، ٤/١٤٤ ، ٢/٩٨ ، ٣/٨٨ من مدونتنا العقابية ، بل إن هذه الحماية واضحة تماماً في إجراءات بعض الجرائم نظر لصفة الجاني وذلك كما في المواد ٣ ، ١٠ ، ٢٥ ، ٣٩ ، ٢٨٦/م مكرراً ، ج .

(١) يرى الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني أنه ظاهراً أن نص المادة ٦٠ ع يشمل على سبب من أسباب الإباحة فهو ينطى صفة الجرمية عن فعل التأديب - انظر شرح قانون العقوبات - القسم العام الطبعة الخامسة ١٩٨٢ - ص ١٦٨ فقرة ١٦٦ وما بعدها .

على أن هذه الحماية لصفة في الجاني قد تتمثل في الإعفاء من العقاب وجوبيا كما في المواد م/٩٨ ع/١٤٤ ، م/١٤٥ ع/١٤٦ ، م/٨٢ ع/٢٩١ ع وقد تتمثل في الإعفاء من العقاب جوازيا كما في المواد م/٨٢ ع/٢٩١ ع

وتتمثل هذه الحماية في التخفيف عن العقاب وجوبيا كما في المادة ٢٣٧ ع (١) ، وقد يكون هذا التخفيف وجوبيا نسبيا كما في تخفيف عقاب الزوج الزاني عن عقاب الزوجة الزانية وجوبيا (م/٢٧٧ ، م/٢٧٤ ع) . ويعتبر الفقه المصري هذا المفرد شخصا بحتا (٢) .

وقد تتمثل الحماية في عدم قبول الدعوى الجنائية الا من المجنى عليه القريب أساسا كما في حالة م (٣١٢ ع ، م/٢٩٣ ع) أو في جرائم المادة ٢٩٢ ع عملا بنص م ٣٠٣ ج ، م/٢٤٤ ج .

وتقوم الحماية « لصفة الجاني » في هذه الجرائم جميعها على صلة القرابة سواء أكانت قرابة نسب أو قرابة المصاهرة ، أو على أساس رابطة الزوجية ، أي الأزواج فيما بينهما والأصول والفروع . على أنها قد تقتصر في بعض الحالات على « الزوجة » كما في نص م/١٤٦ ع الخاص بالهروب من الخدمة العسكرية أو الزوج كما في نص م/٢٣٧ الخاص بضرب الزنا ، نص م/٢٩١ ع الخاص بالخطف . وقد تتسع لتشمل « الأقارب حتى الدرجة الرابعة » كما في نص م/٨٢ ع الخاص بالاشتراك في التستر على جريمة تمس أمن الدولة الخارجي ، م/٢٩٣ ع الخاص بالامتناع عن سداد النفقة المعيشية حيث يتوقف تحريك الدعوى الجنائية - عملا بنص م/٣٠٣ ج على شكوى من أي قريب من الأقارب بسبب المصاهرة أي أيا كانت درجة قرابته (راجع نص م/٢٩٣ ع) .

على أن هذه الحماية « لصفة الجاني » قد تنعدم ، بل قد تنقلب إلى موقف متشدد أكثر من الحالة العادية ، وهنا يتقلب الحال إلى اعتبار « صفة الجاني » سببا في الزجر منه . ويمكن اعتبار هذه الحالة الأخيرة نوعا من الحماية الجنائية « لصفة المجنى عليه » لا لصفة في الجاني . وهذه

(١) انظر الأستاذ الدكتور رؤوف حبيب - جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال الطبيعية السادسة - ص ١٧٦ - ص ٨٧ - دار الفكر العربي سنة ١٩٧٤ حيث يرميها إلى حماية الشرف العائلي وحالة الاتصال الطبيعية التي تحدثها في نفس الزوج وبغيرها إلى أصل فرنسي يعتمد على فكرة نظام المحاكم للزنا .
(٢) انظر د رؤوف حبيب - المرجع السابق - ص ٩١ ، وانظر د مصطفى القلبي أصول تحقيق الجنايات - ص ٤٤ ؛

الحماية « نصفة في المجنى عليه » تتضح في التشريع الجنائي عند مراجعة
نصوص المواد م ٢٦٧ ع . م/٢٦٨ ع . م/٢٦٩ ع . على أنه أيا كان
الأمر فإن « رابطة القرابة » أو « طبيعة الفعل » تظل برأسها في هاتين
للماذتين ولا علاقة هنا « بصفة الجاني » في اسباغ الحماية الجنائية بل
العكس هو الصحيح .

❖ إذا كنا أوضحنا حالا مواطن الحماية التشريعية « لصفة الجاني »
فإنه يجدر بنا أن نتعقب فيما يلي مواطن الحماية « بنظام الأسرة ذاته »
وهنا نلاحظ أن « طبيعة الجريمة » تحتل الموقع الأول في مناهج الحماية
وليس « صفة الجاني » . ولقد وضع هذا الخط البارز في المواد الآتية :
م ١٩٣ الخاصة بنشر التحقيقات المتصلة بدعاوى الزنا والطلاق والتفريق ،
م/٢٢٧ ع الخاصة بتقييم الحقيقة في عقد انزواج ، لا سيما في سن أحد
الزوجين . م/٢٦٢ ع الخاصة بإسقاط الأم لجنتها م/٧٤ الخاصة بمعاقبة
الزوج إذا زنا اخلاا بواجب الاخلاص للزوجة . م ٢٧٥ الخاصة بمعاقبة
الزوجة إذا زنت اخلاا بأحكام عقد الزواج ، م/٢٨٣ ع الخاصة بمعاقبة
من يأتي بأفعال ضارة من شأنها المساس « بنظام النسب وأحكامه »
كإخفاء نسب الطفل أو اسناده زورا لغير والده ، م/٢٩٢ الخاصة بتجريم
واقعة الامتناع عن الانصياع لأحكام « الحضنة » ، م/٢٩٣ ع الخاصة
بتجريم الأفعال الماسة بأحكام « النفقة الشرعية للمعيشة » ، م/٣٠٨ ع
الخاصة بمعاقبة الغير عند المساس بسمة المائلات ، م/٣٩٣ ع الخاصة
بتجريم من يترك أطفاله القصر يهيمون في الطرق العامة ومعاقبة الآباء
بالغرامة الجنائية المقررة للمخالفة للحفاظ على اللبنة الأولى في الأسرة .
بل لقد حرص المشرع الاجرائي على تضمين مدونة الاجرامات الجنائية
بعض الأحكام الخاصة تماما بمراعاة صالح الأسرة . ومن أبرز النماذج
على ذلك نص م/٢٧٦ مكرر أ.ح الخاصة بسرعة الفصل في القضايا
الخاصة بالكلف في حق سمة المائلات الواردة في المادة ٣٠٨ ع . كما
أكد المشرع الاجرائي في (نص م ٢٨٦ مكرر أ.ح) ما قرره المشرع
الموضوعي في المدونة العقابية في نصوص المواد ٨٢/٤ ، ٤٨/٣ ، ١٤٤/٤ ،
١٤٥/٤ من جواز امتناع الأزواج ولو انفضت رابطة الزوجية والأصول
والقروع ، والأقارب حتى الدرجة الثانية عن أداء الشهادة أمام جهات
القضاء . وأن كان هذا النص قد ورد في باب « الجنح والمخالفات »
الا أنه يمكن أن يطبق بصدد الجرائم ذات الصبغة الجنائية ، نظرا لعموم
النص ، من جهة ، ونظرا لاتصال هذا النص بنص المادة ٨٢/١ من قانون
العقوبات التي تجعل العقاب عن الجريمة الواردة بها عقاب جنائية من جهة
أخرى .

على انه اذا كانت بعض المواد المشار اليها سلفا (المواد ٢٦٢ ع . ٢٧٤ ع ، ٢٧٥ ع ، ٢٨٢ ع ؛ ٢٩٣ ع) تنقسم فى ذات الوقت بوجود « صفة فى الجاني » الا أن هذه « الصفة » لا تقابل بالحماية الجنائية فضلا عن أن مناطق التجريم هنا أساسا هو الاخلال « بنظام الأسرة وأحكامها » .

فمثلا نص م/٢٦٢ ع يقصد حماية المواليد ولو كانت الجانية هى « الأم » ، ونص م/٢٧٤ ع يقصد عقاب « زنا الزوجة » ولو كان الجاني هو « الزوج » ، حماية للالتزام « الاخلاص وحسن المعاشرة » ، ونص م ٢٧٥ ع يقصد حماية ذات الالتزام بالاخلاص وحسن المعاشرة ولو كان الجاني هو « الزوجة » كما وأن م/٢٩٢ ع تقصد حماية « أحكام الحضانة الشرعية » ولو كان الجاني هو أحد الأصول .

ولقد أرادت المادة ٢٩٣ ع حماية « أحكام النفقات الشرعية » ولو كان الجاني هو « الزوج » أو أحد الأقارب قرابة نسب أو « قرابة مصاهرة » . ومن ألبدهى أن « نظام المواليد » و « أحكام والتزامات عقد الزواج » و « أحكام الحضانة الشرعية » و « أحكام النفقات الشرعية » تنبثق من فكرة « الأسرة » .

ومن جهة أخرى نجد أن « الروابط الأسرية » كان لها وضع خاص فى مجال التشريع الجنائي ، وبصرف النظر عن دائرة الجريمة والعقوبة ، لا سيما فى مناطق خاصة من مبنية الاجراءات الجنائية نكاد نلمسها بلا عناء عند مطالعة المواد ٣٩٥ ، ٤٤٢ ، ٤٤٧ أ ح حيث تقرر للأقارب حق تمثيل الجاني فى التماس اعادة النظر . بل نلاحظ ذلك كذلك فى مرحلة تنفيذ العقوبات مثل ملامح رؤية أهلية الجاني لقريرهم يوم تنفيذ الاعدام م ٤٧٢ أ ج ، ، وتأجيل تنفيذ الاعدام على الحبل لما بعد الوضع بشهرين م ٤٧٦ أ ج ، ، وتأجيل تنفيذ العقاب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة لأحد الزوجين اذا ما حكم عليهما معا بعقوبة فى هذه الحدود وكان لهما طفل حدث لا يزيد عمره عن ١٥ سنة م ٤٨٥ أ ج .

— على النحو المتقدم نكون قد أعطينا صورة واضحة ومركزة لموقع الأسرة « فى القانون الجنائي تمكنا بسهولة ويسر الاجابة عن محور بحثنا فى هذا التحليل الفقهي ، الا وهو الرد على تساؤل هام فحواه :

« ما هى النظرية التى أسس عليها المشرع الجنائي المصرى هذه الاتجاهات التشريعية فى محيط الأسرة ؟ » .

تقتضى الاجابة على هذا التساؤل أن نعى تماما كل التحليلات التى أوضحتها فى مدخل حديثنا عن التحليل الفقهي للجرائم المرتكبة فى .

وسط عائلى ، ذلك أن المذكرات الايضاحية والاعمال التحضيرية لمدونة العقابية المصرية ومدونة الاجراءات الجنائية لم تشر الى وجود اعتماد مركز على موضوع « الأسرة » . ومن ثم فإن دورنا في هذا المضمار هو الاجتهاد الفقهى الذى قد يخطئ وقد يصيب . فضلا عن أن المدونتين العقابية والاجرائية المصرية قد اقتبسنا من أنظمة فرنسية وخليط من بعض المواد من الأنظمة الأوربية الحديثة كما سيتضح لنا ذلك عند التعرض للتحليل الفلسفى لهذه الجرائم ، لذا فانه من الصعب أن نضع تصورا عاما للرد على هذا التساؤل من موقف المشرع المصرى . الا أن وجود هذه المواد فى التشريع العقابى وبقاء سريانها حتى الآن يدل على تفهم واستيعاب المشرع الجنائى المصرى لها وتقبله أياها بعد استرداده سلطته الكاملة فى التشريع بلا اقتباس أجنبى فى مجتمعنا المعاصر .

على أنه أيا كان الأمر فإن الواضح - فى اعتقادنا - أن المشرع الجنائى المصرى قد بنى تصوره ، بالنسبة لوضع « الأسرة » فى « المجال الجنائى » على نظرية « المصلحة » ، لا نظرية « العدالة المطلقة » وذلك فى المقام الأول - ولكنه لم يغفل جانب « العدالة » فى المعالجة الجنائية ، لذا يمكن القول بلا تردد أن المشرع الجنائى المصرى قد تبنى فى هذا المقام نظرية « العدالة الأخلاقية المحددة بالمنفعة الاجتماعية » .

ولكن لكى تفهم حجة رأينا المتقدم - يجدر بنا أن نوضح أولا هذه النظريات الفلسفية الهامة التى تحكم أساس حق العقاب ، وإن كانت هناك نظريات أخرى وضعها المفكرون فى هذا المقام الا أن هذه النظريات الأخيرة لم تستطع أن تناقش هذه النظريات الثلاث البارزة فى مجال التأصيل القانونى الجنائى ، بل إن بعضها يمكن أن يندمج تحت هذه العناوين الثلاثة :

العدالة المطلقة - المصلحة (للمنفعة) - الانتقائية بين العدالة الأخلاقية المحددة بالمنفعة الاجتماعية . ومن ثم يجدر بنا أن نتناول كل نظرية من هذه النظريات بإيجاز شديد لتكتمل ملامح الصورة فى أذهاننا قبل أن نتعرض لأسانيد رأينا الخاص .

المبحث الثاني

النظريات المبررة للعقاب وتقديرها

نستعرض النظريات المبررة للعقاب وتقديرها في هذا المبحث لنوضح الى اى مدى تتفق هذه النظريات مع فلسفة العقاب على الجرائم المرتكبة في الوسط العائلي وحتى يتسنى وضع رأيا سليما يصعد وضع العقوبة الجنائية حيال ما يرتكب من جرائم داخل الأسرة .

١ - نظرية العدالة المطلقة : (١) "Justice Absolue"

تقوم هذه النظرية على فكرة اساسية مؤداها ان العقاب يجب ان يوقع على الجاني مهما كانت الظروف حتى تتحقق العدالة المطلقة . ولقد قامت هذه النظرية على اساس ديني روحي تصوفي . ومن ثم فتقطعت البداية للعقاب ان ترتكب جريمة اخلاقية ، اما قبل ارتكاب الجريمة فلا عقاب . ولقد تزعم هذه النظرية الفيلسوف « كانت Kant » ولقد اتخذ المتعصبين لهذه النظرية شعار « العدل لا يجب ان يكون في خدمه » رمزا لنظريتهم .

ويظهر من هذه النظرية الميل نحو الرغبة في ابراز فكرة « التكفير عن الذنب » . وهذا ما فطن اليه العديد من الفقهاء والفلاسفة الفرنسيين أمثال (٢) Degois ، (٣) Frank ، و (٤) Chauveau, Helie

(١) حول هذه النظرية في الله لعصرى النظر د . مصود نجيب حسني - علم العقاب طبعة ثانية ١٩٧٢ - ص ٩١ فقرة ٨٨ وما بعدها . د . رؤوف عبيد اصول علمى الاجرام والعقاب - طبعة خامسة - ١٩٨١ - ص ٥٩ وما بعدها - وحول تاريخ القسوبة النظر د . فوزية عيد الستار - للبياتية العامة في علم العقاب - ص ١٢ وما بعدها ، و د . حسنين ابراهيم صالح عبيد - الوجيز في علم الاجرام وعلم العقاب - ١٩٧٨ - ص ١٧٨ وما بعدها .

DEGOIS : *Troisième Elementaire de droit Criminel* (٢) انظر
2 éd, Paris, 1922 : p. 16 infra 1, 8 et 17.

FRANK : *Philosophe droit Pénal*, 1 éd, Paris, (٣) انظر
p. 36- 39.

CHAUVEAU et Helie, *Théorie du code pénal annotée* (٤) انظر
par. (VILLEY), sixième édition, 1887, Paris p. 10 and p. 13 — inf.
7 and 8.

ولقد كانت هذه النظرية تؤكد دائما ان القانون لا يمكن أن يكون مفيدا الا اذا كان عادلا (١) -

ولما كان مجال « الدين » و « القانون » مختلفين بداهة ، لهذا لم تسلم هذه النظرية من سهام النقد حول هذا المص - بين القانون والدين - غير السديد .

٢ - نظرية المنفعة : La théorie de l'utilité

تقوم هذه النظرية على أساس فلسفي مؤداه أن ما يبرر أساس حق العقاب هو نفعيتها بمعنى أن العقاب يكون شرعيا بقدر ما يكون نافعا للمجتمع . ولقد اتخذت هذه النظرية شعارها المنفعة « بالوقاية » ، والمنفعة « بالترهيب » ، والمنفعة « بالانذار » . ولقد نظرت هذه النظرية الى المستقبل أكثر من النظر الى الماضي والحساب عليه ، فضلا عن أنها خلطت بين غاية العقاب وشرعيته (٢) .

٣ - نظرية الانتقاء بين العدالة الأخلاقية المحددة بالمنفعة الاجتماعية (٣) :

في النصف الأول من القرن التاسع عشر ظهرت مدرسة فلسفية انتقائية على يد M. de progli و Gluzot وكوزين Cousin وبواتارد Boitard وأورتولاند Ort land وجوفري - تقوم على الجمع بين فلسفة « كانت » القائمة على العدالة المطلقة وفلسفة « بنتام » النفعية ، محاولة بذلك أن توجد حركة تجديدية اصلاحية . ولقد كان لهذه النظرية صدى عميق في الفكر الفرنسي حيث أخذ بها المشرع الجنائي الفرنسي عند مراجعته للمدونة العقابية التي صدرت في سنة ١٨٠٦ ، والتي اقتبس منها المشرع المصري مدوناته الجنائية . ولقد ساعدت هذه المدونة بنظريتها الانتقائية على تخفيف وتلطيف العقوبات القاسية التي كانت قبل ذلك .

(١) انظر HUGENY, Cours de droit Criminel, Paris, p. 15.
(٢) انظر LARGUIER, Le droit Pénal, Coll. «Que sais - je ?» No. 896.

وشوفو وميلى - للرجع السابق - ص ٤ ، وفي الفقه المصري انظر د. رؤوف مبيد - للرجع السابق - ص ٦٣ .
(٣) انظر د. رؤوف مبيد - للرجع السابق - ص ٧٢ ، د. يسر انور علي وآمال عبد الرحيم عثمان - علم الاجرام والعقاب - ١٩٧٠ - ص ٣١٧ ، فقرة ٢٥٣ ، د. حسين ابراهيم مبيد - التمييز في علم الاجرام وعلم العقاب - ١٩٧٨ - ص ١٩٣ ، فقرة ١٠٧ - وبالأخص في علم العقاب - دار المعارف - ١٩٨٦ ص ٢٨ .

على أنها قامت أساساً على « العدالة » كمبدأ أساسي لهذه النظرية، ولكنها حددت فكرة العدالة بحدود من « المنفعة » في مجال تنفيذ العقاب (١) .

ولقد وجه إلى هذه النظرية انتقاد هام مؤداه أنه قد يستحيل الجمع بين اعتبارات « العدالة » و « المنفعة » في بعض الحالات فمثلاً في حالة « العود » يعتبر « المائد » اجتماعياً خطراً ولكنه أخلاقياً أقل جرماً من غيره لأن إرادته أضعف من غيره فهو متمسك إلى الجريمة بدوافع أخرى أقوى منه (٢) .

تقدير نظرية العدالة المطلقة :

اهتمت هذه النظرية بعنصر هام ألا وهو إرضاء شعور العدالة الأخلاقي أو تحقيق ما يقال له بالعدالة الإلهية *Delegation divine* ولكنها لم تلتفت إلى عنصر نفعية العقاب واعتبرته وسيلة لا غاية في ذاته . ولقد صاحب هذه النظرية اتجاهين فرعيين هامين اتجاه أسس فكرة العدالة المطلقة على أساس الأخلاق وتزعمه « كانت » ، واتجاه أسس فكرة العدالة المطلقة على أساس « العقيدة » وتزعمه « الكتاب الكاثوليكيين » .

ولقد كانت فكرة « كانت » تقوم على أساس أن الإنسان مخلوق فطري ويستطيع بفطرته أن يميز طريقه بين الخير والشر ، لذا يتمتع مكافأته عن فعل الخير ، ومعاقبته عن فعل الشر ، ومن ثم فالعقاب للمجتمع حق وواجب . ولقد وجه إلى « كانت » الانتقاد من جهة استحالة مكافأة الإنسان كلما أقدم على عمل الخير ^١ عقابه عند فعل الشر .

أما فكرة « رجال الدين الكاثوليكيين » فلقد تمثلت في أن السيادة يجب أن تكون للسنة الإلهية والحكمة السماوية وأن السلطة الاجتماعية ما هي إلا مثلة ومساعدة « لله » على أرضه بمجازاة الخير ومعاقبة الشر . والواقع أن هذه الأفكار قد خلطت بين أمرين جد مختلفين : الأمر الأول الأخلاق والعقيدة - والأمر الثاني القانون . فضلاً عن أن السلطة القانونية لا تستطيع أن تعاقب على كل الأفعال السيئة من الوجهة الأخلاقية ولو كانت هذه الأفعال مخالفة للنظام الاجتماعي « كالكذب » . كما أن هناك أفعالاً يجب تجريمها والعقاب عليها رغم أنها لا تعبر عن إرادة اتباع

(١) انظر جان لاريجيه - المرنج السابق - ص ٤

(٢) انظر جان لاريجيه - المرجع السابق - ص ٤

وراجع : R. VOIUN, Manuel du droit criminel, 1940, p. 18 infra, 23.

الشر ، بل انها خالية من الإرادة الائمة « المخالفات » . ولكن اعترض على هذا الانتقاد بحجة أن حتى « المخالفات » تحمل معنى أخلاقيا يتمثل في انها تشكل عصبانا لأوامر المشرع . ومن ثم فقد تعد - أى المخالفة - ارتكابا لفعل غير أخلاقي متمثل في عدم اطاعة النص الذى يجرم المخالفة . ولكن الفقيه الفاضل « نورمان » تولى الرد على هذا الاعتراض موضحا أن « الأخلاق » سابقة فى النشأة على التشريعات الوضعية بل انها أعلى منها ، لذا فلا يجوز أن يقال أن المشرع يستطيع أن يغير طبيعة الأفعال بتدخله (١) ، فلا يستطيع أن يقرر عدم أخلاقية فعل الا اذا كان كذلك فى ذاته ، أما اذا لم يكن الفعل المعاقب عليه فى ذاته لا يمس الأخلاق فإن القول بأن ارتكابه يقلب الفعل الى عسل غير أخلاقي يمد تفسيرا للمعاني المألوفة والطبيعية للكلمات (٢) .

كما أن القول بهذه النظرية سيؤدى الى الخلط بين الجريمة والمخطئة وشتان بين الأمرين . فضلا عن أن الأخذ بفكرة « العدالة المطلقة » سيمنع الأخذ بأفكار « التسامح » و « الصفو » عن المذنب رغم أن هذه الأفكار الأخيرة تحمل معاني أخلاقية .

نخلص من كل ما تقدم الى أن هذه النظرية قد هوجمت من أكثر من زاوية ويكفى أن نشير الى أن الأخذ بهذه النظرية يؤدى الى الوقوع فى تناقضات مع مقدماتها الفلسفية تناقضا صارخا (٣) .

تقدير نظرية المنفعة :

أما فيما يتعلق بتقدير نظرية المنفعة فلقد اهتمت هذه النظرية حقا بنفعية العقاب الزاجر ولكنها لم تولى فكرة العدالة أية اهتمام . ولقد ترتب على الأخذ بها فى المئونة الفرنسية الجزائية الأولى نتائج سيئة نتيجة الإفراط فى القسوة ، ولقد كانت هذه النظرية وراء تعديل التشريع الجنائى فى عام ١٨٣٢ . بل ان فكرة « قسوة العقاب » أبرز أفكار الفيلسوف « بنتام » متبنى هذه النظرية لم تستطع فى يوم من الأيام تسهيل القبض على المجرمين أو منعهم من العودة الى طريق الجريمة (٤) فضلا عن أن اتباع المفهوم النفصى كأساس للعقاب يؤدى الى طرح قاعدة

(١) راجع : NORMAND : Traité Élémentaire de droit Criminel, p. 28, infra. 37.

• راجع نورمان - المرجع السابق - ص ٣٦ فقرة ٣٥ .

(٢) راجع ديجواز - المرجع السابق - ص ١٦ فقرة ١٧ .

(٣) راجع نورمان - المرجع السابق - ص ٢٨ فقرة ٢٧ .

« عدم رجعية القوانين الجنائية » اذ لو صدر قانون جديد في المجتمع فان ذلك يعني أنه اكثر فائدة من القانون المنسوخ ، ومن ثم فان منطق « المنفعة » يستوجب في هذه الحالة تطبيقه في المجتمع ولو كان اشد قسوة من القانون المنسوخ بل ولو على الأفعال السيئة التي سبق ارتكابها على صدور القانون المنسوخ .

ومن الوجهة التاريخية فان اتباع هذه النظرية أدى - تاريخيا - الى وقوع عدة مهازيل كالتدابير التي طبقت على المشبوهين السياسيين الذين خالف منهم النظام الثوري الجديد في فرنسا في عام ١٧٩٣ ، الأمر الذي حدا « بنورمان » الى القول بأن « نظرية المنفعة » انكار للقانون وللعدالة . وأنها تعد تعبيرا عن التحكم والظفان والتسلط . (١)

تقدير نظرية الانتقاء بين العدالة الأخلاقية المحددة بالمنفعة الاجتماعية :

يكاد يجمع الفقه الجنائي الفرنسي (٢) على أن هذه النظرية تراعى العديد من الجوانب الهامة في معالجة القضية المثارة أمامنا ذلك أن « العدالة الأخلاقية » تهتم « بروح النفعية » و « المنفعة » تهتم بالجانب الطبيعي في الإنسان ، وكلا الأمران حتمي وواجب ، وأن هذه التركيبة المزدوجة - كما يقول أورتولان - هي أساس الحق الاجتماعي للعقاب (٣) .

تعقيب هام :

في العديد من الدراسات الأكاديمية يعد التعرض للنظريات الفلسفية عن العقاب ليس عديم النفع وعقيم الفائدة . اذ كما يقول نورمان انها . على العكس من ذلك تماما ، طالما تقدم فائدة لا يمكن انكارها - كما تقدم للفكر التشريعي أنماطا عدة للفرض الحقيقي للمقوبة مبرزة عيوبها ومنايها بحيث يسهل انتقاء الملائم للمناخ الاجتماعي في الدولة التي يراد التشريع فيها . ونلمس النتائج الخطرة التي يؤدي إليها اتباع هذه أو تلك ، واليك قوله في هذا المقام بنصه :

« Je terminerai cette étude philosophique en disant que je crois avoir prouvé surabondamment par les conséquences

(١) راجع نورمان - المرجع السابق - ص ٣٦ ، ص ٢٧ لفرة ٢٥ .

(٢) انظر J. Ortolan, Elements de droit pénal par M. Albert, I, 1, p. 81 in fra, 189, 5 éd, 1896.

(٣) انظر أورتولان - المرجع السابق - المجلد الأول ص ٨١ لفرة ١٨٦ .

دشوفرو وهيلى - المرجع السابق - المجلد الأول - ص ١٥ و ص ١٩ لفرة ٩ و ١١ .

resultats different auxquels on aboutit suivant qu'on prend pour guide tel ou tel systeme sur le droit de punir que cette étude de critique sur la base et le fondement de la pénalité, loin d'être inutile et oisense, presente au contraire un intérêt incontestable" (3).

— بعد هذا الاستعراض الضروري بين النريات تصل الى مقصدنا الحقيقي من هذا الاستعراض وهو الرد على التساؤل الآتي : هل حقا تبني المشرع نظرية الانتفاء بين المصلحة أم أنه غلب النظرية الخاصة بالمصلحة ؟ وفي الواقع سبق أن قررنا بتبني المشرع لنظرية المصلحة ولكننا نرينا في تبين حاجتنا لحين الانتفاء من استعراض النظريات الثلاثة وتلقيدها لكي نعطي خلفية علمية لحجتنا .

والواقع أن استعراض النصوص التشريعية يوضح لنا أن هناك أربعة اتجاهات واضحة المعالم في هذا الصدد : **الاتجاه الأول** والأكثر بروزا « المصلحة الأسرية » ، **والثاني** « الانتفاء بين المصلحة الأسرية والعدالة » ، **والثالث** « يقلب العدالة على المصلحة الأسرية » ، **والرابع** « انتفاء بمصلحة الأسرة في سبيل العدالة » .

• **أما الاتجاه الأول** : فيتمثل في نصوص المواد (٢/٩٨) حيث الاعفاء وجوبي لصالح الأسرة ، وكذا م ٤/١٤٤ حيث الاعفاء وجوبي لصالح الأسرة ، و م ٤/١٤٥ حيث الاعفاء وجوبي لصالح الأسرة ونص م ٤/١٤٦ حيث الاعفاء وجوبي لصالح الأسرة (الزوجة) ، م ٢٣٧ حيث الاعفاء وجوبي لقاتل الزوجة من عقاب القتل ، م ٢٦٧ حيث التشديد وجوبي لمصلحة الأسرة ، م ٢٦٨ حيث تلحظ التشديد وجوبي لمصلحة الأسرة ، م ٢٦٩ حيث التشديد ، للأصل ، هاتك الأعراض وجوبي لمصلحة الأسرة ، وكذا نص م ٢٩١ حيث تعفى وجوبيا من لعقاب خاطف لمرأة التي يتزوجها ، ولا تعليل لهذه النصوص إلا أنها تقلب جانب المصلحة على جانب العدالة ، وحتى نص م ٣١٢ الخاصة بالسرقة تظهر فيه ملامح المصلحة في عدم جواز رفع الدعوى إلا بطلب من المجرم عليه — ويضبط جانب تغليب نظرة المصلحة في نص م ٣٩٣ حيث يضع المشرع عقابا جزئيا « الغرامة » للأب إذا ترك طفله الحث يهيم في الطرق (٢) . وفي مجال المدونة الاجرائية نلاحظ المواد ٣ و ١٠ و ٢٥ و ٣٥١ و ٢٤٤ و ٢٧٦ مكرر و ٣٩٥ و ٤٤٢ و ٤٤٧ و ٣٧٢ تبرز « المصلحة » وتغلبها على اعتبار « العدالة ».

(١) انظر نورمان — المرجع السابق — ص ٣٥ فقرة ٢٦ .

(٢) قبل الغائها بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ .

❖ **الاتجاه الثاني :** على أن هناك : ملامح الانتقاء بين العدالة والمصلحة ونلمسها في نص المادة ٧ من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ حيث ترك الأمر جوازي للقاضي ، والانتقاء بين عدة إجراءات : أما الرسائل للاصلاحية أو التسليم للأب . وواضح أن الاصلاحية كانت تحدا معني « السجن أو الحبس » (راجع للمادتين ٦٥ و ٦٧ ع . قبل الغائما بالقانون المشار اليه حالا) :

❖ **الاتجاه الثالث :** وفي مجال المدونة الاجرائية نلاحظ اتجاه تغليب العدالة على المصلحة الاسرية في مجال أعمال م/٢٤٤ أ ج الخاصة بتغليب العدالة على المصلحة في اجراء محاكمة جرائم الجلسات في الحال بلا حاجة لشكوى من المجنى عليه .

❖ **الاتجاه الرابع :** وفي ذات مجال المدونة الاجرائية يتضح اتجاه شاذ رابع ألا وهو انتهاك مصلحة الأسرة كما في نص المادتين ٢٠٨ مكرر ١ ، ٢٠٨ مكرر أ ج وقد سبق أن علقنا عليهما في بدء حديثنا عن التحليل الفقهي لهذا الموقف التشريعي (وهما خاصين بمد سلطان القانون الجنائي على أموال زوج وأولاد المتهم القصر) .

❖ مما تقدم يتضح لنا نظرة المصلحة هي الغالبة . بل ان هذا الاتجاه - أي اتجاه المصلحة - يظهر في طائفة جرائم أخرى خاصة بالأسرة حقا لا يمكن ادراجها تحت أي اتجاه من الاتجاهات الأربعسة . وتقتصد بها جرائم المواد ١٩٣ و ٢٢٧ و ٢٦٢ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٧ و ٢٨٣ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٣٠٨ و ٣٩٢ ع حيث يظهر من مطالعتها وتفهمها أنها تهتم بمصلحة الأسرة أساسا بصرف النظر عن طريقة المعالجة الجنائية ، إذ أن الغاية الأولى من تشريعها في المدونة العقابية هي مصلحة الأسرة كحسب .

من كل ما تقدم يمكن أن نهتدى الى القرار « نظرية المصلحة » كأساس واضح - رغم وجود بعض استثناءات لا تؤثر في النتيجة الواردة حالا - في معالجة المشرع المصري لجرائم الأسرة .

الفصل الرابع

التحليل الفلسفي للاتجاه التشريعي في معالجة جرائم الأسرة في القانون الجنائي المصري

تقديم :

مما لا شك فيه أن « الفلسفة » تعنى التعمق في البحث ، ومن ثم فإن التحليل الفلسفي الذي سنتقدم عليه سوف يتسم بالتعمق والتأمل الفكري المتحرر البعيد عن الجمود أو الانحباس داخل ضوابط لا فكاك منها ، وهذه سمة هامة من سمات البحث الفلسفي (١) على أننا سنهتدي في تحليلنا هذا ببعض الضوابط الشرعية التي لا غنى عنها في بحث القانون الجنائي سواء في شقه الموضوعي أو الاجرائي . وهذا يقتضي منا بداية أن نكون على إلمام تام بمسار الفكر القانوني في المجال الجنائي لا سيما في الاتجاهات الفلسفية التي كانت ولا تزال تحكمه من المدرسة التقليدية إلى التقليدية الجديدة إلى العلمية الوضعية إلى الاجتماعية المعاصرة . كما يقتضي منا أن نستوعب تماما مفاهيم الفكر الجنائي الأساسية مثل مفاهيم الجريمة والعقوبة والتدبير ، وأساس حق العقاب ، وما لحق هذه المفاهيم الهامة من تطورات معاصرة حساسة وخطيرة بفعل الاتجاهات الوضعية والاجتماعية التي أثرت تأثيرا عميقا في التفكير القانوني في المجال الجنائي .

كما يقتضي الإقدام على مثل هذا التحليل الفلسفي الإلمام بموقع القانون الجنائي الحقيقي بين القوانين والإلمام بتفسير أسباب تبعيته للقانون المدني التي أثرت في بعض النصوص العقابية ، ولا سيما - كما سيتكشف لنا بعد قليل - في جرائم الأسرة .

(١) تبين تحريرية النهج في البحث الفلسفي في المجال الجنائي قارن بين منهجي بحث كلا من أ. فرانك في مؤلفه فلسفة القانون الجنائي

I. Frank — *Philosophe du droit pénal*, 1884.

وتيسو Tissot في مؤلفه *Le droit pénal. Étude dans ses*

Principes dans les usages et les lois des différents peuples du monde, Paris, 1880.

على أن الفلسفة ، إذ كانت تعنى بالبحث عن الحقيقة بوجه عام ، فهي تستهدف بوجه خاص التوافق بين ما هو كائن وما يجب أن يكون (١) . ومن ثم فالدراسة الفلسفية تستهدف أساسا السير نحو التقدم والتغير للأحسن بالنسبة للموضوعات التي تطرقها الفلسفة .

ويجدر بنا ألا نغفل ، ونحن في مستهل بحثنا الفلسفي ، أهمية المناخ الاجتماعي العام في المجتمع وأثره في تكوين الآراء الصائبة في المشكلات التي قد تعرض سبيل الباحثين وكذا أهمية عاملي « المنطق » و « الزمن » (٢) .

وبإدنى ذى بداهة يجدر بنا أن نسجل وضوح اهتمام القانون الجنائي « بشخصية الجاني وصفته » في جرائم الأسرة الأمر الذي يعكس نظرة واعية وإدراك ناضج لمسئولية مهمة التشريع في المجال الجنائي (٣) .

على أنه أيا كان الأمر ، فلا يسعني في هذا التقديم إلا أن نوضح أهمية الدراسة الفلسفية في المجال الجنائي إذ أنها تغني الدراسات الجنائية إذا ما تمت بذلك وبصورة واعية (٤) .

على أننا لن نقدم على دراسة فلسفية عامة لكل مناحي القانون الجنائي العام ، إذ أن ذلك يحتاج إلى دراسة خاصة ، أدخل في موضوع « الفلسفة الجنائية » ، لذا فأننا سنقدم على التحليل الفلسفي للمبادئ الأصولية في الفكر الجنائي كلما استوجب الحال ذلك منا بفند بحث مواد جرائم الأسرة في المذونة العقابية .

ولقد وضع العلامة « فرانك » أن الدراسة الشارحة إذا لم تكن ترمي إلى تحقيق هذا الهدف السامي « الهدف الفلسفي » فإنها تصبح تسيجا من الشناعة والقسوة والعنف التي يجب أن تحمي من ذاكسة الإنسان . لذا فهو لا يعترف بدراسة الجرائم والعقوبات بقصد الاحتذاء

(١) انظر مؤلف استاذنا الدكتور علي أحمد راشد - نظرية القانون الجنائي الاجتماعي أو المفهوم الاجتماعي للقانون الجنائي المعاصر - دروس لسيادته على المستثمر في فرع القانون العام - دائرة القانون جامعة بغداد - العام الأكاديمي ٦٧ - ١٩٦٨ ص ٦ .

(٢) انظر تيسو - المرجع السابق - التقديم من ص ٧١١ إلى ص ٧

(٣) في أهمية الاهتمام بشخصية الجاني انظر

G. S'efani et G. Levasseur,
Droit pénal général et procédure pénale, Tome I «Droit pénal Général»,
7 éd., Dalloz, 1973.

A. Blanche, Etudes Partielles sur le Code pénale.

الى عقوبات اقل أو ازيد مما هي عليه . ولا يرى صواب هذه الدراسة
للتشريعات الوضعية الا اذا كان الغرض منها أن تهتم الى ملونة عقابية
نموذجية ولكنه يرى ضرورة تعقب المبادئ الأساسية في القانون الجنائي
كمشرد لهذه الدراسة . وهذا ما جعله يعتبر القيام بالدراسة الفلسفية
في القانون الجنائي أمرا واجبا حتميا (١) .

ومن ثم نخلص الى أن الدراسة الفلسفية تفسد المشرع الوضعي
وتوجهه نحو النموذجية وإن كان لا يمكن أن تقطع بأنها دراسة صحيحة
تماما وصالحة لأنها من الأمور المستقبلية التي في علم الغيب فضلا عن أن
كل تحليل فلسفي إنما يعبر عن وجهة نظر المحلل ، فمثلا ما يراه
« أفلاطون » فيما يجب أن يكون يختلف عما يراه « أرسطو » .

وجدير بالتأمل أن توضع منذ البداية اختلاف الدراسة الفلسفية
عن الدراسة الفقهية ، ولقد بين الفقيه الأشهر جارسون هذا الفارق الهام
في التمهيد لمؤلفه الشهير "Code Pénal annoté"
اذ يقرر أن الدراسة الفلسفية هي المقدمة الأساسية لكل دراسة علمية
جادة في أي مجتمع ومتيقظ اذ أنها توضع للعقل الانساني أصل النظام
الذي سيدرسه فيما بعد ، ولقد ضرب مثلا توضيحيا على ذلك بدراسة
« العقوبة المقيدة للحرية » فقرر بأنه لا يمكن أن نتفهمها الا اذا تفهمنا
أساس التفكير الذي هدى اليها وهل كانت هذه الفكرة في حد ذاتها
سليمة أم أنها كانت فكرة استبدادية ومدى تقييم هذا النظام وماعية
المنابع الصالح والجال السديد لتطبيق هذه العقوبة في حين ان الدراسة
الفقهية تعنى بدراسة ذات النظام « العقوبة المقيدة للحرية » بلا تركيز
على الملامح والمجالات التي أوضحها في المثال الحالي .

كما وأنه اذا كان « الفقه الجنائي » أو « الدراسة الفقهية » تعد
بمباشرة السراج المنير للقضاء الجالس والواقف مما في استعلاء ما غرض
من التشريع الجنائي الوضعي ، فإن الدراسات الفلسفية لا تهتم في المقام
الأول بهذه الغاية بقدر ما تهتم أساسا بإثارة مشاكل التطبيق وعيوب
التشريع ، ومن ثم فهي تقدم « للمشرع » دراسة هادئة علمية حول
النصوص العقابية يعرض ما فيها من عيوب ، وما يمكن تداركه في هذا
المقام بأن تضع الحلول الواقعية المتمشية مع طبيعة المجتمع (٢) .

(١) انظر ١- فرائك - للرجع السابق - ص ١ ، ص ٢ . ولقد أبرز العلامة هنري
كابتان أهمية التعليل الانفاذي عند عمل الرسلات في القانون - راجع كابتان - المرجع
السابق - ص ٤٦ .

(٢) انظر E. Garçon, Code pénal annoté, t. 1, 10 éd., p. 7.

على ضوء تفهم هذه النتيجة الموجزة عن أهمية الدراسة الفلسفية ،
وعلى ضوء تفهم الأساس الفلسفي الذي يقوم عليه تشريعنا الجنائي.
يمكننا أن نتغلغل في تفاصيل البحث ، مراعين التسلسل الذي التزمناه
في استعراض النصوص التشريعية لنحفظ للبحث انسجامه الشكلي.
فنتعرض في مبحث أول للتحليل الفلسفي للجرائم المرتكبة في الوسط
العائلي في قانون العقوبات ، ثم نتعرض في مبحث ثانٍ للتحليل الفلسفي
عن الجرائم المرتكبة في الوسط العائلي في قانون الإجراءات الجنائية .

المبحث الأول

التحليل الفلسفي عن الجرائم المرتكبة في الوسط العائلي في قانون العقوبات

يمكن تلخيص التحليل الفلسفي لنصوص التشريع العقابي المتعلقة بالجرائم المرتكبة في الوسط العائلي في النقاط الآتية :

§ المادة ٦٥ ع (١) : تنذر هذه المادة طريقة اصلاحية للجاني الحدث لتهديب سلوكه مستقبلا إما بتسليمه لوالديه أو ايداعه محل آخر معين من قبل الحكومة . والغرض الذي نحن بصدده يجتعلنا أمام حالة « تجريم قانون » لاحالة « اجرام طبيعي » ، وأنه قد وضح له « تدبير اصلاحي » لا عقاب بالمعنى الصرف ، ذلك أن العقاب يواجه مجرما بالمعنى الكامل لهذه الكلمة أما « التدبير » فهو لمواجهة التجريم القانوني بجميع حالاته (٢) .

فهنا يصادر النص « العقاب » المقرر للجرم الأصلي « جناية أو جنحة أو المخالفة » ، لأن الأساس في العقاب في هذه المادة بل وفي المدونة العقابية بأكملها كما ذكرنا حالا أساس كلاسيكي يقوم على مبدأ « حرية الاختيار والادراك » وهذا منتفى بداهة مع حالة الصغير ما بين سن سبع سنوات واثنى عشر عاما ، ولقد كانت هناك توصيات من « لجنة المراقبة القضائية » على عدم اللجوء إلى « الحكم بعقوبة » على المجرم الحدث خشية مخالطة الاشقياء ، وذلك قبل صدور مدونة ٥٨ لسنة ١٩٣٧ . وبعد تكملة

(١) ألفت وحل محلها نص المادة ٧ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ للأحداث مع

بعض التعديلات .

(٢) راجع تيسو - المرجع السابق - التقديم ص XLV

بالمشرع في المدونة العقابية ٥٨ سنة ١٩٣٧ خطوة صحيحة على الطريق . ولقد جاء المشروع الأخير للمدونة الجنائية سنة ١٩٦٦ مؤكدا ضرورة اخراج الأحداث نهائيا حتى سن الخامسة عشرة من نطاق أحكام نظرية الجريمة والمسئولية الجنائية ونظرية « المجرم » بل لقد اطلق عليهم المشرع مصطلح « الأحداث المنحرفون » بدلا من مصطلحي « الأحداث الجانحين » أو « المجرمين الأحداث » (١) . ولكن عبارة النص القانوني ينقصها التحديد اذ يقول النص « اذا ارتكب الصغير . . . جناية أو جنحة . . . » واذا ارتكب مخالفة . . . » وكان أجدر بالمشرع ، طالما ان الصغير لا يتصور ان يرتكب جريمة صرفة - جناية كانت أو جنحة أو مخالفة - ان يقرر « اذا وقع من الصغير . . . ما يعتبر جريمة حسب هذا القانون فللقاضي . . . » (٢) .

على أنه وان كانت هذه الملاحظة تعد ملاحظة شكلية الا أنها تمنى الكثير في فن الصياغة القانونية المتشعبة مع أحداث نظريات القانون الجنائي الاجتماعي . ولهذا استجاب المشرع بفصل معاملة الأحداث نهائيا عن دائرة القانون الجنائي ليلحق بقانون خاص بالأطفال أو الأحداث ويختص به قضاء متخصصين يعاونهم فريق من الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين لتهديب خلية الأسرة الأولى « الأطفال » وتخصيص مؤسسات تربوية تعليمية في حالة فقد الوالدين لماكن الإصلاح فيها تحت اشراف « قاضي التنفيذ » متخصص في متابعة الحالات .

المادة ٦٧ ع : تختلف حالة المادة ٦٧ ع عن المادة ٦٥ ع من جهتين أولهما سن الحدث وثانيهما أنها لم تلزم القاضي - في الجنحة أو المخالفة المرتكبة بتسليم الحدث لوالديه ، ومعنى هذا أنه على ضوء هذه المادة (٦٧ ع) يحق للقاضي أن يوقع عقوبة الجنحة أو عقوبة المخالفة على الحدث (ما بين ١٢ - ١٥ سنة) .

وهذا يدل على خطأ واضحاً ، اذ كيف تطبق أحكام نظرية الجريمة والمسئولية الجنائية على من ليس له الإدراك التام .

(١) انظر د. على أحمد راشد - المرجع السابق - (الممثل وأصول النظرية العامة) ص ٤٥٩ .

(٢) وهذا ما أخذ به المشرع في القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٤ . راجع للسادة الساجدة منه .

ولقد وقع المشرع فى خطأ آخر أقل خطورة مما أبرزناه حالا وهو الخطأ فى الصياغة القانونية من الوجهة الشكلية اذ يبدأ المادة بقوله « اذا ارتكب الصغير ٠٠٠٠ جاز للقاضى بدل الحكم عليه بعقوبة الجنبه أو المخالفة المقررة قانونا ٠٠٠٠ » فى حين أن ارتكاب الجرائم - على ضوء الأساس الكلاسيكى - لا يتصور الا على أساس حرية الاختيار وتام الادراك. كما لم يدر بخلد المشرع اننا بصدد حالة «تجريم قانونى» يستوجب مواجهته « بالتدبير » لا « بالعقاب » (١) . ولكى نزيد الأمر إيضاحا فيما يتعلق بالمادتين ٦٥ ، ٦٧ ع نرى لزاما علينا أن نبرز فى هذه الدراسة التحليلية الفلسفية مقصدنا « بالجريمة » و « التجريم » . ومنه سيتكشف لنا الفارق بين « العقوبة » و « التدبير » .

فما هى الجريمة ؟ وما هو التجريم ، وما هى العقوبة ؟ وما هو التدبير ؟ (٢) .

(١) مفهوم الجريمة:- يعرف الفيلسوف الأشهر « دوركايم » الجريمة بأنها تصرف بمدم الشعور العام الاجتماعى ، ومن ثم فإن هذا يعنى أن دور المشرع الوضعى يقتصر عند تجريمها على تسميتها بمصطلحات قانونية ، ومن ثم فهو لا يفرضها فى مجتمعه أو بمعنى آخر لا يخلقها ، وهى ما أطلق عليها الفقيه الشهير « ر . جازو » مصطلح « الجريمة الطبيعية » Delit Naturel - أو الجريمة الحقّة (بمعنى الكلمة) (٣) ، فالجريمة هى نتاج المجتمع ولكن المجتمع لا يخلق الجريمة بصفة مطلقة .

ومن أبرز أركان الجريمة على الإطلاق وأرسلها الركن المئوى وهذه بلا جدال لا تتوافر فى حق الصغير الذى لم تكتمل فى شخصيته « ملكة الادراك » ومن ثم فإن تصرفاته الضارة لا يمكن أن ترقى الى مستوى الجريمة . بل ان الفقيه « نورمان » يرى أن الجريمة الجنائية تتميز بتوافر عنصر خاص بها وهو « العنصر المئوى L'Element Dolosif (٤) . فكيف يتحقق هذا العنصر فى الحدث ؟

(١) ولهذا أحسن المشرع صنعا بالقاء هاتين المادتين (٦٥ و ٦٧ ع) بموجب القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ .

(٢) انظر د . جلال ثروت - الظاهرة الاجرامية - مؤسسة الثقافة الجامعية ، د . رمسيس بهنام ، علم الاجرام - مناهج المصروف .

(٣) انظر ر . جازو Garraud : Traite théorique et pratique du droit pénal Français t. 1, 10 éd., Paris, 1898, p. 76, infra. 41.

ويرجع الفضل الى جازوفانو فى اطلاق هذا المصطلح

(٤) انظر نورمان Normand : Traité élémentaire de droit Criminel, p. 103, 104 - infra. 246.

ولقد أبرز مفهوم الجريمة بوضوح موضوعي الفيلسوف « تيسو » فهو يقرر بأنها « زلة ارادية أو بقول آخر ذنب ارادى واع وهو حر تماما » (١) ومن ثم « فالوعى الحقيقى » لدى الجنائى ركن أساسى فى تكوين الجريمة بما تأتية يديه من أفعال ، بل أشد من ذلك يجب أن تكون لدى الجنائى « ارادة النشاط » أن يكون « حرا فى التصرف » الضارب . وضرب على ذلك مثلا توضيحيا بالمجنون المتهيج فقرر أنه يريد ما يفعله ومع ذلك لا يمكن أن تجرم فعله ونساقبه لانعدام حريته فى التصرف » (٢) .

(ب) مفهوم التجريم (٣) يمد مفهوم « التجريم » مفهومًا حديثًا نسبيا ساعدت أفكار الفلاسفة الوضعيين على ظهوره أمام أعين فقهاء القانون الجنائى . ويقصد بهذا المصطلح : الأفعال التى لا تشكل جريمة طبيعية على النحو الذى أشرنا إليه حالا عند تعرضنا لمفهوم « الجريمة » ، ولكن القانون اعتبرها محرمة أو بمعنى أدق أسبغ عليها صيغة الجريمة فى حين أنها ليست كذلك ، وإن وضع لها فى بعض الأحيان جزاء من ذات الطبيعة المادية للعقوبة ، رغم أن هذا الحال لا يعبر عن ثمة جريمة أو يكشف عن وقوفنا أمام مجرم جنائيا ، ويكون الهدف من وراء التجريم التنظيم أو التهديد لذا يطلق عليهما البعض « الجرائم التهديدية » أو « الجرائم التنظيمية » .

ولقد بين العالم الجنائى الأشهر الايطالى « جاروفاللو » جوانب التفرقة الفلسفية بين ما أطلق عليه اصطلاحا « الجرائم الطبيعية » و « الجرائم المصطنعة » وهى تقابل بالضبط التفرقة بين « الجريمة أو الاجرام » والتجريم » (٤) ولقد أبرزها الملمان « ستيفانى » و « ليفاسير » إذ يقرران أن الجريمة على خلاف التجريم تنبع من وجود شعور عالمي دائم باحتقار فاعلها وحتمية عقابه كجريمة القتل وكجريمة السرقة (٥) .

(١) راجع تيسو - المرجع السابق - ص ٢ .

(٢) راجع تيسو - المرجع السابق - ص ٨ سامفى ٢ .

(٣) يمد الفقيه « فيدال » من أبرز الفقهاء الذين استعملوا هذا المصطلح صراحة فى كتاباته انظر

Cours de droit criminel et de science pénitentiaire 7 éd. 1928, p. 8, infra 8.

(٤) تعبیر التجريم ينصرف الى خلق الشارح للجريمة أى اسباغ صفة الجريمة على سلوك وهذا يصدق على جميع الجرائم .

(٥) راجع ستيفانى وليفاسير - المرجع السابق - ص ٨ فقرة ٧ .

كما أشار الفقيه « جارو » الى نطاق التجريم وغايته فقرر أنه لا يدخل في النطاق الجنائي بقدر ما يدخل في نطاق فن حسن السياسة العامة للحكومة *L'art du bon gouvernement* ، كما اعتبر رد الفعل الاجتماعي حيالها تدبير وقائي مباشر وليس يعقاب جنائي ؛ كما اعتبر المخالف في حالة التجريم ليس بشريد وإنما اعتبره مهملًا أو طافئًا متهورًا . ولقد انتقد ر . جارو مسلك المشرع الفرنسي ذاته حينذاك لعدم ادراك هذه التفرقة الجوهرية التي اعتبرها « جارو » بديهية من البديهيات حسب طبيعة الأمور واليك قوله :

“Notre législation positive n'a pu méconnaître cette distinction qui résulte de la nature même des choses” (1)

وفي اعتقادنا أن مشرعنا المصري قد انساق - بحكم اقتباسه من المدونة العقابية الفرنسية - وراء هذا الخطأ الفادح - ذلك أن اختلاف مفهوم « الجريمة » عن مفهوم « التجريم » يستوجب اختلاف نظرة الباحث القانوني - مشرعا كان أو قاضيا أو فقيها - فيما يتعلق بوضع النص القانوني في حالات « التجريم » ؛ على أساس أن يكون التجريم واضحا لا غموض فيه ، وأن يراعى عند تفسيره دائما أن الأصل فيه هو الإباحة وأن النص الذي جرمه هو الاستثناء من الأصل العام . ومن جهة أخرى فإن حالات « التجريم » المنصوص عليها في المدونة العقابية يجب ألا تطبق عليها الأنظمة الجنائية الصرفة وعلى الأخص الأنظمة التي تهدف إلى اصلاح شخصية الجاني كنظام وقف التنفيذ أو نظام الإفراج الشرطي عند معالجتها . ذلك أن هذه الأنظمة العقابية حسبما يتضح لنا من ملابسات ظهورها تتصل باصلاح الجاني « المجرم بمعنى الكلمة » .

وهذا ما حدا بالفقيه « فيدال » إلى إبراز « التجريم » على أنه نوع من « الجرائم الوضعية » باعتبارها خلق وضعي تشريعي صرف من صنع المشرع الجنائي .

“Ces incriminations sont des créations purement positives de la loi pénale” (2)

ويتربط على هذا نتيجة هامة مؤداها أن أثر الجهل بالنصوص التشريعية الجنائية يسرى بالنسبة للتجريم ولا يسرى بالنسبة للجريمة الطبيعية .

(١) راجع ر . جارو - المرجع السابق - ص ٤١ فقرة ٢١ .

(٢) راجع فيدال - المرجع السابق - ص ٥ فقرة ٦ ، ص ٦ فقرة ٦ .

نخلص مما تقدم الى أن « الجريمة المادية » تتعلق بالجانب الأخلاقي أما « الجريمة المصطنعة » تتعلق بالجانب الاجتماعي .

(ج) مفهوم العقوبة : يمد الفقيه « بوزا » خير من عبر عن مفهوم العقوبة باختصار بالغ الاتقان اذ يعرفها بأنها « الجزء الموضوع للجريمة » (١) . ومن ثم « فالمعقوبة » تتطلب جريمة بالمعنى الفني الذي حددناه سلفا . فضلا عن أن « المعقوبة » هي الوسيلة التي تواجه الانسان الذي يقدم على الأفعال الضارة ولم تفلح معه وسائل التربية والوقاية في مجتمعه (٢) .

كما وأن المعقوبة تستهدف في المقام الأول « ايلام الجاني » أو ما يعبر عنه بقاية « الردع الخاص » بمنع الجاني من العودة الى فعله بعد أن يدرك ألم العقاب ، وفي المقام الثاني الأقل أهمية يحقق نوع من « الوقاية الاجتماعية » من الجريمة « أو ما يقال له « بتهدة نفوس المجنى عليهم ومن خلفهم المجتمع » وهي ما يعبر عنها اصطلاحا «بقاية الردع العام» (٣) وهذا المفهوم لا يتصور انه المقصود الحقيقي من « تسليم الحدث لوالديه » الواردة في المادتين ٦٥ ، ٦٧ ع ١١

بل ان جازو يرى أكثر من ذلك ، اذ أن مفهوم العقاب لديه هو ما يمس حقوق الجاني ذاته سواء أكانت حقوقا مالية أو حقوقا غير مالية (٤) . فما هي الحقوق المالية وغير المالية التي تمس الحدث في اجراء التسليم للوالدين ١٩ .

وقد تعرض الفقه الجنائي المصري لتحليل مفهوم مصطلح « المعقوبة » من زاوية اللغة وبين أن أصل اشتقاقها من الكلمة الاغريقية Poine أي الانتقام (٥) . فما هي ملامح الانتقام في اجراء تسليم الحدث لوالديه ١٩

(١) راجع : P. Bousat : *Traité théorique et pratique de droit pénal*, Paris, 1961, p. 285 infra, 286.

(٢) انظر ستيقاني وليغاسير - المرجع السابق - ص ٢٥ فقرة ٢٦ .

(٣) راجع بوزا - المرجع السابق - ص ٢٣٦ فقرة ٢٩٨ - ٣٠١ .

(٤) راجع زو جازو - المرجع السابق - ص ٤٢ فقرة ٢١ .

(٥) راجع استاذنا الدكتور علي أحمد راشد - المرجع السابق - الممثل واصول النظرية - ص ١٠ مع ملاحظة أن الملامح بوزا يرى أن ذات المصالح مشتق من كلمة دية اختيارية - انظر بوزا - المرجع السابق ص ٢٢ - فقرة ١٣ .

وفي النهاية تقرر ما أجمع عليه فقهاء القانون الجنائي من أن فكرة العقاب تتصل بالآلم بل أن الآلم - وكما يقول الفقهاء الجنائيين - كان ولا يزال روح العقوبة وخلاصته (١) فأين « الآلم » في تسليم الحدث للوالدين ؟

(د) مفهوم التدبير :

مما لا ريب فيه أن مصطلح « التدبير » يمد من المصطلحات الحديثة نسبيا ، ذلك أنه من صنع الفكر الجنائي الوضعي . و « التدبير » في حقيقته يستهدف « الوقاية من الجريمة » قبل وقوعها ومن ثم فهو لا ينظر إلى تحقيق فكرة الزجر أو فكرة الآلم التي سبق أن أوضحنا تطلعا في فكرة « العقوبة » .

ولقد برزت فكرة « التدابير » عند ظهور ما عرف باسم « التدابير العامة في الوقاية الاجتماعية » تلك التدابير التي تطبق حيال مدمني المخدرات وغيرهم من الأفراد الخطرين على المجتمع ولو لم يرتكبوا ثمة جريمة . ومن ثم فالتدبير ليس للحساب عن الماضي كما في العقوبة (٢) .

لذا فانه من الخطأ أن نصف العقوبة بأنها تدابير زاجرة (٣) ، لأن « التدابير » تستهدف وقاية المجتمع بل ووقاية الشخص الخاص لهذا التدبير من ضرور نفسه . وهذا هو الملاحظ في اجراء تسليم الحدث لوالديه الواردة في نص المادتين ٦٥ ، ٦٧ ع .

عل أنه قد يضاف التدبير إلى عقوبة جنائية مثل حرمان الطبيب من ممارسة المهنة في حالة اجهاضه لحامل أو حرمان أمين المعهدة المختلس من ممارسته لوظيفته . وهنا يعتبر « التدبير » نوع من الحصر على أهليته لى ممارسة الوظائف وليس بعقوبة جنائية (٤) .

(١) انظر ر - جاور - المرجع السابق مجلد ١ ص ٧٧ فقرة ٤١ ، اودوتولان - المرجع السابق - للمجلد الثاني ص ١ فقرة ١٢٢١ ، ص ٢ فقرة ١٢٢٢ - وانظر

DEGOIS, Traité élémentaire de droit criminel, 3^{ed}, Paris, 1922, p. 183 infra, 185.

M. PATIN, la place des mesures de suretés dans le droit pénal positif moderne, in, Rev. de sc. crim. et dr. pén. comp 1948, p. 415.

(٢) داجع ستيغاني وليفاسير - المرجع السابق - ص ٢٥ فقرة ٢٦ .

(٤) انظر ستيغاني ولافامير - المرجع السابق - ص ١٢٨ فقرة ١١٧ مكرر .

على أن ظهور فكرة التدبير - من جهة أخرى - وانتشارها الواسع بفعل الاتجاهات الوضعية والاجتماعية يجب ألا ينقص من أهمية العقوبة ، وهذا ما لاحظته بحق رجال الفلسفة الوضعية ذاتهم (١) .

على أن هذه التفرقة بين مفهومى « العقوبة » و « التدبير » يجب ألا تغيب عن أذهاننا ، لا سيما وأننا نعيش عصر تعايش التدبير مع العقوبة كما نبه الى ذلك الفقيهان الجليلان « ميرل » و « فيتى » (٢) .



نخلص مما تقدم الى أن المادة ٦٥ ع ، والمادة ٦٧ ع لا يشكلان ثمة جريمة جنائية بل انهما محض تجريم قانونى صرف ، ولم يقصد منهما وضع عقاب جنائى يخضع لأنظمة العقاب ومبادئه بل قصد منه وضع تدبير عام اجتماعى محض .

وعلى ضوء هذه النتيجة يجب على المشرع المصرى أن يعيد نظركه الى صياغة النص من الوجهة الفنية وأن يكون القاضى والفقيه على بصيرة بهذه الطبيعة القانونية المميزة لمضمون نص المادتين ٦٥ ، ٦٧ ع .

ولقد فطن المشرع المصرى أخيراً الى هذه النتيجة النهائية فحذف النصوص القانونية المتعلقة بالأحداث من المذونة العقابية (المواد من ٦٤ - ٧٣) وألغاه بموجب القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ المنشور فى الجريدة الرسمية فى العدد ٢٠ الصادر فى ١٦ مايو سنة ١٩٧٤ مستجيباً للأفكار الحديثة فى المعالجة الجنائية للأحداث . ولقد خصص هذا القانون الأخير لمعالجة الأحداث على نحو يجدر بنا أن نتناوله بنوع من التحليل الفقهى لتبين جوانبه ، ونقف على طريقة معالجته « للأحداث » ومدى تمسكها مع أفكار المعالجة الجنائية الحديثة ، وأهداف الدفاع الاجتماعى .

J. WEIL, le problème de la délinquance, p. 15. : راجع :

ولقد عني الفقيه الفرنسى ببحث العلاقة بين العقوبة والتدبير. ولزيد من التفاصيل

حول هذه العلاقة انظر

J. LARGUIER, Le droit pénal, coll. que sais-je ? no. 996;
et v. L. D'ASUA, la mesure de surté, sa nature et ses rapports avec la peine, considerations de droit compare, in, Rev. Sc. crim., et de dr. Pén., comp. 1954 (p. 21-p. 38); et v. A. VITU et R. MERLE, Traité du droit criminel, p. 503 infra. 487.

V. J. LARGUIER, Droit criminel general, 3 éd., : انظر (٢)
p. 52-53.

✽ المادة ٨٢/٤ : وردت هذه المادة في الباب الأول « الخاص بالجنايات والجنح المضره بأمن الحكومة من جهة الخارج » ، من الكتاب الثاني المعنون بالجنايات والجنح المضره بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتها » .

وإذا كنا قد تمعدنا إعادة وضع العناوين الخاصة بهذه المادة عند هذا التحليل الفلسفي ، فإننا قصدنا من ذلك إبراز حقيقة الجرائم الواردة في م ٨٢/٤ بأنها تمس بصفة مباشرة المصلحة الوطنية للمجتمع .

ولقد تضمنت هذه المادة في فقرتها الرابعة سببا من أسباب الإعفاء الجوازي للقاضي من العقاب المقرر للشريك في هذه الجرائم الخطرة إذا تسمت على قربه حتى الدرجة الرابعة ولم يبلغ عنه السلطات المختصة أو ساعده في الهروب من وجه العدالة .

فإذا ما استعمل القاضي الجنائي هذه الرخصة الممنوحة له بموجب هذا النص ، فما هي المصلحة من وراء ذلك ؟

✽ هل المصلحة حماية الاستقرار العائلي ، وهل المصلحة هي افلات الشريك إذا كان قريبا للفاعل الأصلي ؟

وقبل الإجابة عن هذين التساؤلين الخطيرين يجب أن نتذكر أننا بصدد جرائم أخلاقية اجتماعية تمس كيان المجتمع وتستوعب تحقيق « المنع العام » و « المنع الخاص » .. أو يقول آخر :

أين المنع الخاص - وأين المنع العام في هذا النص ؟

للإجابة على هذه التساؤلات يجدر بنا ألا يغيب عن أذهاننا مفاهيم الجريمة والعقوبة والتجريم والتدبير التي شرحناها سلفا .

(١) هل المصلحة من استعمال هذه الرخصة في الإعفاء للأقارب حماية للاستقرار العائلي ؟

مما لا شك فيه أننا إذا جريه صرفه ، بل إن الجرائم الماسة بالمصلحة العمومية بوجه عام من أقدم الجرائم الأخلاقية منذ ظهر عصر التنظيم القانوني في أوروبا بحيث كانت تعرف تحت اسم « جرائم الاعتداء على الشيء العام » *La chose publique* وذلك في الفكر الجرمانى (١) واستقرت في سائر التشريعات قديما وحديثا ، رغم تبين المآلات القانونية التي تنحدر منها .

(١) انظر : ORTOLAN : *Éléments de droit Pénal*, par ALBERT ;
T. 1 Cinquième édition, p. 32, *infra*, § 1826.

لذا فان المصلحة في تجريدها والعقاب عليها واضحة ، ذلك أن مصلحة الجماعة فوق مصلحة الفرد أو كما يقال أن « سلامة الوطن فوق كل اعتبار » .

ومن ثم فانه لا يتصور أن نضحى بالمصلحة العليا للوطن بحجة الاستقرار العائلي .

وعلى فرض التسليم جدلا بأن مصلحة الاستقرار العائلي مقدمة على مصلحة المجتمع ، فأي عائلة هذه تلك التي يكون عضوين فيها أو أكثر يتآمرون على سلامة الدولة بطريقة أو بأخرى .

ان هذه الأسرة ستكون بلا جدال ميكروبا فاسدا ومرضا خبيثا جذير بالمحاربة والاستئصال . ذلك أن مضمون هذه الجرائم الواردة بهذا الباب من قبيل الجرائم « البحتة » ، وليست من قبيل التجريمات القانونية يصطنعها المشرع وله الحق المطلق في العفو أو العقاب . ان المشرع لا يستطيع أن يعفو عن السارق لأن الأمر يهم المجتمع كله وأمنه وطمأنينته فمن باب أولى لا يستطيع المشرع الجنائي أن يملك هذا الحق الذي لا يستند الى أي أساس . بل ان تدخل المشرع بإعطاء هذه الرخصة - ومهما قيل من أنها جوازية للقاضي - دليلا على إساءة استعمال حق « التشريع » المخول للسلطة التشريعية ذاتها ويعتبر حينذاك تشريعا غير دستوري ، اذ لا يتصور أن يفرض المشرع لنفسه سلطة يأبأها العقل والمنطق بل والعدل .

نخلص من هذه النقطة الى أنه لا يتصور استقرار عائلي في ظل أفراد ينضمون لعائلة هذا حالهم - كما وأن « الحماية » يجب أن تمنح لمن يستحقها الا لمن يعبث بمصير وطنه ومسار نظامه الأساسي . وقد يبدو أن المقصود من هذا النص حماية الاستقرار العائلي ، الا أن التعمق في فهم ما أسلفناه يشير الى عكس ذلك تماما ، اذ سوف يتبادى أفراد العائلة في غيهم عنهم يستفيدون من هذه الرخصة بوسيلة أو بأخرى من وسائل التأثير المادية والمعنوية المعروفة للمشتغلين بالقضاء الجالس والواقف .

(ب) هل المصلحة هي افلات الشريك اذا كان قريبا للفاعل

الأصل ؟

الحنا حالا الى أنه لا مصلحة البتة لدى المشرع في افلات الشريك اذا كان قريبا للفاعل الأصل ، والا عنت هذه المصلحة غير مشروعة وغير جذيرة بالالتفات ، وان كانت جذيرة بالمصادرة والحذف تماما .

نخلص مما تقدم الى أن وضع هذه الرخصة ، ومع استعمالها ، سيؤدى الى افلات الجاني من العقاب وهى غاية لم ولن يقصدها أى مشرع وضعى فى العالم ، وقد تؤدى الى تفشى الجرائم المضرّة بالمصلحة العمومية فى ذات هذه المائلة ، كما قد تقوى ذوى النفوس الضعيفة من أصحاب المائلة الواحدة على التكاثر والتأذّر على الاضرار بالمصلحة العمومية للبلاد .

(ج) أين الردع العام ؟

إذا تأملنا النص محل التحليل - لوجدناه يضع عقابا لهذه الجريمة المشيئة بقصد عدم عودة الجاني الى الجريمة مرة أخرى . ولكن مع بقاء هذا النص يبقى احتمال عودة الشريك القريب الى جرمه بأمل الاستفادة من رخصة الإعفاء من العقاب حسب تقدير مهارته فى تضليل العدالة مرة أخرى ، لاسيما وأن النص لم يقضى على هذه الرخصة فى حالة « العودة » مرة أخرى الى هذه الجريمة . وكان أجدر بالمشرع أن ينص على حرمان « المائد » من الأقارب من الاستفادة من رخصة الإعفاء ، إذا كان لهذه الرخصة فى الأصل كفة فائدة أو مصلحة مشروعة تقف خلفها . ومن ثم فإن النص القانونى قد أغفل تماما حالة المود الى الاشتراك فى الجرائم الماسة بالمصلحة العامة من جهة الخارج .

(د) أين الردع الخاص ؟

ما الذى يتخيله كل ذى بصيرة عن مجتمع يرى أفراداه الأقارب يجوز اعفاؤهم من العقاب فى حالة الاشتراك فى جرائم ذات طبيعة مضرّة بمصلحة العمومية ؟

الأمر لا يخلو من إحدى أمرين اما ينحرف ذوو النفوس السيئة مع أقاربهم للوصول الى مآربهم الدنيئة واما يتخذ المجتمع موقفا سلبيا يتمثل فى حنقه وغيظه على هذا القانون ، ويصفونه بالظلم .

وفى كلا الاحتمالين لن يتحقق « المنع الخاص » أبرز غايتين من غايات العقوبة فى مقام الجرائم الطبيعية كما أشرنا سلفا .



نخلص مما تقدم الى ان المادة ٨٢/٤ وإن كانت تشكل جريمة جنائية صرفه وتستوجب عقوبة صرفه الا أن المشرع المصرى لم يراعى هذين المفهومين ووضع رخصة اعفاء يجوز عند استعمالها الاضرار بشأية المدونة العقابية ذاتها « المنع الخاص والمنع العام » .

كما وأنه تكشف لنا بالتحليل المنطقي انتفاء مصلحة المشرع في إفلات هذا الجاني من العقاب وعدم تحقق الاستقرار العائلي . لذا يجدر بالمشرع المصري أن يعيد النظر في الفقرة الأخيرة من المادة ٨٢ ع .

❖ المادة ٣/٨٤ : تندرج هذه المادة تحت نفس الموضوع المتصل بالمادة السابق تحليلها (م / ٤/٨٢) وتتمثل فقرتها الثالثة بإعطاء رخصة جوازية للاعفاء للقاضي ، للأقارب من الأزواج والأصول والفروع في حالة علمهم بارتكاب أحد أقاربهم لجريمة من الجرائم الماسة بالمصلحة العمومية من جهة الخارج . وذات المسائل التي طرحناها على بساط البحث سلفا في المادة (٤/٨٢) تصدق هنا ونفس المقترحات المثارة يجب أن تكون تحت المشرع ليتبناها .

وزيادة على ذلك فإن رخصة الإعفاء من العقاب هنا متصور اعمالها ولو وقعت الجريمة في زمن الحرب !! فضلا عن أننا نتساءل هنا هل من مصلحة المجتمع أن يعلم الانسان بجريمة تدبر ضد بلاده ولا يبلغ السلطات المختصة أيًا كان نوعها وفعالها ؟ ان اجازة ذلك سيؤدي ان أجلا أو عاجلا الى تفكك الدولة .

❖ المادة ٢/٩٨ : ما قرناه حالا يصدد المادة ٣/٨٤ يصدق عندما تطالع ونتمعق في فهم الفقرة الثانية من المادة ٩٨ المندرجة تحت ذات الباب المشار اليه سلفا والخاصة بالتستر على مشروع اجرامي يمس أمن الدولة خارجيا بل هنا ما يزيد على ذلك . اذ نلاحظ أن القانون الجنائي هنا يأمر القاضي بعدم تطبيق أحكام هذه المادة بقوله « ولا يجرى حكم هذه المادة على زوج أي شخص له يد فر ذلك المشروع ولا على أصوله وفروعه » .

ويعتبر الرجوع الى ما سبق أن رددناه من تحليلات فلسفية حول المادة ٤/٨٢ .

والواقع أن هذا النص أكثر قسوة من النص السابق - اذ أن « الرخصة » هنا انقلبت الى « الزام » لا يستطيع القاضي الجنائي معه التمتع بأي سلطة تقديرية .

كما أن هذا النص في اعتقادنا يعتبر مصادرة لمبدأ « الشرعية الجنائية » ويقضي تماما على الأصول الدستورية التي تحكم قوانين أي بلد في العالم . لا سيما وأن المواد الجنائية الواردة بنص المادة ١/٩٨ تحوى أخطر الجرائم (محاولة قلب دستور الدولة بالقوة أو نظامها

الجمهورى أو شكل الحكومة - م / ٨٩ قطع الطريق بعصاينة مسلحة ومقاومة السلطة العامة فى تنفيذ القوانين - م / ٩٠ تخريب مباني الحكومة أو المؤسسات العامة عمدا - م / ٩٠ مكرر محاولة احتلال المباني العامة بالقوة - م / ٩١ - قيادة فرقة من الجيش بفرض اجرامى وبغير تكليف - م / ٩٢ أمر القوات المسلحة التابعة للشخص بتعطيل أوامر الحكومة - م / ٩٣ تكوين عصاينة مسلحة بقصد اغتصاب ونهب الاموال المملوكة للحكومة - م / ٩٤ كل من ادار عصاينة ونظمها وجلب اليها اسلحة تستعين بها فى نهب اموال الدولة وقسم لهم مساكن لا يواظبهم) ، والعقاب فيها يتراوح ما بين الاعدام والاشغال الشاقة والسجن .

فهل هذه حماية للأسرة أم حماية لفساد يفتك بالدولة والمجتمع بأسره ؟

وحل أوامر الحب والمودة فى العائلة تستوجب القضاء على المجتمع ؟
لا اعتقد أن هذه غاية التشريع وحكمة النص من الاعفاء .

لذا فان هذا النص (م / ٩٨ / ٢) يعتبر نصا غير دستورى يستوجب تدخل المشرع الجنائى بالفاؤه - ويمكن للقضاء الجنائى أن يعرض الأمر على محكمتنا الدستورية العليا لتقول كلمتها الفاصلة فى هذا النص وما سبقه من نصوص مشابهة . فضلا عن أن هذا النص لا يفيد الأسرة فى تحقيق غاية الاستقرار والطمأنينة داخل المجتمع .

المادة ١٤٤ / ٤ : تندرج هذه المادة تحت الباب الثامن الخاص « بهروب المجرمين وإخفاء المجرمين » من الباب الثانى فى الجنائيات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتها .

وتعتبر الجريمة المبينة بهذا النص من قبيل الجرائم الطبيعية أو بمعنى آخر « الصرفة » إذ أنها تحمل معنى سيئا من الجهة الأخلاقية ، إذ أن « الأخلاق » تأبى إخفاء الهاربين من وجه العدالة أو معاونةهم ، لذا فان « المنطق » يستوجب « العقاب » على مرتكبى هذه الأفعال .

ولكننا اذا ما اقتربنا من الفقرة الرابعة لوجدنا العبارة الآتية :

« ولا تسرى هذه الأحكام على زوج أو زوجة من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء ولا على أبويه أو أجداده أو أولاده أو أحفاده » .

وبصرف النظر عن ركافة الصياغة الفنية لهذه الفقرة ، فأننا نلاحظ أن القاضى الجنائى - وفقا لهذه الفقرة - ممنوع من ايزال العقاب الذى تمليه المفاهيم الاصولية فى القانون الجنائى .

وتصدق على هذه المادة التحليلات التى اوردناها فى مقام تحليل م/٨٢/٤ .

اذ لا مصلحة للأسرة فى اخفاء أو مساعدة أقاربهم الهاربين من العدالة ولو قيل بوجود هذه المصلحة فهى مصلحة غير مشروعة يجدر بالمشرع الجنائى أن يتنزه عن حمايتها .

فضلا عن أثر هذا الاعفاء السىء على سلطة الدولة . كما أن النص القانونى هنا اتسم بالصومية فى نوعية الجرائم التى هرب فيها الشخص وكان أحرى بالمشرع أن يهتدى فى هذا المقام بالفكر الجنائى الوضعى الذى يفرق بين الجرائم الطبيعية والمصطنعة . اذ أن لكل من هاتين الطائفتين أحكام جد مختلفة لا سيما فى الأنظمة العقابية المطبقة فى كلا منهما . أو بمعنى آخر هل يستوى من يهرب قريب فى جريمة مخالفة لتسوية جبرية مع من يهرب قريبه فى جريمة قتل ؟

❖ المادة ١٤٥/٤ : وردت هذه المادة فى ذات الباب الخاص بـ « هرب المحبوسين واخفاء المجانين » وهى تعالج من يتقاعس عن تقديم أدلة ادانة أحد أقاربه أو يضلل القضاء وتعاقب على فعله ثم تقرر فى عجزها فى الفقرة الرابعة « ولا تنطبق أحكام هذه المادة على الزوج أو الزوجة أو أصول أو فروع الجانى » ١١٩ .

لمصلحة من يقرر المشرع الجنائى هذا الاعفاء الوجوبى ؟ وهل من حق المشرع أن يجرم فعلا لا أخلاقيا كتضليل العدالة واخفاء أدلة الادانة ثم لا يعاقب على مرتكبه اذا كان فردا من أفراد الأسرة ؟ .

هل يقصد المشرع الجنائى عدم اقرار العدالة الجنائية بحجة الاستقرار العائلى ؟ لا نعتقد هذا ، ولا نعتقد أن هذه هى غاية المشرع . لذا فإن هذا النص يعتبر مصادرة لمبدأ « الشرعية الجنائية » ويستوجب حذفه من المدونة العقابية ، مع مراعاة أن الاعتبارات التى اوردناها فى م/٨٢/٤ ع يصدق تردديها فى هذا المقام .

❖ المادة ١٤٦/٢ : تتعلق هذه المادة بجريمة « الهرب من الخدمة العسكرية الوطنية » ووردت فى ذات الباب المشار اليه سلفا فى المادة السابقة ، ورغم أن هذا الفعل يشكل جريمة أخلاقية تمس المجتمع ككل وتشتمل منها نفوس أفرادها الا أن المشرع المصرى فى الفقرة الثانية قرر :

• ولا تسرى هذه الأحكام على زوجة الفار من العسكرية •

هل من المصلحة ولحماية الأسرة أن تفي الزوجة إذا ما ساعدت زوجها الهارب من العسكرية على الهرب ؟ هل يستطيع أن يقوم هذا الزوج على اسعاد زوجته وأسرته بعد أن هرب من خدمة وطنية - أى قيم إجتماعية سيحبها هذا الفرد وهو يحمل مسئولية أسرة •

بلا جدال لقد أخطأ المشرع فى وضع هذا الاعفاء الاجبارى - اذ أن منطق الحال فى معالجة الجريمة الطبيعية كما رددنا سلفا فى تحليلنا للماهيم العقوبة والجبرنة من العقاب أمر حتمى وضرورى والا فسد حال المجتمع ولم تتحقق غايتى المنع السام أو المنع الخاص • وما قرناه يصعد تحليل م/٨٢/٤ يصدق فى هذا المقام كذلك •

❖ المادة ١٩٣ : وردت فى الباب الرابع عشر « المنح التى تقع بواسطة الصحف » من الكتاب الثانى المشار اليه سلفا • وقد نص المشرع على تجريم حالات الأخبار بطريق النشر عن التحقيقات المتعلقة بدعاوى الطلاق أو التفريق أو الزنا وهو أول تدخل حكيم للمشرع يقابلنا فى هذا التحليل الفلسفى • ولا غبار على مسلك المشرع فى التجريم أو العقاب ، اذ أن حكمة التشريع سدينة ألا وهى حماية أسرار العائلة أن أن تلوكها السنة الأفراد فى المجتمع فتشيع الفاحشة ويسهل ارتكاب هذه الجرائم فى نظر الشر ، وقد تحمل هذه الأخبار رمى البراء بالزنا •

❖ المادة ١/٢٢٧ : وردت فى الباب السادس عشر « التزوير » من الكتاب الثانى المشار اليه سلفا • وتتعلق هذه المادة بتجريم حالة من ثبت من غير سنه الحقيقة فى عقود الزواج الشرعية • والواقع ان وضع عقاب لهذا الفعل يعد أمرا مقبولا ومستساغا طالما ان المشرع الجنائى يتقيد بحسب نص المادة (٧ ع) بأحكام الشريعة الاسلامية الواردة فى الباب الأول (قواعد عمومية) من الكتاب الأول (أحكام ابتدائية) •

الا أن الرجوع الى المذكرة الايضاحية لهذه المادة أبرز لنا سلفا أنها تعتبر صورة من صور التزوير الجنائية ولم يؤسس على أساس فكرة « الاخلال بأحكام عقد الزواج الشرعى » • ومن ثم فإن هذه الفكرة الأساسية تمنى استمداد التجريم هنا من الفكر الجنائى لا من القانون المدنى أو الأحوال الشخصية للمسلمين • ورغم هذه الملاحظة الجوهرية ، فإنه يمكن التسليم بأن هذه المادة ، أيا كان الأمر ، تعد نوعا من الحماية الواضحة لبنيان الأسرة وتكوينها •

❖ المادة ٢٢٧ : وردت هذه المادة ضمن جرائم الباب الأول « القتل - الجروح - والضرب » من الكتاب الثالث « الجنائيات والجنح التي تحصل لأحد الناس » وهي الخاصة بمن يقتل زوجته حال تلبسها بذلك هي ومن يزني بها ، عند مفاجئته لهذا الوضع .

وأبرز ما يستوقفنا في التعليق الفلسفي على هذه المادة أنها راعت نفسية الزوج ولم تراع نفسية الزوجة . ومن ثم فلنا أن نتساءل أين مبدأ المساواة أحد أركان مبدأ الشرعية الدستورية .

ومع هذا « التخفيف الوجوبي » نلاحظ أنه تطلب في الزوج أن يفاجئ بحالة التلبس . ولقد أثارت عبارة المشرع المصري هذه العديد من المناقشات الأمر الذي أبعدنا عن « حقيقة الحال » في تفسير هذا النص .

مما لا شك فيه أن المنطق يستوجب التخفيف بل الإعفاء من العقاب ، ولكن ألا يعد هذا مراعاة لصفة في الجاني وهو كونه زوجا للزانية - هنا يمكن القول فعلا أننا بصدد حماية جنائية من المشرع الجنائي « للزوج » ويمكن أن تعتبر هذه علامة بارزة على « انسانية القانون الجنائي » في الحاجة العقابية . ولكن مع ملاحظة التحفظ الذي أشرنا إليه حالا ألا وهو ضرورة اعطاء هذا الحق للزوجة تحقيقا للمساواة وأخذا بفكرة « الانسانية » التي تتخذ في زمننا المعاصر بهذا واضحا في مرحلة القانون الجنائي الاجتماعي وجددير بالذكر أن القاضي الجنائي يستطيع أن يستعين بالمادة ٥٥ ع في الوصول الى غاية وقف نفاذ العقوبة على الزوج وهو ما يقابل والقيا بالحكم بالبراءة .

❖ المادة ٢٦٢ = وردت هذه المادة في الباب الثالث الخاص « باسقاط الجوامل - وصنع وبيع الأثرية والجواهر المشوشة المضرة بالصحة » من الكتاب الثالث المشار اليه سلفا ، ولقد جرم فيها المشرع « اسقاط المرأة برضاها لنفسها » . ويعتبر هذا المسلك خطوة سديدة للقضاء على هذه الظاهرة الاخلاقية والتي تقلل الطاقة البشرية في المجتمع المصري . ومن ثم فلا تحتاج هذه المادة الى تعليق فلسفي سوى أن نقرر انها تحمي المواليد في بلادنا (١) .

(١) تنص هذه المادة لا سيما في تكييفها القانوني جدلا قانونيا حول طبيعة الجريمة وهل هي جنائية أم جنحة . والراى السائد انها تعتبر جنائية في حق الأم بصفتها شريكة للفاعل الأصلي (إذا كان طبيعيا) وهذا أمر شاذ أملتته قواعد الطقة في الاختصاص الجنائي والفاعل الأصلي « انظر د. دقوقي عبيد - المرجع السابق - ص ٢٢٢ - وعامق ١ - بداب الصفحة ، رغم أن النص القانوني (م / ٢٢٦) يعتبر المرأة مرتكبة بجناية اجهاض كفاعلة أصلية إذا ما أقامت على هذا القيل برضاها (المرجع السابق - ص ٢٢٤ ، ص ٢٢٥) .

❖ **المادة ٢٦٧ :** وردت هذه المادة في الباب الرابع الخاص « بهتك العرض وفساد الأخلاق » ولقد شدد العقاب فيها على الأصول في حالة اغتصابهم للأنثى من فروعهم بالقوة - وبلا جدال فإن هذه الجريمة تعد أكبر نموذج على الانحلال الأخلاقي المستوجب للعقاب المفسد . إلا أنني أرى أن مثل هذه الطائفة من المجرمين تستوجب عقاب البتر « بالاعدام » ذلك أن هذه الجريمة تنم عن شخصية خطيرة إجرامية لا يرجى اصلاحها بالسجن ، وذلك ما أبرزته المدرسة الوضعية ذاتها في أفكارها الجنائية .

❖ **المادة ٢٦٨ :** وردت هذه المادة في ذات الباب الرابع المشار إليه حالا واهتمت بحالة هتك العرض بالقوة ، وشددت العقاب على الأصول من الجناء المرتكبين لهذا الفعل على فروعهم ونرى أن يأخذ المشرع بما أبرزناه عند معالجة م/٢٦٧ .

❖ **المادة ٢٦٩ :** وردت هذه المادة في ذات الباب الرابع ، وتختص بهتك العرض بالرضى وشدد فيها العقاب على الأصول في حالة ارتكابهم لهذه الجريمة على فروعهم ولهذا التشديد ما يبرره خلقيا ومنطقيا لذات التحليل المتقدم في المادة ٢٦٧ ح .

❖ **المواد ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ :**

تناولت هذه المواد الواردة بالباب الرابع أيضا جريمة زنا الزوج وزنا الزوجة وملاحظاتنا الفلسفية على هذه المواد تتلخص في النقاط الآتية :

أولا : عدم المساواة بين زنا الزوج وزنا الزوجة في مناهج التجريم او مناهج العقاب .

(١) في مناهج التجريم : الجريمة تتم بالنسبة للزوجة في أي مكان وبالنسبة للزوج يجب أن تتم في منزل الزوجية (م/٢٧٧) .

(ب) في مناهج العقاب : العقاب عن زنا الزوجة الحبس لمدة لا تزيد عن سنتين (م ٢٧٤) والعقاب عن زنا الزوج الحبس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر (م ٢٧٦) الأمر الذي يوجد فارق في العقاب وتشديد لزنا الزوجة على الأقل بالنظر الى الحد الأقصى للعقوبة اذ اعتبرناه معيار الحكم على شدة العقاب .

ثانيا : الأخذ بفكرة « المقاصة » في المجال الجنائي .

اذ لن يستطيع الزوج محاكمة زوجته الزانية اذ كان قد زنى في
ممكن الزوجية (م/٢٧٣) بمعنى ان زنا الزوج يمنعه من مقاضاة الزوجة
عند زناها بأخر .

ثالثا : في عقاب الشريك : شريك الزوجة الزانية يعاقب بنفس
عقوبتها (م/٢٧٥) . ولا عقاب على المرأة التي زنى بها الزوج اللهم
الا عقابها كشریکة وفقا للقواعد العامة .

رابعا : الاثبات الجنائي : تضمن قانون العقوبات نصا اجرائيا مكانه
الطبيعي قانون الاجراءات الجنائية وهو الخاص بأدلة زنا الزوجية
(م ٢٧٦) ، كما شاب هذه المادة خروج عن مبدأ اجرائي اصولي وهو
« مبدأ اقناعية القاضي بالأدلة في المسائل الجنائية » اذ حصرت الأدلة
في اربعة ادلة محددة على سبيل الحصر وكلها يصعب تحقيقها بل ان
آخرها لا يلائم التطور الاجتماعي في مصر ، بل يعكس صورة سيئة
للمجتمع المصري اذ لم يعد في مصر محل مخصص للحريم ، وأخذت المرأة
في بلادنا حقوقها كالرجل منذ زمن ليس بقصير .

خامسة : تنفيذ العقاب : اجازت م/٢٧٤ للزوج أن يوقف نفاذ
الحكم النهائي على الزوجة الزانية وهذا يجعل الكلمة الأخيرة في تقدير
العقاب للمجنى عليه مخالفًا قواعد الشرعية الجنائية (١) .
على ضوء هذه الملاحظات يتعين على المشرع المصري أن يراجع هذه
النصوص مرة أخرى لتنمى مع قواعد « الشرعية » و « المساواة »
و « التطور الاجتماعي » .

المادة ٢٨٣ : وردت هذه المادة ضمن نصوص الباب الخامس
« القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق وسرقة الأطفال وخطف
البنات وهجر العائلة » . من الكتاب الثالث « الجنايات والجنح التي
تحصل لأحاد الناس » .

ولقد تناولت هذه المادة جريمتين من جرائم الأسرة ألا وهما اخفاء
الأطفال ، واستناد نسبهم الى غير والديهم . والواقع أن هاتين الجريمتين
نعتان من قبيل الجرائم الطبيعية لا من قبيل التجريمات القانونية من
الوجهة الأدبية أو الأخلاقية ، لذا فإن الأمر يستوجب منطقيًا ازالة العقاب
عن نائيهن من آحاد الناس .

(١) يعتقد الفقهاء المصري هذا الحكم ويختبره حكما شاملا النظر - رؤوف عبيد - المرجع
السابق - جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال - المرجع السابق - ص ٤٢٨ .

ويتفق التجريم حسب هذه المادة مع أحكام القواعد الأصولية العامة في القانون الجنائي . لذا يمكن القول بلا أدنى تردد ، أن التجريم والعقاب هنا يتفقان مع القواعد العامة ولا يشكل خروجاً أو استثناء أو بقول أدق تحيزاً للعائلة أو للأسرة . ولكن يعد هذا النص دليلاً على اهتمام المشرع بحماية « النسب » باعتباره من أدق موضوعات الأحوال الشخصية التي يبنى عليها العديد من الأحكام الشخصية والعديد من الحقوق والالتزامات المالية والشخصية . ومن جهة أخرى تبني على أساسها كذلك الروابط الأسرية داخل العائلة .

❖ المادة ٢٩١ : وردت هذه المادة بصدد الباب الخامس السالف الإشارة إليه من الكتاب الثالث المشار إليه آنفاً . ولقد بينت هذه المادة حكماً جنائياً يقتضى التأمل والتدقيق .

« إذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجا شرعياً لا يحكم عليه بعقوبة ما »
ولتحليله نضع الأسئلة الآتية :

١ - هل الحطف بالنسبة للأنثى يعد عملاً أخلاقياً أم غير أخلاقياً ؟

٢ - هل تتغير الإجابة عن التساؤل الأول إذا كان الخاطف سيتزوج زواجا شرعياً بمن خطفها ؟

والواقع أن إجابة التساؤل الأول لا تحتاج منا إلى جهد إذ إن الإجابة يتعين منطقياً أن تكون « أن الحطف بالنسبة للأنثى يعد عملاً لا أخلاقياً » . ذلك أن الأمر في خطف البنات حتى ولو تم بإرادتهن يأتي دائماً نظراً لرفض أسرهن مثل هذه الزيجات ومن ثم فمن يخطف امرأة من بيت أسرته يسبب لأبرزتها تصدعاً هائلاً في بنائها يصعب إصلاحه . ومن ثم فإن زواج الخاطف بمن خطفها لن يداوى هذا الجرح أو يصلح ذلك الشرع في بناء أسرة المخطوفة .

هذه هي الاعتبارات الهامة السهلة البديهية التي كان يجب أن يراعيها المشرع الجنائي قبل أن يضع بجرة قلم حساً لهذه المشكلة الأسرية الهامة ، ولا يمكن أن ندفع قولنا المتقدم بحجة أن الخاطف والمخطوفة أسسا أسرة جديدة يجب حمايتها ورعاية استقرارها من جانب المشرع الجنائي ، ذلك أن بناء هذه الأسرة « من الخاطف والمخطوفة » لا يصح أن يتم على انقراض أسرة الفتاة المخطوفة .

كما أنه لا يتصور أن تقضى على دور « الأب والأم » في اختيارهم الرزين لشريك حياة ابنتهما بحجة المدنية الزائفة والتقدم الحضارى ، إذ لم تذهب حضارة الشعوب المتقدمة إلا عند انحلال الأخلاق وضياع هبة واحترام الآباء .

لذا فان الاجابة عن التساؤل الثانى يجدر أن تكون بالسلب .

ومن ثم نخلص من هذا التحليل المنطقي للأمور الى حقيقة هامة وهى أن خطف المرأة ولو أعقبه زواج خاطفها بها يعد عملا غير أخلاقى ، وبمعنى فنى يعد « جريمة صرفة طبيعية » تستوجب العقاب الزاجر تأسيسا على مبدأ المسئولية الجنائية الأخلاقية .

ومن ثم فان تدخل المشرع الجنائى المصرى باقرار عدم العقاب على من يخطف امرأة ثم يتزوجها يعد نوعا من المصادرة لحق العقاب العام عن الجرائم الطبيعية فى المجتمع . ويعد بهذا خروجا واضحا عن مبدأ « الشرعية الجنائية » . لذا فاننا نرى ان يتدخل المشرع الوضعى المصرى بتصحيح هذا الخطأ الواضح وإعادة الأمور الى نصابها حتى لا تكون أضرار أعمال هذا النص أكثر من الفوائد والمصالح العائدة على المجتمع من تطبيقه . ولقد بينا هذه الأضرار حالا فى الفقرات السابقة .

ومن ثم نخلص الى ان هذا التدخل التشريعى ليس له أساس من المنطق السديد .

زد على ذلك ان قيم مجتمعتنا المصرى تأبى هذه العادة الرذيلة « خطف البنات للزواج بهن » الأمر الذى يؤدى فى الواقع الصلى الى إثارة السديد من المشكلات الاجتماعية البسالة التعقيد لا سيما بين عائلة « الزوج » من جهة ، وعائلة « الزوجة » من جهة أخرى . وينتهى المطاف الى انتشار جرائم القتل والتآمر بين العائلتين ، ومما يزيد هذه المشكلة تعقيدا احتمال اختلاف الأديان فى كلا من العائلتين . ولا يخفى عن فطنة العدالة أثر هذه المشكلات فى القضاء على الطاقات الانتاجية الفعالة المؤثرة فى تقدم المجتمع .

المادة ٢٩٢ : وردت هذه المادة فى ذات الباب من ذات الكتاب الوارد فى المادة السابقة وهى تتفلق بتجريم واقعة الامتناع عن تسليم طفل لمن له الحق فى حضنته قانونا بموجب قرار من جهة القضاء ولو تم ذلك بغير تعاقب أو إكراه .

والواقع ان هذا النص من الوجهة الأخلاقية البحتة لا يمس من قريب أو بعيد الجانب الإنلاقى البحت إذ أنه أدخل فى مضمون التنظيم العائلى للأشرة بعد الانفصال وهو موضوع من موضوعات الأحوال الشخصية ، ونتيجة منطقية لعقد الزواج الشرعى وواجب فرضه الشرع على الزوجين والأصول فى حالة الطلاق الشرعى .

الا أنه نظرا لأن قوانين الأحوال الشخصية لا تنسم بأداة زجر وعقاب ومن ثم كان لزاما على المشرع الوضعى ازاء تعدد مشاكل « الحضانة » ان يلجأ الى المساعد المخلص أى القانون الجنائى ليتولى وضع هذه الواجبات فى صورة « تجريمات قانونية » ويضع مقابلا لها « تدابير أو لنقل تجاوزا عقوبات » لمن يخالفها . وهنا الاستمانة بفكرة العقوبة غير مقصودة لقليلات العقاب الجنائى التى تبرزها نظريات أساس حتى العقاب ، وانما المقصود هنا ، من العقاب أو التدبير الموضوع هو فكرة « الألم » كوسيلة للضغط على مخالفى الالتزامات المترتبة على عقد الزواج الشرعى بتنفيذ أحكامه الخاصة بالحضانة .

لهذا يمكن القول ان تدخل القانون الجنائى هنا يقصد به حماية قوانين الحالة الشخصية أو بقول آخر: قوانين الأحوال الشخصية ، ولا يمكن ان يقصد بها حماية الأسرة اذ لا يتصور حمايتها بعد تفككها بالطلاق أو التفريق أو التطليق .

لذا يتعين تفسير نصوص هذه المادة تفسيراً ضيقاً لا توسع فيه طالما اننا فى منطقة « التجريم القانونى » .

المادة ٢٩٣ : فى نفس الباب الخامس من الكتاب الثالث من المدونة العقابية وضع المشرع الجنائى المادة / ٢٩٣ وخصبها لمعالجة التزام آخر من التزامات عقد الزواج الشرعى وذلك حتى يضمن تنفيذه بدقة ، ونعنى بهذا التزام الانفاق فى المعيشة الزوجية بل والعائلية . ولما كان هذا التدخل يعد استثناء من القاعدة العامة وكان دور القانون الجنائى دورا مساعدا لقوانين الأحوال الشخصية ، لذا عقب المشرع فى عجز المادة بقوله : « ولا ترفع الدعوى عليه الا بناء على شكوى من صاحب الشأن » .

ولم يغفل المشرع الجنائى حالة « السوء » هنا فوضع لها حكما مشددا آخر .

وبين بوضوح من هذا حكمة النص التشريعى ، متمثلة فى مساعدة ومعاونة قوانين الأحوال الشخصية وما يتبعها من التزامات خاصة « بالنفقة المعيشية » للأهل والأقارب . وهنا يقصد فعلا حماية الأقارب والأهل الفقراء ماليا أمام أهليتهم الأغنياء للملزمين بموجب قوانين الأحوال الشخصية باعطائهم نفقات معيشية .

وكما هو واضح فان الحالة التى نحن نقصددها تعد حالة تجريم قانونى وليست بحالة جريمة لا أخلاقية ومن ثم يجب اعمال قواعد التفسير الضيق فى تفسير هذا النص من جهة ، والنظر الى الاجزاء الموضوع لهذه

الجريمة القانونية على أنه تدبير تهديدي يقصد به حمل المتنوع عن أداء النفقة على دفعها ، ومن ثم فلا يقصد منها ايلامه عقابيا أو اصلاحه جنائيا أو أخلاقيا . ومن ثم لا تطبق حياله الانظمة العقابية الخاصة بالعقوبات والتي اشترنا اليها في بداية تعرضنا للمفاهيم الاربعة الأساسية في القانون الجنائي « الجريمة والعقوبة والتجريم والتدبير » مثل وقف التنفيذ والاخراج الشرطي ... إلخ .

❖ المادة ٣٠٨ : تقع هذه المادة في الباب السابع المخصص لـ « القذف والسب وإفشاء الأسرار » من ذات الكتاب الثالث وتتضمن تشديدا للعقاب على من يظن في عرض الأفراد أو يخدش سمعة العائلات على صفحات الجرائد .

وكما لاحظنا عند استعراض النصوص التشريعية سلفا تبين لنا ان هذا النص أثار مناقشات هامة حول صياغة « خلع سمعة العائلات » وتعبد واضعي النص أن يكون اللفظ « مرنا » وما لا شك فيه أن كشف عورات الأسر أمر مذموم يؤدي الى نتائج اجتماعية خطيرة منها اشاعة الفاحشة بين الناس وتشجيعهم على السقوط في غوة « الزنا » وغيرها من الجرائم الأخلاقية الأخرى . إذ مما لا شك فيه أن الفضيلة تنهار أسسها اذا ما جريت على الأسس الالفاظ البذيئة فضلا عن أن حماية الأفراد غاية كل مجتمع ، ولا يخفى عن الفطنة أثر هذه الجريمة على النفوس واثارتها فتزداد جرائم الدم . كما وأنه مع الكذب تضيق الحقيقة وتنتار حرية الرأي في النهاية .

لكل هذه المعاني يمكن أن نقرر بلا أدنى تردد أننا بصدد جريمة أخلاقية صرفة تستوجب عقابا جنائيا وهذا من صميم عمل المشرع الجنائي . لذا فإن النتيجة المترتبة على هذا التحليل المتقدم أن هذا التدخل حتى ، وليس من قبيل حماية الأسرة فحسب ، وإن بدا ظاهريا أن هذا النص حماية للأسرة فحسب .

❖ المادة ٣١٢ : وردت هذه المادة في الباب الثامن « السرقة والاعتصاب » من الكتاب الثالث السالف الإشارة اليه .

ولقد تضمنت هذه المادة حكما اجرائيا (١) مكانه الطبيعي قانون الاجراءات الجنائية ، ولكنها تضمنت في ذات الوقت حكما موضوعيا خاصا

(١) انظر الاستاذ الدكتور السيد أحمد لصي سرور - الوسيط في قانون العقوبات - القسم الخاص - الطبعة الثالثة ١٩٨٥ - ص ٨٣٥ فقرة ٧٦٠ مكررا .

بالسرقة بين الأصول والفروع والأزواج فيما بينهم مقتضاه عدم جواز العقاب على الجاني في جريمة السرقة في هذه الحالة إلا بشكوى من المجنى عليه .

والواقع أن هذه المادة تستلعي التوقف قليلا .
ذلك أن « السرقة » بطبيعتها فعل خبيث تأباه النفس ، ويتم عن خطورة فاعلة طالما كان مدركا لحقيقة ما تجناه يده ، إذ أنها نفس خبيثة تعبت في الخفاء بأموال الناس وتحيل حياة الناس إلى شقاء وظنون كما تولد الشك في نفسية المجنى عليه وباقي المجتمع من حوله فيهرعون إلى منازلهم في خوف وفزع من أن يحقق بهم ما حل بالمجنى عليه . لذا فإن السرقة جريمة اجتماعية ينعكس أثرها على المجتمع وليس على شخص المجنى عليه فحسب كما هو الحال في جرائم الدم - وقضلا عن ذلك فإن « المال » في يد الإنسان هو عصب الحياة ، لذا وجب المحافظة عليه بغرض عقاب زاجر رادع لمن يسرقه ، إذ أن الإنسان لو أمن على ماله نشط عمله وزادت تجارته وتحقق التقدم الشامل للمجتمع .

ولكن من جهة أخرى تبدو في الألفق أفكار منطقية أخرى متعارضة مع الفكرة المتقدمة تنبع من فلسفة وضع الأسرة وصلات القرى بين الأزواج والأصول والفروع . وتمثل هذه الأفكار في أن الزوج أو « الأصل » ملزم بالاتفاق أدبيا على أقاربهم أو بمعنى أدق اسماهم عند عوزهم المالي وواجبات الأسرة تقتضى مساعدتهم حتى لا ينحرفون ويسرقون الغير . فلو وجد هذا الاحتمال وجب مراعاة ذلك في مجال العقاب بتخفيفه دون المساس بمبدأ تجريم هذا الفعل .

لذا فإن موقف المشرع الجنائي دقيق وحساس عند معالجة هذه الجريمة لما أوضحناه من اعتبارات منطقية قد تبدو ظاهريا متعارضة ، ولكن مع التدقيق يمكن الوصول إلى حل توفيقى سديد .

ولكن التساؤل الآن هل هذا الحل التوفيقى السديد يقوم على أساس ما فعله المشرع الجنائي المصري في المادة ٣١٢ ع ٢ .

هل ترك تحريك الدعوى الجنائية في يد المجنى عليه « القريب » حل مقبول مع هذا الصرح الشامخ في البيان الاجتماعى فى بلادنا - أو فى أى بلد متحضر .

إن معنى ترك حق تحريك الدعوى الجنائية في يد المجنى عليه ، يجعل من الإنسان خصما وسيفا مسلطا بالعقاب أو بمعنى آخر خصما وحكما فى النهاية . . ومن ثم فهى العودة إلى حصر الانتقام الفردى الخاص .

وعل حقا يحصى هذا النص « الأسرة » ؟ واذا كان يحميها فعلا فانه بلا جدال لا يحصى المجتمع ، ولقد سبق ان اوضحنا ان جريمة السرقة جريمة اجتماعية لا جريمة فردية كجرائم الدم .

بل ان المشرع جعل سلطة المجنى عليه القريب تمتد الى اباحة وقف تنفيذ الحكم النهائي على السارق في اى وقت يشاء ، وهذا ما يتعارض مع صريح نصوص قانون الاجراءات الجنائية الواردة في الكتاب الرابع « فى التنفيذ » ، وعلى وجه الخصوص فان لا يترتب حتى على الطعن بطريق النقض ايقاف التنفيذ الا اذا كان الحكم صادرا بالاعدام أو كان صادرا بالاختصاص فى الحالة المبينة بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢١ أ ج (هذه المادة الأخيرة لا علاقة لها بموضوع بحثنا) (١) .

ينتج مما تقدم ان المشرع الجنائى المصرى قصد تخطيط فى المسألة التشريعية لهذه المادة ، ووضع فيه السياق وراء منطق مراعاة صلات القربى ووضع الأسرة بين الأزواج والأصول ولم يأخذ فى اعتباره المنطق القائل بأن جريمة السرقة لها آثار اجتماعية بالغة الخطورة يجب مراعاتها اذ تهدد الأمن وتقلق باقى أفراد المجتمع .

اذا ما هو الحل على ضوء التحليلين المتقدمين ؟ وكيف نوفق بينهم ؟

أجدر بالمشرع ألا يجعل العقاب فى يد المجنى عليه والا اعتبر هذا تراجعا الى الخلف حيث عصر الانتقام الفردى الخاص . وأحرى بالمشرع ألا يعفى من العقاب السارق ولو لم يقدم المجنى عليهم شكوى . ومن ثم يجب أن يفرض عقابا محددا ، أو تخييريا للقاضى الجنائى يقدره حسب الظروف الموضوعية فى الدعوى المطروحة ، عل أن يراعى فى هذا العقاب أن يكون أقل من العقاب المحدد أصلا لجريمة السرقة العادية أى تلك التى لا تتم فى الوسط العائلى .

(١) نص للمادة ٤٢١ أ ج ، الذى بموجب القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وحلت محلها المادة ٣١ من ذات القانون (نشر بالجريدة الرسمية فى الممد ٣٣ مكرر ب فى ١٩ فبراير سنة ١٩٥٩ - ولكن حكم المادة النقل بصورة غير مباشرة فى ثنايا حكم المادة ٤١ من ذات القانون عندما قررت : لا يسقط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بمقوبة عقيدة للجريمة اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة . ويجوز للمحكمة اخلاء سبيله بكفالة .

ولقد حلت المسألة بصريح نص للمادة ٤٦٩ أ ج اذ تقرر « لا يترتب على الطعن بطريق النقض ايقاف التنفيذ الا اذا كان الحكم صادرا بالاعدام أو كان صادرا بالاختصاص فى الحالة المبينة بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢١ أ ج » .

ولقد تنبه المشرع الجنائي المصرى لاحتمال حدوث تواطئ على افئعال جريمة سرقة فى وسط عائلى بقصد التخلص من الحيز الموقع على أشياء مملوكة لأحد أفراد الأسرة فأعاد حق العقاب الى الدولة وذلك بمقتضى صريح م/٣٢٣ مكرر ع . وهذا النص يعد أمرا منطقيًا وعود الى طريق الصواب وغنى عن أى تعليق فى هذا المقام .

المادة ٣٨٥ فقرة ٣ : نرى ان تتعرض لها رغم انها الشيت بموجب القانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥ لما تضمنته من حكم يتصل بالوسط العائلى ولقد وردت هذه المادة تحت عنوان « المخالفات المتعلقة بالآداب » فى الكتاب الرابع « المخالفات » . وتضمنت النص على عقاب الأب فى حالة وجود طفل يقل عن اثنى عشر عاما فى الطرق يحرض المارة على الفسق بالإشارات أو بالقول .

والواقع أن هذا النص يحوى تجريما قانونيا لمن لم يدرك حقيقة ما تأتية يديه .

ومن ثم يجوز فرض « تدبير احترازى تهديدى » فيه ولا يشترط فيه الشخصية كالمقوبة لهذا أنزل « التدبير » بوالديه - ويمكن اعتبار هذا النص متصل بحماية أخلاق الأطفال فى الأسرة .

المادة ٣٩٣ : وردت فى الكتاب الرابع « المخالفات » تحت عنوان المخالفات المتعلقة بالأشخاص وقد تضمنت هذه المادة حكما يقضى بمعاقبة الآباء عن ترك الأولاد حديثى السن أو المجانين بلا رعاية يهيمنون فى الطرقات عرضه للأخطار أو الإصابات .

والواقع أن هذا النص يمثل حماية حقيقية ، وإن كانت هزيلة وليست قوية ، لصالح أطفال الأسرة . ومن ثم تعتبر تجريما قانونيا لتقديم الآباء وأشعارهم بمسئوليتهم . وهنا ما يستوجب ان يكون التدبير « تهديدى » وأشد من اعتبار الواقعة فى حكم « المخالفة » .

وكان أحرى بالمشرع أن يتدخل بإدخال هذا الفعل فى عداد «المنح» لا « المخالفات » حتى تضمن جدية تنفيذ هذا النص ، ونضمن فاعلية تأثيره فى المجتمع على الآباء وتحقيقه لاستقرار الأسرة وطمانية اولادها رجال المستقبل فى المجتمع - ومع هذا التحليل المتعلق بالمادة ٣٩٣ عقوبات ، فالجدير بالذكر أن المشرع المصرى قد تدخل بالغائها بموجب القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ .

المبحث الثاني

التحليل الفلسفي عن الجرائم المرتكبة في الوسط العائلي في قانون الإجراءات الجنائية

يمكن تلخيص هذا التحليل الفلسفي في النقاط الآتية :

المواد ٣ - ٢٥/١٥ : تناولت هذه المواد - الواردة في الكتاب الأول - في الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق - الباب الأول في الدعوى الجنائية - الفصل الأول فيمن له رفع الدعوى الجنائية ، وفي الأحوال التي يتوقف فيها رفعها على شكوى أو طلب - الإجراءات المتعلقة برفع الدعوى الجنائية في حالات جرائم زنا الزوجة (م ٢٧٤ ع) وزنا الزوج (م ٢٧٧ ع) والامتناع عن تسليم طفل لمن له الحق في الحضانة (م/٢٩٢) والامتناع عن عدم دفع نفقات المعيشة (م/٢٩٣ ع) وجعلت الحق في تحريك الدعوى العمومية في كل منها للزوج أو الزوجة أو صاحب حق الحضانة من الأقارب أو صاحب الحق في النفقة المعيشية ، خروجاً على المبدأ الاجرائي الأصولي الذي يقضى « يحق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية » على خلاف الوضع في الدعاوى المدنية .

والواقع أنه مع تحليلنا المتقدم فلسفياً لهذه المواد (٢٤٧ - ٢٧٧ - ٢٩٢ - ٢٩٣ ع) يجدر بنا أن ننظر الى هذه السلطة الاستثنائية الشاذة بنوع من الحذر .

ولقد سبق أن انتقدنا مسلك المشرع بصدد جرائم زنا الأزواج من جهة قيامه على فكرة « المقاصة » في الدعوى الجنائية ، وهي فكرة تميد الى الأذهان مرحلة الانسان البدائي حيث كانت تسود مرحلة « الانتقام الفردي » . وبصدد جرائم الامتناع عن سداد النفقة المعيشية وحسب

المضانة فاحرى بالمشرع أن يتدخل بضمان تنفيذ الأحكام المدنية القضائية الصادرة من جهة القضاء المدني أو قضاء الأحوال الشخصية بمساعدة جهات الشرطة أو بطرق التنفيذ الإداري الأخرى .

وأما اعتبارات الطابع الماتلى فى هذه الجرائم والمحافظة على كتمان أسرار العائلات وعدم زيادة الهوة بين الأقارب فكلها لا تكفى للسماح بهذا الحق الاستثنائى ، ولا تنفى الصفة الإجرامية عن بعض هذه الأفعال كزنا الزوجة وزنا الزوج والسرقة بين الأصول والقروى والأزواج (م/٣١٢ ع) بل أن تحديد مدة لتحريك هذه الدعوى (م ٢/٣ أ ج) لضمان استقرار الأوضاع لا تقسم جديدا ، إذ لا يجب أن نحى الجناة . ورغم أن هذه النصوص استثنائية من القواعد العامة ، والاستثناء - كما نعلم - لا يتوسع فيه ولا يقاس عليه ، فقد انساق القضاء المصرى وراء هذا التيار الاستثنائى وادخل جرائم النصب بين الأزواج والأصول والفروع فى حكم المادة ٣ « أ » ج « ١ » (١) .

لذا احرى بالمشرع الاجرائى ان يتنبه الى هذه الأمور الدقيقة والحساسية عند وضع النصوص ، وأحرى بأنقاض الجنائى ان يلم بجوانب القضية المطروحة أمامه قبل ان يقيس فيها أو يتوسع فى اسباغ حماية عليها لم يقرها لها المشرع الاجرائى أصلا أو صراحة .

❖ المادة ٣٩ : استثنى المشرع الاجرائى ، فى الفصل الثالث الخاص بـ « فى القبض على المتهم » من الباب الثانى « فى جمع الاستدلالات ورفع الدعوى » من الكتاب الأول « فى الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق » حسب نص المادة ٣٩ ، اجراء القبض على المتهم ولو فى حالة التلبس فى حالة الجرائم الآتية (٢٧٤ ع زنا الزوجة ، ٢٧٧ ع الخاصة بزنا الزوج ، ٢٧٩ ع الخاصة بارتكاب أمر مختل بالحياء مع امرأة ولو فى غير علانية ، ٢٩٣ ع الخاصة بالامتناع عن دفع النفقة الشهرية المعيشية) الا اذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها .

ومع هذا سمح باتخاذ اجراءات جمع الاستدلالات بدون شكوى مثل سماع الشهود أو اجراء المعاينة . والواقع أن هذا النص بتفسيره المشار

(١) انظر نقض ١٠ نوفمبر ١٩٥٨ مجموعة الأحكام ص ٩ رقم ٢١٩ ص ٨٩١ - ولزائد من التفاصيل انظر رسالتنا المقمنة لجامعة باريس ١٩٨٢ - المجلد الأول من ص ١٥٧ حتى ص ٢٥٧ فيما يتعلق بالقانون الفرنسى - والمجلد الثانى من ص ٦٧٩ حتى ص ٦١١ فيما يتعلق بالقانون المصرى . (مفسر اليها سلفا) .

اليه حالا ينتقده الفقه المصرى ، بل لقد ورد فى مضبطة مجلس النواب انه ورد على لسان ممثل الحكومة ما يفيد ان المادة ٣٩ اجراءات لا تبيح اتخاذ أى اجراء فى جريمة الزنا المتلبس بها ، ولو كان من اجراءات جمع الأدلة ، الا بناء على شكوى من الزوج المجنى عليه - ذلك ان طبيعة اجراءات جمع الاستدلالات عمليا تكشف ما يوجب ستره بصدد جريمة زنا الأزواج (١) .

والواقع ان حالة التلبس حسبما أوضحتها المادة ٣٠ ج : « تكون الجريمة متلبسا بها حال ارتكابها ، أو عقب ارتكابها ببرهة يسيرة . وتعتبر الجريمة متلبسا بها اذا تبع المجنى عليها مرتكبها أو تبعته العامة مع الصباح اثر وقوعها ، أو اذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملا آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقا أو أشياء أخرى يستدل منها على انه فاعل أو شريك فيها أو اذا وجدت به فى هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك » ، وحى فى الغالب تكون عن طريق المشاهدة (٢) . الأمر الذى يقضى على حجة رأى الفقه المصرى فى وجوب ستر هذه الجريمة الأخيرة « جريمة زنا الزوج أو الزوجة » .

لذا فاننا نرى أنه لا داعى مطلقا لهذا الحق الاستثنائى بدوره اذ انه يشكل خروجا على القواعد العامة التى تحكم « التلبس بالجريمة » بلا أى داعى منطقى أو حتى أخلاقى كما يبدو للبعض ظاهريا .

والأمر - ازاء ما تقدم - يستوجب إعادة النظر فى وضع المادتين ٢٧٩ و ٢٩٣ ع . ضمن أحكام هذه المادة .

المادة ٥٩ : الواردة فى الفصل الرابع « فى دخول المنازل وتفتيشها وتفتيش الأشخاص » من الباب الثانى فى جمع الاستدلالات ورفع الدعوى من الكتاب الأول فى الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق . فقد أجاز المشرع فيها حصول « التفتيش بمعرفة مأمور الضبط القضائى فى غيبة المتهم فى حضور شاهدين من أقاربه البالغين ، وان كان هذا يمد نوعا من المعاملة الخاصة للمتهم الا أن المشرع قصد من

(١) انظر د . رؤوف عبيد - المرجع السابق - مبادئ الاجراءات الجنائية فى القانون المحصر - ص ٧٧ .

(٢) انظر د . رؤوف عبيد - المرجع السابق - مبادئ الاجراءات الجنائية فى القانون المحصر - ص ٣٣ و وانظر د . محمود نجيب حسنى - شرح قانون الاجراءات الجنائية - ١٩٨٢ - ص ٥٤٩ فقرة ٥٨٥ .

هذا تحقيق الضمان للمتهم الذى قد يدفع بأن الأشياء المضبوطة قد
دست عليه من القائم بالتفتيش ، مع انها قد تكون من أقوى الأدلة قبله
أو موضوع الجريمة نفسها (١) .

ومن ثم يتضح مما تقدم ان هذا النص لا علاقة له بحماية الأسرة ،
وان كانت تعطى بعض ملامح قيمة « الأسرة » عند المشرع الاجرائى
المصرى .

المادتين ٢٠٨ مكرراً ١ - م / ٢٠٨ مكرراً ج : اضيف الى مدونة
الاجراءات الجنائية نص المادتين ٢٠٨ مكرراً أ و ٢٠٨ مكرراً ج بمقتضى
القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ ونشر فى الجريدة الرسمية فى ١٢/١٠/١٩٦٧
- العدد ٨٣ وأدرجا تحت الباب الرابع « فى التحقيق بمعرفة النيابة »
من الكتاب الاول « فى الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق » .

ولقد اجازت المادة الاولى (٢٠٨ مكرراً أ) للنائب العام أن يأمر
بمنع زوجة المتهم وأولاده القصر - بالنسبة للاتهام فى جرائم الباب
الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات (وهى جنایات وجنح مضرة
بالصلحة العمومية - اختلاس أموال أميرية والفدر) وغيرها من الجرائم
التي تقع على الأموال المملوكة لحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة
والوحدات التابعة لهما أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة - من
التصرف فى أموالهم وإدارتها أو غير ذلك من الاجراءات التحفظية ،
ضماناً لما عسى أن يقضى به من رد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو
تمويض الجهة المجنى عليها ، وذلك ما لم يثبت ان هذه الأموال انما آلت
اليهم من غير مال المتهم ، على أن يعين وكيلاً لإدارة هذه الأموال على أن
يحدد قرار وزير العدل قواعد اختيار هذا الوكيل واجباته . وأما المادة
الثانية (٢٠٨ مكرراً ج) فقد اجازت ذات الحق للمحكمة عند الحكم برد
المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجرائم المشار اليها فى المادة (٢٠٨ مكرراً أ
- أ ج) أو بتعويض الجهة المجنى عليها فيها أن تأمر بناء على طلب
النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية بحسب الأحوال وبعد سماع أقوال
ذوى الشأن بجواز تنفيذ هذا الحكم فى أموال زوج المتهم وأولاده القصر
ما لم يثبت انها آلت اليهم من غير مال المتهم .

والواقع أن هذين النصين بمجرد قراءتهما العادية يمكن أن نكتشف
وجود ملامح الظلم وعدم الشرعية فى هذه الاجراءات التي لا تحمى ولا تصون

(١) راجع الأستاذ الدكتور - رؤوف عبيد - المرجع السابق - مبادئ الاجراءات
الجنائية فى القانون المصرى - ص ٣٦٤ .

الأثرة في حالة سقوط عائلا وانهاهه في قضية من هذه القضايا ، بل يعتبر هذان النصان ضد « كيان الأسرة » ومن ثم يمكن اعتبارهما **نصوصين صاوغين** على الظلم البين من المشرع الاجرائي لا نظير لهما في سائر النصوص الموضوعية والاجرائية . ذلك أن هاتين المادتين تفترض قرينة قابلة لاثبات العكس وهي أن أموال زوجة المتهم وأولاده « أموال غير مشروعة » في حين أن الأصل في الإنسان البراءة ، بل الأصل في المتهم البراءة حتى تثبت ادانته بحكم قضائي نهائي .

لذا يجدر بالمشرع الاجرائي أن يعير هذين النصين كل اهتمامه ويحفظهما من نطاق المسونة الاجرائية باعتبارهما دليلين على الظلم البين في مدونة قانونية غرضها الأساسي « العدالة » بكل ما تحمل هذه الكلمة من معاني سامية .

ولا بدحس هذه النتيجة الاجراءات المصاحبة لهذين النصين كتعيين وكيل لإدارة الأموال !! إذ لا مبرر أصلا لفرض الحراسة أو التحفظ على أموال إنسان لا لشيء سوى لأنه قريب « زوجة أو ابن » للمتهم . ومن ثم يعتبر هذان النصان خارجان تماما على مبدأ « شخصية العقاب » أو « شخصية الاتهام » ومن ثم فهما مخالفان لمبدأ « الشرعية الجنائية » أو بمعنى أوسع « الشرعية الدستورية » .

❖ **المادة ٢٤٤ أ ج :** وردت في الفصل الثالث الخاص في « حفظ النظام في الجلسة » من الباب الثاني في « محاكم المخالفات والجنح » من الكتاب الثاني « في المحاكم » وتضمنت حكما منطقيا الا وهو سلب حق الشكوى الاستثنائي بطبيعته من المضرور من الجريمة إذ اتمت احصى جرائم الشكوى في قاعة المحكمة عند نظر الجلسات . ولا يحتاج هذا النص الى أى تعليق فلسفي سوى أنه عود الى الأصول الواجبة الاتباع ، وله بداهة ما يبرره .

❖ **المادة ٢٧٦ مكرر :** وردت في الفصل السادس في « نظر الدعوى وترتيب الاجراءات في الجلسة » من الباب الثاني « في محاكم المخالفات والجنح » .

ولقد أضيفت هذه المادة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ - الوقائع المصرية - ٢٥ مايو سنة ١٩٥٧ - العدد ٣٩ مكرر د - ولقد حثت هذه المادة القضاء الجنائي على سرعة الفصل في بعض القضايا ذات الحساسية على الرأي العام ولم تغفل في هذا التعداد جرائم التعرض لسمعة العائلات بالتمشيط بطريق النشر الأمر الذي يدل حقيقة على اهتمام القانون الجنائي بحماية الأسرة فيما يتعلق بالجرائم التي تقع عليها وتؤثر في كيانها .

❖ **المادة ٢٨٦ :** الواردة في الفصل السابع في « الشهود والادلة الأخرى » من الباب الثاني « في محاكم المخالفات والجنح » من الكتاب الثاني « في المحاكم » اهتمت بتأكيد جواز امتناع الأصول والفروع والأزواج ولو انقضت رابطة الزوجية عن الشهادة ما لم تكن الجريمة قد وقعت على الشاهد أو على أحد أقاربه أو أصهاره الأقربين ، أو اذا كان هو المبلغ عنها أو اذا لم تكن هناك أدلة اثبات أخرى .

هذا النص أعطي للشاهد الحق في التخيير بين الشهادة أو عدمها .
رغم أنها ملزمة للكافة من غير الأقارب « حسب نص م ٢٨٤ أ ج) .
ومن ثم فقد راعى المشرع المصري مصلحة الأسرة وقدمها على مصلحة المجتمع ، وهذا ما لا نوافق عليه - لا سيما وأنه أجبر هذا الشاهد على الشهادة اذا تعرض الأمر لجريمة على أقاربه . وهذا ما يأباه العقل والمنطق السديدين .

ورغم ان « الشهادة » وغيرها من « الأدلة الجنائية » تخضع لاقناعية القاضي بها ، الا أن النص الصريح على هذا النحو لا داعي مطلقا لإبرازه في مدونة اجراءاتنا الجنائية .

❖ **المادة ٣٩٥ :** وردت بالفصل الثالث « في الاجراءات التي تتبع في مواد الجنايات في حق المتهمين الفائتين من الباب الثالث في محاكم الجنايات من الكتاب الثاني « في المحاكم » وتناولت إعادة الحكم الصادر على انسان بالتضييمات اذا ما توفي في مواجهة ورثته .

واذ كان المشرع الاجرائي قد بحث الموضوع من زاوية العاطفة ، الا أن هذا المسلك يثير تساؤلا خطيرا ، هل تمتد الدعوى الجنائية بعد وفاة المتهم الى ورثته ليمثلوا شخص المتوفى في العقوبات ؟

والاجابة بديهية من بديهيات قانون الاجراءات الجنائية فهي بالسلب، ويمكن اعتبار هذا النص بمثابة حماية سريعة من المشرع لأموال الأسرة كما يمكن اعتبارها نموذجا بارزا على صلة القانون الجنائي بالأسرة .

❖ **المادتين ٤٤٢ / ٤٤٧ :** وردتا بالباب الرابع « في إعادة النظر » من الكتاب الثالث « في طرق الطعن في الأحكام » . ولقد أجازت **المادتان** لأقارب المتوفى وزوجه طلب إعادة النظر (م / ٤٤٢) أو محو ما يمس هذه الذكري (م ٤٤٧) وواضح أن مقصد المشرع الاجرائي هنا كذلك حماية الأسرة . إذ لو ثبت براءة عائلهم أو قريتهم لتحسن وضعهم معنويا أو ماديا .

❖ المادتين ٤٧٢- / ٤٧٦ : وردتا بالباب الثانى فى « تنفيذ عقوبة الاعدام » من الكتاب الرابع « فى التنفيذ » ، أما المادة الأولى فقد أجازت لأقارب المحكوم عليه بالاعدام أن يقابلوه فى يوم تنفيذ الحكم . والواقع أن هذا الحكم ليس له مفرز قانونى بقدر ما يعبر عن مفرز عاطفى محض .

أما الثانية : فقد خصصها المشرع للنص على تأجيل تنفيذ عقاب الاعدام على الحبلى الى ما بعد شهرين من وضعها .

ويعتبر هذا النص حماية للبنة أو المواليد الذين لم يقرنوا أى اثم ولا يتصور تنفيذ العقاب فوراً بنون ازهاق روحهم ، وهم أجنة فى بطون أمهاتهم .

❖ المادة ٤٤٨ : ولقد وردت هذه المادة فى الباب الثالث « فى تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية » من الكتاب الرابع « فى التنفيذ » - وخصصت لمعالجة فرض الحكم بعقوبة مقيدة للحرية لا تزيد على سنة على الزوج والزوجة معا وإجازت تأجيل تنفيذ العقوبة على احدهما حتى يفرج عن الآخر ، اذا كانا يكفلان صغيراً لم يتجاوز خمس عشرة سنة كاملة وكان لهما محل إقامة معروف بمصر .

والواقع أن هذا النص تجسيده واضحاً لمناية القانون الجنائى بحماية الأسرة ووقاية ابنائها القصر من الانحراف اذا ما نفذت العقوبات على الأب والأم ، وأن كان ذلك يعد خروجاً على قواعد التنفيذ الفورى للأحكام الجنائية إلا أننا نعتقد أن المشرع الاجرائى قد أحسن صنعا بهذا التصرف الحكيم فى معالجة هذا الفرض المتصور وقوعه فى الحياة العملية ،

خلاصة

نحو تشريع خاص للأسرة

يمكن القول . بإيجاز أن دراستنا الفقهية التحليلية والفلسفية أوضحت لنا مدى اهتمام المشرع للأسرة - تلك اللبنة الأساسية في كل مجتمع ، ولقد ظهر مدى اهتمامه بالحفاظ على الروابط العائلية تلك القيمة الأخلاقية التي تتضارع مع القيم الأخلاقية الأخرى لتحقيق العدالة الاجتماعية .

ولقد وضع لنا أن المشرع الوضعي يجد نفسه أمام أسئلة هامة :

هل يضمن بروابط الأسرة وتربطها في سبيل تحقيق العدالة الجنائية بصفة مطلقة ؟

أم أن الوسط العائلي أو لنقل الرابطة العائلية تلقى حماية لأفراد الأسرة الواحدة من تدخل القانون الجنائي ؟

ولقد وضع لنا أن المشرع الوضعي (ليس في مصر فحسب) يميل نحو عدم التدخل في الحياة الأسرية على الأقل بأشكال وبوسائل القانون الجنائي إلا إذا كانت الجريمة المرتكبة في الوسط العائلي تهدد كيان الأسرة ذاتها أو تمس مساس خطير بمصالح الدولة العليا .

ومن ثم « فالحماية العائلية » تلعب دوراً كبيراً في مجال القانون الجنائي اسوة بأنواع الحماية الأخرى المعروفة « كالحماية الدبلوماسية مثلاً »

بل أن التدخل الجنائي في حياة الأسرة المصرية كان محدوداً . ومن أبرز حدود هذا التدخل وضع عقوبات على المتسبب من الأسرة في حدوث الجريمة - وهذا ما نلمسه بوضوح في حالة ارتكاب الابناء جرائم تدل على عدم قيام الآباء بواجباتهم الأخلاقية والقانونية حيالهم - باستقطاب الولاية عن آباءهم .

ولكننا نرى إلا يتمادى المشرع الجنائى فى استخدام الأساليب العقابية تجاه الآباء ، وإلا أدى ذلك الى عدم الانضباط داخل الأسرة المصرية •

ولهذا نأمل أن يعاد النظر فى جمع شتات المواد القانونية الجنائية المتعلقة بالأسرة ليضمها قانون خاص تكون له نظريته وفلسفته الموحدة - وبالتالى تضمن انسجام أحكامه وقواعده • وأن توجه عناية خاصة لمشاكل العصر فى داخل الأسرة ومن أبرزها جريمة « هجر العائلة » • ونرى أن يستفاد المشرع المصرى من أفكار علم « الاجرام » وعلم « العقاب » السائدة فى العالم المتقدم ، بل ومن التدابير الاجتماعية التى تهتم الدول المتقدمة باقرارها لضمان استقرار الأسرة •

ومن جهة أخرى نثبت عدم موافقتنا للأحكام « غير العادلة » الواردة فى قانوننا الاجرائى المتعلقة بمسألة الأسرة ماليا عن تصرفات أحد أفرادها الاجرامية • اذ من البداية أن هذه النصوص غير مشروعة أو غير شرعية ، كما أنها تخالف الدستور • ومن نماذج هذه النصوص المادة ٢٠٨ مكرر ١ و ٢٠٨ مكرر ج • ولحسن الحظ لا مثيل لهذين النصين الواردين بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ فى قانوننا الجنائى • ويجدر الإشارة بالمشرع المصرى أن يعمل على الفأخهما ليحقق انسجام ووحدة النظرة الجنائية تجاه الأسرة من جهة ، وليحقق السلامة من أسهم الناقدين من جهة أخرى •

لقد آن الأوان لاصدار تشريع جنائى خاص بالأسرة فى بلادنا ، وبداهة يجب أن يساهم المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية بتصويب أكبر من غيره من المراكز القومية المتخصصة فى الأسرة • اذ يقع على عاتقه تقدير مدى نطاق التدخل القانونى الجنائى فى حياة الأسرة • وعلى ضوء نتائج أبحاثه واستفتاءاته لاستطلاع رأى يستطيع هذا «المركز» تقديم يد العون الى الهيئة التشريعية • بل اننا نرى أن يتولى هذا «المركز» اعداد صياغة مشروع قانون جنائى متخصص ليعتبر نموذجا يقتدى به فى شتى الدوائر الاجتماعية المعروفة فى المجتمع •

ويمكن الاحتذاء - فى هذا الصدد - بأحكام الشريعة الاسلامية الفراء كقاعدة أخلاقية تنطلق منها الأحكام التفصيلية ، وكأساس لسياسة جنائية رشيده أو مفيدة - وهذا كله سيساهم فى « واقعية الخط التشريعى » أى للملاحظة لواقع المجتمع المصرى ولطابعه المميز : التدين على الأقل من حيث المبدأ العام •

وفى ختام هذا الرأى يمكن الاحتذاء بأرائنا المتواضعة فى هذا البحث التى أوردناها بصدد التعليق الفلسفى (أى فى شق الدراسة الفلسفية)

فربما - ان لم يتمكن اعتناقها - تفيد في فتح آفاق جديدة للتفكير أمام المسؤولين عن التشريع في بلادنا . ويستوجب رأينا إعادة النظر أو بمعنى أوضح إلغاء بعض النصوص العقابية التي لا تتفق مع أخلاقيات المجتمع المصري وقيمته مثل نص المادة ٢٩١ عقوبات التي تقرر « اذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجا شرعيا لا يحكم عليه بمقوبة ما » . فضلا عن أن هذه المادة لم يعد معمولاً بها مع تغير صورة المرأة أمام المجتمع المصري المعاصر بل وفي داخل أسرته .

وأخيرا يجدر بنا أن ننبه الى حتمية اتباع المشرع الجنائي لمبدأ « التدخل النسبي » لا « التدخل المطلق » في حياة الأسرة . وهذا يعني أن هناك مناطق يستحسن ألا يتدخل المشرع الجنائي فيها حتى يصون كرامة العائلات وحسن تماسك أفرادها .

(ملاحق الكتاب)

**جداول توضيحية من واقع قانون العقوبات
والاجرام الجنائية**

أولاً : التحليل اللغوي في قانون العقوبات وقانون الاجرام :

(أ) في قانون العقوبات .

(ب) في قانون الاجرام الجنائية .

ثانياً : احصاء عام :

(أ) احصاء بأرقام مواد قانون الاجرام الجنائية .

(ب) احصاء بأرقام مواد قانون العقوبات .

ثالثاً : النصوص التشريعية التي تتصل بالوسط العالي :

(أ) في قانون الاجرام الجنائية .

(ب) في قانون العقوبات .

(اولا) : التحليل التفصيلي في قانون العقوبات وقانون الاجرامات الجنائية
(١) في قانون العقوبات

رقم المادة	مقالة الجنائي	جريمة ودورها	تصنيفها (تقع على قريب) تقع على الغير	نوع العقوبة	سبب العقوبة	نوع الجريمة	سببه	ملاحظات
٦٥/٢ ٦٧/٢	كل من كل من	جناية جنحة جناية معاقلة	لم يرتكب جريمة حسب النص القانوني فليس لها الاصطلاح - ولم تقع على قريب له					التيت بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاصحاحات
٤/٨٢/٢	الاكاذيب - الاكاذيب المدوية الزائدة الاصول والافروخ	تزييفه وتستره على الغير في جرائم نفس امن امواله خارجيا	جريمة من جرائم القانون لا تقع على القريب تقع على المجتمع	عقوبة الافقة	مقالة القريب معاملة ونسب			مقالة الجنائي
٣/٨٤/٢	الاكاذيب - الاكاذيب والافروخ	تزييفه وتستره على الغير في جرائم اذنتها الامواله خارجيا اذنتها قريبه ولم يبلغ	جريمة من جرائم القانون المستأ - لا تقع على الامام والقبيلة - لا تقع على القريب تقع على المجتمع	عقوبة الافقة	مقالة الزوجية قريبة النسب والاصحاحات			مقالة الجنائي

[illegible]

ملاحظات	نوع الجريمة	نوع السبب	نوع السبب	تقديمها	جريمة ونوعها	سلة الجاني	رقم المادة
سلة في الجاني	القتل - تشديد القتل في الجاني	سبب القتل (حماية الاطلاق في الجريمة)	سبب القتل (حماية الاطلاق في الجريمة)	جريمة واقعة على فرد من العائلة - جريمة من جرائم الاطلاق الممنوع فرد من العائلة	المقتول واقع على فرع	اصل من الاموال " سلة الجاني "	٣١٧/٢
سلة في الجاني	القتل في وسط عالي	سبب القتل في وسط عالي	سبب القتل في وسط عالي	جريمة واقعة على فرد من العائلة - جريمة من جرائم الاطلاق الممنوع	مقتول عوفي بالقوة	اصل من الاموال	٣١٧/١
سلة في الجاني	القتل في وسط عالي	سبب القتل في وسط عالي	سبب القتل في وسط عالي	جريمة واقعة على فرد من العائلة - جريمة من جرائم الاطلاق الممنوع	مقتول عوفي بطلب قوة	اصل من الاموال	٣١٧/١
سلة في الجاني	القتل في وسط عالي	سبب القتل في وسط عالي	سبب القتل في وسط عالي	جريمة واقعة على فرد من العائلة - جريمة من جرائم الاطلاق الممنوع	مقتول عوفي بطلب قوة	اصل من الاموال	٣١٧/١
سلة في الجاني	القتل في وسط عالي	سبب القتل في وسط عالي	سبب القتل في وسط عالي	جريمة واقعة على فرد من العائلة - جريمة من جرائم الاطلاق الممنوع	مقتول عوفي بطلب قوة	اصل من الاموال	٣١٧/١

رقم المادة	صفة الجاني	جريمة وزعمها	نقص في حق	ملاحظات
٢٧٥	الزاني بالزوجة	زنا		طبيعة الجريمة
٢٧٧	الزواج	زنا		صفة الجاني
٢٨٢	« الفحش »	معاذ نسب - استنساخ نسب إلى غير الزواجن		طبيعة الجريمة
٢٩١	الزواج	عقل لرجل		صفة في الجاني
٢٩٢	الزواجن أو الجاني « الاموال »	استنساخ من تنقيب حق حضانة الطفل - عطف طفل من غير حق		طبيعة الجريمة

رقم الوثيقة	سلة إيجار	جريدة وروايات	تقسيمها (تقع على طرف) (تقع على الخلف)	لوح الترقيم	مجموع الصفحات	ملاحظات
٢٩٣	الترقيم - طرف قرابية مستندة طرف قرابية تسليم حسب الإحصائية	انتاج من سندات التكاليف مستندة طرف قرابية	جريدة تقع على طرف من الزوائد الخلف	مطابق جانب	صفحة الترخيص من الخلف الترقيم	صفحة الترخيص
٢٩٤	الخلف	الخلف أو الخلف الخلف عشيرة بمسند التكاليف	جريدة من الخلف الخلف	مطابق جانب	صفحة الترخيص الخلف	صفحة الترخيص
٢٩٥	لا جريدة إحصائية وأما مطوية تترك على بالخلف الخلف	الخلف الخلف الخلف الخلف	جريدة من الخلف الخلف	مطابق جانب	صفحة الترخيص الخلف	صفحة الترخيص

(٢) في قانون الإجراءات الجنائية

ملاحظات من المخرج	نوع المضافة	نوع المضافة
مخرج من حرسه لدى جنائية مصرية - مضافة لمدة ايام اواس الاسبوع	<p>نظم الدولة الاجرائية لروابط المضافة باحداث المخرج (مضافة من المسمى في مرفوع بحثا وكان نفس مدة المضافة من مرفوع الأسرة في نفس التسمية الاجرائي) من قائمة مرفوعة حضور التكم التكم التكم مسكنه بمرفوعة رجال الضيف الضيف ، وذلك لضمان سلامة الاجراءات التفتيش - من جهة اخرى .</p>	<p>نظم الدولة الاجرائية لروابط المضافة باحداث المخرج (مضافة من المسمى في مرفوع بحثا وكان نفس مدة المضافة من مرفوع الأسرة في نفس التسمية الاجرائي) من قائمة مرفوعة حضور التكم التكم التكم مسكنه بمرفوعة رجال الضيف الضيف ، وذلك لضمان سلامة الاجراءات التفتيش - من جهة اخرى .</p>
مخرج من قوائم التكم للمعروف (٩/٣) - (١/١٠/٢) التكمال ٢ يجوز الا في المسمى المدة مدة المسمى المسمى ، مرفوع من ضميمته التكمي والمدة التكمال مرفوع من مرفوع المسمى المسمى (٣/١٠/٢) - مرفوع من مرفوع التكم (٣٩/٢)	<p>نظم الدولة الاجرائية لروابط المضافة باحداث المخرج (مضافة من المسمى في مرفوع بحثا وكان نفس مدة المضافة من مرفوع الأسرة في نفس التسمية الاجرائي) من قائمة مرفوعة حضور التكم التكم التكم مسكنه بمرفوعة رجال الضيف الضيف ، وذلك لضمان سلامة الاجراءات التفتيش - من جهة اخرى .</p>	<p>نظم الدولة الاجرائية لروابط المضافة باحداث المخرج (مضافة من المسمى في مرفوع بحثا وكان نفس مدة المضافة من مرفوع الأسرة في نفس التسمية الاجرائي) من قائمة مرفوعة حضور التكم التكم التكم مسكنه بمرفوعة رجال الضيف الضيف ، وذلك لضمان سلامة الاجراءات التفتيش - من جهة اخرى .</p>
مخرج من قوائم التكم للمعروف (٩/٣) - (١/١٠/٢) التكمال ٢ يجوز الا في المسمى المدة مدة المسمى المسمى ، مرفوع من ضميمته التكمي والمدة التكمال مرفوع من مرفوع المسمى المسمى (٣/١٠/٢) - مرفوع من مرفوع التكم (٣٩/٢)	<p>نظم الدولة الاجرائية لروابط المضافة باحداث المخرج (مضافة من المسمى في مرفوع بحثا وكان نفس مدة المضافة من مرفوع الأسرة في نفس التسمية الاجرائي) من قائمة مرفوعة حضور التكم التكم التكم مسكنه بمرفوعة رجال الضيف الضيف ، وذلك لضمان سلامة الاجراءات التفتيش - من جهة اخرى .</p>	<p>نظم الدولة الاجرائية لروابط المضافة باحداث المخرج (مضافة من المسمى في مرفوع بحثا وكان نفس مدة المضافة من مرفوع الأسرة في نفس التسمية الاجرائي) من قائمة مرفوعة حضور التكم التكم التكم مسكنه بمرفوعة رجال الضيف الضيف ، وذلك لضمان سلامة الاجراءات التفتيش - من جهة اخرى .</p>

<p>تحدد في المادة الجزائية انتهاء حرية المصالحات ولو كانوا حالات التكوين بين ضوابط قضائية عادة تقرب من حرية المصالحات العامة التي تعربها المصالحات الخطيرة - نوباح يحد من عدم وفي الشرح الجنائي في التخليط الجزائي وفي مدونة واحدة (وضع احوال لدرجة التهم والارادة الضرر تمت الدراسة ما لم يتخذوا انها احوالهم الخاصة ولم يتصنوا عليها من التهم)</p>	<p>جميع جرائم الرابح من القصب الثاني انفس باقتضى احوال كثيرة والقدر</p>	<p>(١) ٢٠٠/٢ مكره ٢٠٠/٢ مكره ع</p>
<p>تلتزم منقلى للمصالح العام بقائمة الجلسات وضمان احترام حرية المصالحات في تعريب جرائم الشكوى من الاتاني بل حانية للتكوير، صاحب الحق ان تمت في قائمة الجلسات</p>	<p>جرائم الشكوى (٧/٣ ، ٨/٣ ، ٩/٣ ع) ٣٧٤ - ٣٧٧ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ لدرجة حسالة هذه مجبلة ٢٠٠٨ - نفس سبعة المصالحات</p>	<p>٧٤٤/٢</p>
<p>سرقة القصب أو حطب لمصالح الأسرة القصب القوسيا .</p>	<p>٣٠٠/٢ ع القصب في حق سبعة المصالحات</p>	<p>٢٣٩/٢ مكره</p>
<p>مواصلة في طريق صناعة القصب التي بدأ من اقله القريب من طلب المصالح بغير قصد امن المودة والكادجي وعدم ايلالة (٣/٨٤/٢) والقيصر على كريبه في ذات الجرم (٤/٨٢/٢) - وفق القضاء عن اقله المصالحين (٤٤/١٤٤/٢) والاعتصام عن تقديم دليل عليه المصالحات (٤/١٥/٢) الشرح منقلى مع قسمة .</p>	<p>جميع جرائم</p>	<p>٧٨٦/٢ مكره</p>

٢٩٥/٢	جرائم التحصيل كورقة من القانون - الجنايات والتجسس في حالات م ١٤٤٩ ع	حد استثنائي كورقة الحكم المعلوم عليه في التحصيل نفسه (الجنايات الأخرى)
٤٤٧ - ٤٤٧/٢	البرامج التي تعبر المادة ١٤٤١ ع المادة النظر فيها الجنايات والتجسس	تأجيل وفق الاستثنائي حماية الأسرة
٤٧٧/٢	حكم الاعدام - نارية .	لا يحق قانوني أو قضائي - الجنايات الخوارق العام
٤٧٩/٢ ٤٨٨/٢	- تأجيل التنفيذ إلى ما بعد وفصح العمل بشعرين أي جريمة يعاقب عليها بالنفس مئة لا تزيد عن سنة مئة الأودمجن	استثنائات حماية طفل الأسرة من التشويه تأجيل تنفيذ الطلب (لا يزيد عن ١٥ سنة) .

(قانونا) احصاء عام

(١) احصاء بارقام مواد قانون الاجرام الجنائية

١ / ١٠ / م	٢ / ٣ / م	٣ / م
يمكن التنازل عن الشكوى	الشكوى في خلال ٣ شهور	شكوى في الزنا والتلف والخيانة للزوج - الزوجة - الامتناع عن تسليم المقتل - الامتناع عن عدم الاقامة ٢٧٤ ٢٧٥ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٣٠٨ ع
٣٦ / م	٢٥ / م	٣ / ١٠ / م
التلبس رغم جريمة الشكوى يجب في الزنا والتلف اجراءات الاستتلال في زنا الزوج او الزوجة بدون تصريح من صاحب الشكوى	لا طريق خلاف الشكوى لتحريك الدعوى الجنائية في الزنا	ينتقل الحق في الشكوى والتنازل عنها للورثة في الزنا تلف
٢٠٨ / م / مكرر ج	٢٠٨ مكرر أ	٥٦ / م
جواز التفتيش في الرد والتعريض على اموال الزوج للتهم واولاده ما لم يثبت انها آلت اليهم من غير مال التهمة	اموال الزوجة والاولاد يجوز التفتيش عليها في جرائم امن الدولة ما لم يثبت انها خاصة بهم واكتسبوها بعيدا عن الآب التهم ، وعلى النظرة للاسرة ق ٠ في ٦٧/١٠/١٢ مضافة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ - الجريدة الرسمية ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٧ .	قيمة الاضرار البالفين في جواز التفتيش في حضورهم وعند غياب التهم

٢٨٦ / ٢	الاعتماد بالفصل السريع ٢٧٦ / ٢ مكرر	٢٤٤ / ٢
جواز الامتناع عن تاديسه - الشهادة للأقارب والأزواج	في جرائم القتل في سمة العائلات	جرائم الشكوى في الجلسات لا تحتاج الى شكوى من صاحب الشكوى (تطيب على الملاقاة حق الزوج في تحريك دعوى الزنا)
٤٤٧ / ٢	٤٤٧ / ٢	٣٦٥ / ٢
طلب إعادة النظر يكون بفسد الامكان من الأقارب بعد وفاته	طلب إعادة النظر جسوز الحق لأقارب المحكوم عليه لتتولى أو زوج	جواز نظر دعوى التسميمات في مواجهة ورثة لتتهم اذا توفي
	٤٨٨ / ٢	٤٧٢ / ٢
• ولذا لا غير تعديل حسب القانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - والقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ •	شمان استقرار وفتح الأطفال اذا حكم بتفوية السيرة القدة عسلى الزوجين بتجهيل تنليد احد الحكين كعين مخرج الزوج الآخر	يمسكن الأقرب المحكوم عليه بالاعدام لطلب من زوجته في يوم تقليد الحكم بعيدا عن مكانه

(ب) احصاء بأرقام مواد قانون العقوبات

المادة العقابية

٦٥ - ٦٧ - ٤/٨٢ - ٣/٨٤ - ٣/٩٨ - ٤/١٤٤ - ٤/١٤٥ -
١٤٦ - ١٩٣ - ٢٢٧ - ٢٣٧ - ٢٦٢ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٣ -
٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٨٣ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٣٠٨ -
٣١٢ (٣٢٣ مكرر) - ٢٨٥ - ٣٦٣

النوعية : ارتكاب الصغير جناية (تسليم للوالدين) - نفس الامر
وسنه أكبر - الاعفاء عن التبليغ في جرائم المصلحة العامة وامكان
التستر .

٤/٨٧ ١٩٧٤	٦٧ (٢)	١٠ لولد ٦٥ (١)
اعطى لسريب وهربه او - اعاقه	لو تستر في مشروع شد المصلحة العامة	علم بالجريمة ولم يبلغ ولو لن الحرب - شد مصلحة عامة
٤/١٤٤	٢/٩٨	٣ / ٨٤
يبيع اسرار طلاق او - تفريق او زنا	اعطى وهرب الهارب من خطة عسكرية للزوجة	جريمة تستر يعطى من العقاب وهروب مسجون
١٩٣	١٤٦	٤/١٤٥
رضا بتعطيل ادوية للاجهاد جريمة عليها	الزنا على الاستفراء	تزوير سن في صحيح يعاقب الذلي
٣٦٢	٢٢٧	٢٢٧
هتك بغير قوة " تشديد " - عرض	هتك عرض انسان اصل او فرع تشديد	القتل الشى " تشديد " -
٣٦٩	٣٦٨	٣٦٧
معاينة الزانى بالزوجة	ولف التلذذ حق الزوج	لا تجوز محاكمة الزانية الاباء وزوجها
٢٧٥	٢٧٤	٢٧٣
زنا الزوج عقاب في المنزل - اعف	دولة محدثة ضد الزوجة	
٢٧٧	٢٧٦	
عدم دفع للغة للميشة والحضارة	علم تسليم الطفل ان له الحق	عقاب الاطفال اعفاء لسبب نفسى زود
٢٩٣	٢٩٢	٢٨٢
من ترك اولاده - حديث السن في الطرق مخالفة	جريمة في الحضارة - جريمة	اللائل في سمعة العائلات - تشديد
٢٩٣	٢٩١	٣٠٨
	السرقه بين الاصول والفروع لا محاكمة بلا طلب المختلس الاشياء	
	٣٦٢	
	للمصورة - الاتجار مكرر	

(١) و (٢) الفيتا بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ .

(ثانياً) النصوص التشريعية التي تتصل بالوسط
العائلي

(أ) في قانون الاجرام الجنائية

• (١) المادة ٣ :

الكتاب الأول : في الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق .

الباب الأول : في الدعوى الجنائية .

الفصل الأول : فيمن له رفع الدعوى الجنائية ، وفي الأحوال التي يتوقف فيها رفعها على شكوى أو طلب : « لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفوية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها في المسواد ١٨٥ و ٢٧٤ و ٢٧٧ و ٢٧٩ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون (١) » .

ولا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمتركبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك » .

- أحكام الشكوى الرئيسية في قانون الاجرام الجنائية :

- يمكن التنازل عنها م / ١ / ١٠ ، إذا لم يقدمها خلال ثلاثة أشهر
لا تقبل الشكوى (م / ٣ / ٢) .

- لا ينقضى الحق في التنازل عن الشكوى بوفاة المجنى عليه وينتقل في الزنا على وجه الخصوص إلى ورثته على خلاف الجرائم الأخرى بصريح نص المادة ٣ / ١٠ .

(١) ١ - جرائم ذنا الزوجة م / ٢٧٤

ب - جرائم ذنا الزوج م / ٢٧٧

ج - جريمة الامتناع عن تسليم الطفل م / ٢٩٢ لمن له الحضانة .

د - جريمة الامتناع عن علم دفع للقاتل للمنفقة م / ٢٩٣ .

٢٥ - لا طريق خلاف الشكوى لتحريك الدعوى ورفعها في جريمة الزنا مفهوم المادة ٢٥ .

(٢) * المادة ٣٩ (معدلة بالقانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤)
الباب الثاني - الفصل الثالث في القبض على المتهم حالة التلبس « في الشكوى » .

« فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادة ٩ (فقرة ثانية)
(أ) في جرائم المواد ٢٧٤ زنا الزوجة ٢٧٧ زنا الزوج ٢٧٩ ارتكساب امر مغل بالحياه مع امرأة ولو في غير علانية ، ٢٩٣ الامتناع عن دفع نفقة المعيشة) من هذا القانون فانه اذا كانت الجريمة المتلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى العمومية عنها على شكوى فلا يجوز القبض على المتهم الا اذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها ، ويجوز في هذه الحالة ان تكون الشكوى لمن يكون حاضرا من رجال السلطة العامة » .

(٣) * المادة ٥١ : الكتاب الأول في الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق الباب الثاني في جمع الاستدلالات ورفع الدعوى الفصل الرابع في دخول المنازل وتفتيشها وتفتيش الأشخاص : « يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه كلما أمكن ذلك والا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ويكون هذان الشاهدان بقدر الامكان من القاطنين أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران ويثبت ذلك في المحضر » .

(٤) * المادة ٢٠٨ مكررة : (الكتاب الأول في الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق الباب الرابع في التحقيق بمعرفة النيابة) .

« يجوز للنائب العام اذا قامت من التحقيق دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات » .

« الكتاب الثاني بعنوان الجنائيات والجنح المخففة بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتها - الباب الرابع بعنوان اختلاس الأموال الأميرية والفدر وغيرها من الجرائم التي تقع على الأموال المملوكة للحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لهما أو غيرهما من الأشخاص الاعتبارية العامة » أن يأمر ضمائنا لتنفيذ ما عسى أن يقضى به من الغرامة أو رد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجنى عليها بمنع المتهم من التصرف في أمواله أو ادارتها أو غير ذلك من الاجراءات التحفظية كما يجوز له أن يقرر بتلك الاجرمات بالنسبة للمسؤول زوج المتهم واولاده القصر ضمائنا لا عسى أن يقضى به من رد المبالغ أو قيمة

الأشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجنى عليها وذلك ما لم يثبت أن هذه الأموال إنما آلت اليهم من غير مال التهم .

ويجب على النائب العام عند الأمر بالمتع من الإدارة أن يعين لإدارة الأموال وكيلًا يصدر ببيان قواعد اختياره وتحديد واجباته قرار من وزارة العدل ، (مضافة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ - الجريمة الرسمية في ١٢/١٠/١٩٦٧ - العدد ٨٣) .

(٥) * المادة ٢٠٨ مكررة ج : (مضافة أيضًا بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧) .

« يجوز للمحكمة عند الحكم برد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجرائم المشار إليها في المادة ٢٠٨ مكرر داء أو بتعويض الجهة المجنى عليها فيها أن تأمر بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية بحسب الأحوال وبعد سماع أقوال ذوي الشأن بجواز تنفيذ هذا الحكم في أموال زوج المتهم وأولاده القصر ما لم يثبت أنها آلت اليهم من غير مال التهم » .

(٦) * المادة ٢٤٤ : (الكتاب الثاني في المحاكم الباب الثاني في محاكم المخالفات والجنح الفصل الثالث في حفظ النظام في الجلسة) « إذا وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة يجوز للمحكمة أن تقيم الدعوى على المتهم في الحال وتحكم عليه بعد سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم » .

ولا يتوقف رفع الدعوى في هذه الحالة على شكوى أو طلب إذا كانت الجريمة المنصوص عليها في المواد ٣ ، ٨ ، ٩ من هذا القانون أما إذا وقعت جنابة يصدر رئيس المحكمة أمراً بإحالة المتهم إلى النيابة العامة بدون إخلال بحكم المادة ١٣ من هذا القانون وفي جميع الأحوال يحرر رئيس المحكمة محضراً أو يأمر بالتبض على المتهم إذا اقتضى الحال ذلك » .

(٧) * المادة ٢٧٦ مكررة : (الكتاب الثاني - الباب الثاني - الفصل السادس في نظير الدعوى وترتيب الإجراءات في الجلسة) (مضافة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٧ - ألقائح المصرية - ٢٥ مايو سنة ١٩٥٧ العدد ٢٩ مكرر داء) .

« يحكم على وجه السرعة في القضايا الخاصة بالأحداث والخاصة بالجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأولى والثاني والثاني مكرراً والثالث والرابع والرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٧ و ٣٠٨ إذا وقعت بواسطة الصحف والقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - بشأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ » .

ويكون تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة في القضايا المبينة بالفقرة السابقة قبل انعقاد الجلسة يوم كامل في مواد الجنب وثلاثة أيام كاملة في مواد الجنائيات غير مواعيد مسافة الطريق .

ويجوز أن يكون الاعلان بواسطة المحضرين أو أحد رجال السلطة العامة وتنظر القضية في جلسة تعقد في ظرف اسبوعين من يوم إحالتها على المحكمة المختصة وإذا كانت القضية محالة على محكمة الجنائيات يقوم رئيس المحكمة الاستثنائية المختصة بتحديد جلسة في الميعاد المذكور .

ملحوظة : الكتاب الثاني خاص « الجنائيات والجنب المضررة بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتها والأبواب : الأولى (الجنائيات والجنب المضررة بأمن الحكومة من جهة الخارج) ، والثاني (الجنائيات والجنب المضررة بالحكومة من جهة الداخل) والثاني مكرر (الفرقعات) والثالث (الرشوة) والرابع (اختلاس الأموال الأميرية والفدر) والباب الرابع عشر (الجنب التي تقع بواسطة الصحف وغيرها) وكذا المادتين ٣٠٢ و ٣٠٣ ، والتعرض لأننى (م/٣٠٧) والكل في المائات (م/٣٠٨) .

(٨) المادة ٢٨٤ : (الكتاب الثاني : في المحاكم الباب الثاني : في محاكم المغالطات والجنب الفصل السابع : في الشهود والادلة الأخرى) ، تأييم الامتناع عن الشهادة بمقاب جنحة أو مخالفة .

(٩) المادة ٢٨٦ : يجوز أن يمتنع عن أداء الشهادة ضد المتهم أصوله وفروعه وأقاربه وأصهاره الى الدرجة الثانية وزوجته ولو بعد انقضاء رابطة الزوجية وذلك ما لم تكن الجريمة قد وقعت على الشاهد أي على أحد أقاربه أو أصهاره الأقربين ، أو اذا كان هو المبلغ عنها ، أو اذا لم تكن هناك أدلة أثبات أخرى .

(١٠) المادة ٣٩٥ : الكتاب الثاني : في المحاكم - الباب الثالث : في محاكم الجنائيات - الفصل الثالث : في الإجراءات التي تتبع في مواد الجنائيات في حق المتهمين القالبين « اذا حضر المحكوم عليه في عيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بضئ المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضييمات ويماد نظير الدعوى أمام المحكمة .

وإذا كان الحكم السابق بالتضييمات قد نفذ تأمر المحكمة برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها .

وإذا توفي من حكم عليه في غيبته يماد أحسم في التضييمات في مواجهة الورثة .

(١١) * المادة ٤٤٢ : الكتاب الثالث : فى طرق الطعن فى الأحكام - الباب الرابع : فى إعادة النظر : « فى الأحوال الأربعة من المادة السابقة يكون لكل من النائب العام المحكوم عليه أو من مثله قانونا إذا كان عديم الأهلية أو مفقودا أو لا القاب له أو فوجئة بموته حق طلب إعادة النظر » .

وإذا كان الطالب غير النيابة فعليه تقديم الطلب الى النائب العام بمرضىة يبين فيها الحكم المطلوب بإعادة النظر فيه . والوجه الذى يستند عليه . ويشفعه بالمستندات المؤيدة لها .

ويرفع النائب العام الطلب سواء أكان مقدما منه أو من غيره مع التحقيقات التى تكون قد رأى إجرائها الى محكمة النقض بتقرير يبين فيه رأيه والأسباب التى يستند عليها ويجب أن يرفع الطلب الى المحكمة فى ثلاثة الأشهر التالية لتقديمه » .

(١٢) * المادة ٤٤٧ : الباب الرابع فى إعادة النظر - الكتاب الثالث : فى طرق الطعن فى الأحكام « إذا توفى المحكوم عليه ولم يكن الطلب مقبلا من أحد الأقارب أو الزوج تنظر المحكمة الدعوى فى مواجهة من تمينه للدفاع عن ذكره . ويكون بقتل الإمكان من الأقارب » وفى هذه الحالة تحكم منه الاقتضاء بسجونه فى هذه الذكرى » .

(١٣) * المادة ٤٧٢ : الكتاب الرابع : فى التنفيذ - الباب الثانى : فى تنفيذ عقوبة الإعدام . « لأقارب المحكوم عليه بالإعدام أن يقابلوه فى اليوم الذى يعين لتنفيذ الحكم على أن يكون ذلك بعيدا عن محل التنفيذ » .

وإذا كانت ديانة المحكوم عليه تفرض عليه الاعتراض أو غيره من الفروض الدينية قبل الموت ، وجب إجراء التسهيلات اللازمة لتمكين أحد رجال الدين من مقابله » .

(١٤) * المادة ٤٧٦ : « يوقف تنفيذ عقوبة الإعدام على الحبلى إلى ما بعد شهرين من وضعها » .

(١٥) * المادة ٤٨٨ : الكتاب الرابع : فى التنفيذ - الباب الثالث : فى تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية « إذا كان محكوما على الرجل وزوجه بالحبس مدة لا تزيد على سنة ولو عن جرائم مختلفة ولم يكونا مسجونين من قبل جاز تأجيل تنفيذ العقوبة على أحدهما حتى يفرج عن الآخر وذلك إذا كانا يكفلان صغيرا لم يتجاوز خمس عشرة سنة كاملة وكان لهما محل إقامة معروف بصر » .

(ب) في قانون العقوبات

(١) المادة ٦٥ (١) : الكتاب الأول - أحكام ابتدائية الباب العاشر -
المجرمون الأحداث :

« اذا ارتكب الصغير الذي تزيد سنه على سبع سنين وتقل عن اثنتي عشر سنة كاملة جنابة أو جنحة يأمر القاضي اما بتسليمه لوالديه أو لمن له حق الولاية على نفسه على أن يكونوا مسئولين عن حسن سيره في المستقبل واما بإرسالة إلى مدرسة الإصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة وإذا ارتكب مخالفة فالقاضي له أن يوبخه في الجلسة أو أن يأمر بتسليمه لأحد من ذكروا في الفقرة السابقة فإن لم يوجد أحد منهم فيجوز له أن يأمر بتسليمه إلى شخص مؤتمن يتعهد بحسن سيره في المستقبل أو إلى معهد خيري لمدة لا تزيد على أسبوع » .

(٢) المادة ٦٧ (٢) : (الكتاب الأول - الباب العاشر - أحكام المجرمون الأحداث) :

إذا ارتكب الصغير الذي تزيد سنه على اثنتي عشرة سنة وتقل عن خمس عشرة سنة كاملة أية جريمة جاز للقاضي بدل الحكم عليه بعقوبة الجنحة أو المخالفة المقررة قانونا أو بالعقوبة التي نصت عليها المادة السابقة في الجنابات أن يعمر بتسليم المتهم لوالديه أو لمن له حق الولاية على نفسه طبقا لأحكام المادة ٦٥ .

(٣) المادة ٨٢/٤ : (الكتاب الثاني - الجنابات والجنح المفرطة بالصلحة العمومية وبيان عقوبتها - الباب الأول) : كان النص الأصلي فيه جواز الاعفاء للعائلة واستمر رغم تعديل النص بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ :

« يعاقب باعتباره شريكا في الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب :

١ - كل من كان عالما بنيات الجاني وقدم إليه اعادة أو وسيلة للتعتيش أو للسكنى أو ماوى أو مكانا للاجتماع أو غير ذلك من التسهيلات وكذلك كل من حمل رسائله أو سهل له البحث عن موضوع الجريمة أو اخفائه أو نقله أو إبلاغه .

٢ - كل من أخفى أشياء استعملت أو عدت للاستعمال في ارتكاب الجريمة أو تحصلت منها وهو عالم بذلك .

(١) و (٢) يراجع القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ .

٣ - كل من أثلّف أو أخلّس أو أخفى أو غير عمدًا مستندا من شأنه تسهيل كشف الجريمة وأدلتها أو عقاب مرتكبيها ويجوز للمحكمة في هذه الأحوال أن تعفى من العقوبة أقارب الجاني وأصحابه الى الدرجة الرابعة اذا لم يكونوا معاقبين بنص آخر فى القانون .

(٤) المادة ٣/٨٤ : (الكتاب الثانى - الجنايات والجنح المفرة بالصلحة العمومية وبيان عقوبتها - الباب الأول - الجنايات والجنح المفرة بأمن الحكومة من جهة الخارج) :

« يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من علم بارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب ولم يسارع الى إبلاغه الى السلطات المختصة وتضاعف العقوبة اذا وقعت الجريمة فى زمن الحرب .

ويجوز للمحكمة أن تعفى من العقوبة زوج الجاني وأصوله وفروعه » .

(٥) المادة ٢/٩٨ : « أ - ب » : يعاقب بالحبس كل من علم بوجود مشروع لارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٠ مكررا ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ من هذا القانون ولم يبلغه الى السلطات المختصة » .

هذا النص معدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٠٧ الصادر فى ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ - الوقائع المصرية فى ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ العدد ٣٩ مكرر - ولقد كان ذات الحكم الأخير الخاص بالأمرة واردا بالقانون ٥٨ لسنة ١٩٣٧ .

(٦) المادة ١٤٤ (٤) : (الكتاب الثانى - الجنايات والجنح المفرة بالصلحة العمومية) وبيان عقوبتها - الباب الثامن - م ١٤٤ « هرب العبوسين وأخذ الجثة » :

« كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره شخصا فر بعد القبض عليه أو متهمًا بجناية أو جنحة أو صادرا فى حقّه أمرا بالقبض عليه وكذلك كل من أعانه بأى طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء مع علمه بذلك يعاقب طبقا للأحكام الآتية :

اذا كان من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء قد حكم عليه بالإعدام تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع .

وإذا كان محكوما عليه بالاشتغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهما بجريمة عقوبتها الإعدام تكون العقوبة الحبس وأما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا - ولا تسرى هذه الأحكام على زوج أو زوجة من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء ولا على أبويه أو أجداده أو أولاده أو أحفاده » .

(٧) المادة ١٤٥/٤ : (٥ - ٢ ب) : « كل من علم بوقوع جريمة أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها وأعان الجاني بأي طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء إما بإيواء الجاني المذكور وإما بإخفاء أدلة الجريمة وإما بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم بعدم صحتها أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك يعاقب طبقا للأحكام الآتية :

إذا كانت الجريمة التي وقعت عليها بالإعدام تكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

إذا كانت الجريمة التي وقعت عليها بالاشتغال الشاقة أو السجن تكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها » .

أما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها . وعلى كل حال لا يجوز أن تعتمد العقوبة الحد الأقصى المقرر للجريمة نفسها .

ولا تنطبق أحكام هذه المادة على الزوج أو الزوجة أو أصول أو فروع الجاني » .

(٨) المادة ١٤٦ : (٤ - ٢ ب) : « كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره أحد الفارين من الخدمة العسكرية أو ساعده مع علمه بذلك على الفرار من وجه القضاء ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها مصريا .

ولا تسرى هذه الأحكام على زوجة الفار من الخدمة العسكرية » .

(٩) المادة ١٩٢ : « الجنح التي تقع بواسطة الصحف على غيرها »
(الكتاب الثاني - الباب الرابع عشر) :

اضيفت الى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٢ مرة أخرى بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ (الوقائع المصرية - في ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ العدد ٧٩ مكرر) بعد أن كانت قد ألغيت بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥١ الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ (الوقائع المصرية في ٣ يناير سنة ١٩٥٢ - العدد الأول) . كما يجدر بنا أن نشير الى أن الفقرة الخاصة بالوسط العالي استحدثت بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ السالفة الإشارة اليه آنفا .

« يعاقب بالمعس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهًا أو باحدى هاتين العقوبتين كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها :

(أ) اخبارا بشأن تحقيق جنائي قائم اذا كانت سلطة التحقيق قد قررت اجراء في غيبة الخصوم أو كانت قد حظرت اذاعة شيء منه مراعاة للنظام العام أو للأدب أو لظهور الحقيقة .
(ب) أو اخبارا بشأن التحقيقات أو المرافعات في دعاوى الطلاق أو التفريق أو الزنا » .

(١٠) المادة ١/٢٢٧ : الكتاب الثاني - الباب السادس عشر بعنوان
التزوير :

يعاقب بالمعس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من ابدى أمام السلطة المختصة بقصد اثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانونا لضبط عقد الزواج أقوالا يعلم انها غير صحيحة أو حرر أو قلم لها أوراقا. كذلك متى ضبط عقد الزواج على أساس هذه الأقوال أو الأوراق .

(١١) المادة ٢٢٧ (٣ - ب) :

« من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزني بها يعاقب بالمعس بدلا من العقوبات المقررة في المادتين ٢٣٤ ، ١/٢٣٦ » .

ملحوظة هامة : العقاب حسب نص م ٢٣٤ هو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة العقاب حسب نص م ٢٣٦ هو الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع .

(١٢) المادة ٣٦٢ : « ٣٥ - الباب الثالث - إسقاط المواعيل
مصنع وبيع الاشربة والجواهر المكشوشة المقررة بالصحة » :

« المرأة التي رضيت بتعاطي الادوية جمع عليها بها أو رضيت،
باستعمال الوسائل السالفة ذكرها أو مكنت غيرها من استعمال تلك
الوسائل لها وتسبب الإسقاط عن ذلك حقيقة تعاقب السابق ذكرها » .

ملحوظة : العقاب عن هذه الجريمة هو الحبس بموجب نص المادة.
٢٦١ ع .

(١٣) المادة ٣٦٧ : (الكتاب الثالث - الباب الرابع هتك العرض
وافساد الأخلاق) :

« من واقع اثني بغير رضاها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو
المؤقتة فإذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربيتها
أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادما بالأجرة عندها أو عند
من تقدم ذكرهم يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة » .

(١٤) المادة ٣٦٨ : « كل من هتك عرض انسان بالقوة أو بالتهديد
أو شرع في ذلك يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع » .

وإذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ست عشرة
سنة كاملة أو كان مرتكبها ممن نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة
٣٦٧ يجوز أن تبلغ مدة العقوبة الى أقصى الحد المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة
وإذا اجتمع هذان الشرطان معا يحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة » .

(١٥) المادة ٣٦٩ : « كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ
سبع كل منهما ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالحبس » .

وإذا كان منه لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان من وقعت منه
الجريمة ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٣٦٧ تكون العقوبة
الأشغال الشاقة المؤقتة » .

(١٦) المادة ٢٧٧ : ألقى النص وكان على النحو التالى : « كل من
يعول في معيشته كلها أو بعضها على ما تكسبه امرأة من الدعارة يعاقب
بالحبس كالمبين في المادة ٥٨ لسنة ١٩٣٧ » .

المادة ٢٧٣ : الباب الرابع - الكتاب الثالث « لا تجوز محاكمة الزانية الا بناء على دعوى زوجها الا أنه اذا زنى الزوج فى المسكن المقيم فيه مع زوجته كالمقيم فى المادة ٢٧٧ لا تسمح دعواه عليها » .

(١٧) المادة ٢٧٤ : « المرأة المتزوجة التى ثبت زناها يحكم عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين لكن لزوجها أن يوقف تنفيذ هذا الحكم برضاها معاشرتها له كما كانت » .

(١٨) المادة ٢٧٥ : « ويقاقب أيضا الزانى بتلك المرأة بنفس العقوبة » .

(١٩) المادة ٢٧٦ : الأدلة التى تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هى القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتب أو أوراق أخرى مكتوبة منه أو وجوده فى منزل مسلم فى المحل المخصص للحريم » .

(٢٠) المادة ٢٧٧ : كل زوج زنى فى منزل الزوجية وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة يجازى بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور .

وكانت العقوبة جوازية بين الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور والغرامة التى لا تتجاوز عشرة جنيهات وفقا للقانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٤ .

(٢١) المادة ٢٨٣ : (الكتاب الثالث - الباب الخامس) : « القبض على الناس وحسبهم بلعن وجه حق وخطف البنات وهجر العائلة » .

ملحوظة : مصطلح « هجر العائلة » - أضيف الى العنوان بالقانون ٥٨ لسنة ١٩٣٧ . ونص المادة ٢٨٣ على النحو الآتى :

كل من خطف طفلا حديث العهد بالولادة أو اخفاء أو أبده بأخر أو عزاه زورا الى غير والته يعاقب بالحبس فان لم يثبت أن الطفل ولد حيا تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تزيد على خمسين جنيها مصريا .

أما اذا ثبت أنه لم يولد حيا فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على شهرين أو غرامة لا تزيد على خمسة جنيهات .

(٢٢) المادة ٢٩١ : « ٣٥ - ب ٥ » : « اذا تزوج الخاطف بمن خطفها
زواجا شرعيا لا يحكم عليه بمقوية ما » .

(٢٣) المادة ٢٩٢ : « ٣٥ - ب ٥ » : يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز
سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها مصرياً أى الوالدين أو الجدين
لم يسلم ولده الصغير لوالده أو الى من له الحق فى طلبه بناء على قرار من
جهة القضاء صادر بشأن حضائته أو حفظه . وكذلك أى الوالدين أو
الجدين خطفه بنفسه أو بواسطة غيره ممن لهم يمتنعى قرار من جهة
القضاء متى حضائته أو حفظه ولو كان ذلك بغير تحايل أو اكراه .

(٢٤) المادة ٢٩٣ : (الكتاب الثالث - الباب الخامس) « مستحدثة
بالقانون ٥٨ لسنة ١٩٣٧ لم تكن معروفة فى قانون ٣ لسنة ١٩٠٤ وهى
خاصة بالامتناع عن دفع نفقات العائلة : « كل من صدر عليه حكم قضائى
واجب التنفيذ بدفع نفقة لزوجته أو أقاربه أو اصهاره أو أجرة
حضانة أو رضاعة أو مسكن وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة
شهور - بعد التنبيه عليه بالدفع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة
وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين .
ولا ترفع الدعوى عليه الا بناء على شكوى من صاحب الشأن واذا رفعت
بعد الحكم عليه دعوى ثانية عن هذه الجريمة فتكون عقوبته الحبس مدة
لا تزيد على سنة . وفى جميع الأحوال اذا اتى المحكوم عليه ما تجدد فى
ذمته أو قلتم كفيلا يقبله صاحب الشأن فلا تنفذ العقوبة » .

(٢٥) المادة ٣٠٨ : (الكتاب الثالث الباب الرابع - التلف والسبب
وافشاء الاسرار) :

« اذا تضمن العيب أو الإهانة أو القذف أو السبب الذى ارتكب
باحدى الطرق المبينة فى المادة ٧١ أنصفاً فى عرض الأفراد أو خدشاً
لسمعة العائلات يعاقب بالحبس والغرامة معاً فى الحدود المبينة فى المواد
١٧٩ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ على ألا تقل الغرامة فى حالة
النشر فى احدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى وإلا يقل الحبس
عن ستة شهور » .

(٢٦) المادة ٣١٢ : (الكتاب الثالث - الباب الثامن) : « السرقة والاغتصاب لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضرارا بزوجه أو أصوله أو فروعه الا بناء على طلب المجنى عليه . وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها . كما له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أى وقت يشاء » .

مع مراعاة حكم المادة ٣٢٣ مكرر الخاصة « باختلاس الأشياء المحجوز عليها ضمانا الدين » .

(٢٧) المادة ٣٨٥ / فقرة ٣ : (الكتاب الرابع) « المخالفات » - المخالفات المتعلقة بالإنجاب . يتلاحظ أن هذه المادة ألغيت بالقانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ (الوقائع المصرية في ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ - العدد ٩٤ مكرر » .

وكانت تقضى بما يأتى :

« يجازى بفرامة لا تتجاوز جنيها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد على اسبوع ؟

١ - من اغتسل في المدن أو القرى بحالة منافية للحياء أو وجد في طريق عمومي وهو بهذه الحالة .

٢ - من وجد بحالة سكر بين في الطرق العمومية أو في المحلات العمومية .

٣ - من وجد في الطرق العمومية أو المحلات العمومية أو أمام منزله وهو يعرض المارين على الفسق بإشارات أو بأقوال . فان كان المحرض المذكور لم يبلغ اثنى عشرة سنة كاملة يجازى أبواه بالعقوبات المقررة في هذه المادة » .

(٢٨) المادة ٣٩٣ : (الكتاب الرابع المخالفات - المخالفات المتعلقة بالأشخاص) :

« يجازى بعقوبة لا تتجاوز جنيها مصريا من ترك أولاده الحديثي السن أو مجانين موكولين لحفظه يهيمون ، وعرضهم بذلك للاخطار أو الاصابات » .

تم بحمد الله وتوفيقه

مدينة نصر في ١٩٨٨/٤/٢٠
الموافق ٤ رمضان ١٤٠٨ هـ

للمؤلف

بيان بالأبحاث والمؤلفات والترجمات القانونية

والمقالات

ها تم نشره :

١٠ - باللغة العربية :

لولا - مؤلفات عامة :

- مبادئ منهج البحث الأولية في إصدار الرسائل والأبحاث
الجامعية في العلوم الانسانية (للدراسات العليا) رقم الايداع بدار الكتب
المصرية ١٩٨٤/٢١٣٦ (١٩٨٣ / ١٩٨٤) .

« نفس »

- السياسة الجنائية في الفكر المعاصر (تم تدريسه بكلية الحقوق
جامعة أسيوط - للعام الجامعي ١٩٨٤/٨٣ مقرر للدراسات العليا)
رقم الايداع بدار الكتب المصرية ١٩٨٣/٥٠٣٩ .

« نفس »

- مبادئ علم العقاب الحديثة (مقرر للسنة الأولى بكلية الحقوق
للعام الجامعي ١٩٨٤ / ١٩٨٥) رقم الايداع بدار الكتب المصرية
١٩٨٣/٥٠١٣ .

« نفس »

— مبادئ علم الكريمنولوجى (علم الاجرام فى الفكر الحديث)
رقم الايداع بدار الكتب المصرية (١٩٨٣/٥٠٢٤)
« نقل »

— الوجيز فى قانون العقوبات الخاص — المصرى — مقرر لكلية الحقوق
جامعة أسيوط — رقم الايداع ١٩٣٨/٢٠١٥
« نقل »

— علم العقاب — طبعة ثانية (١٩٨٤ — ١٩٨٥) للسنة الأولى ايداع
رقم ١٩٨٤/٧١١١
« نقل »

— مقدمة فى دراسة علم الاجرام العام والمعملى — دار المعارف —
١٩٨٥

— الارهاب السياسى والقانون الجنائى — دار النهضة العربية —
١٩٨٥

— الوجيز فى قانون العقوبات الخاص المصرى — دار النهضة العربية
١٩٨٥ (مقرر للسنة الثالثة بكلية الحقوق — جامعة القاهرة — فرع
الخرطوم)
« نقل »

— مبادئ علم الكريمنولوجى — علم الاجرام فى الفكر الحديث —
الطبعة الأولى — دار المعارف — ١٩٨٥

— القانون الدولى الجنائى — دار النهضة العربية — ١٩٨٦
— القانون الجنائى عند الفراعنة — الهيئة المصرية العامة للكتاب —
١٩٨٥

— علم العقاب فى الفكر الحديث — دار المعارف — ١٩٨٦
— التمييز فى قانون الاجراءات الجنائية — دار المعارف — ١٩٨٦
— الوجيز فى القانون الجنائى المصرى — دار المعارف — ١٩٨٦
— السياسة الجنائية فى العالم المعاصر — دار المعارف — ١٩٨٦
— جرائم الأسرة — دار نهضة الشرق — ١٩٨٦

— الجريمة والعقوبة فى الشريعة الاسلامية — دراسة تحليلية
لاحكام القصاص والحدود والتعزير — مكتبة النهضة المصرية — ١٩٨٦

- القضاء والضرب - دار نهضة الشرق - جامعة القاهرة - ١٩٨٦ .
- تعدد الزوجات بين الشريعة الإسلامية والقانون - دار نهضة الشرق - جامعة القاهرة - ١٩٨٦ .
- الإعلام والجريمة - دار نهضة الشرق - ١٩٨٦ .
- الشرطة والضرب - دار نهضة الشرق - جامعة القاهرة -
- قانون العقوبات - القسم الخاص الطبعة الثالثة - دار الفكر العربي . ١٩٨٧ .

ثانياً - الأبحاث :

- لوائح الضرورة في المسائل المصرية - ١٩٧٢ .
- اضمحلال العقوبة في الفكر الماركسي - دراسة انتقادية - ١٩٧٢ .
- حد الزنى في الشريعة الإسلامية - ١٩٧٤ .
- جريمة الزنى بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية - ١٩٧٥ .
- لمحة عن الحبس الاحتياطي في فقه القوانين الجنائية الفرنسية والألمانية والبولندية (منشور بمجلة الأمن العام - العدد رقم ١٠٣) .
- السنة السادسة والعشرون - ذو الحجة ١٤٠٣ هـ - ٥ أكتوبر ١٩٨٣ م . (ص ٣١ حتى ص ٤٠) .
- لمحة عن الزنا في التشريعات الشرقية القديمة (منشور بمجلة الأمن العام العدد رقم ١٠٥ - السنة السابعة والعشرون - جمادى الآخر ١٤٠٤ هـ إبريل ١٩٨٤) (ص ٩٣ - ص ٩٧) .
- الممولات غير المشروعة في مجالات التجارة الدولية (منشور بمجلة الأمن العام العدد رقم ١٠٧ - السنة السابعة والعشرون - ١٤٠٥ هـ أكتوبر ١٩٨٤) (ص ٤٣ حتى ص ٥٩) .
- كما تم نشره في مجلة المحاماة - العددان ٧ و ٨ - ١٩٨٤ - السنة الرابعة والستون - (سبتمبر وأكتوبر) .
- الارهاب السياسي والقانون الجنائي (مجلة ادارة قضايا الحكومة) العدد الثاني - السنة التاسعة والعشرون - ١٩٨٥ .
- (ص ٥ - ص ١٠٧) وتم نشره بمعرفة دار النهضة العربية - ١٩٨٦ .

- تسليم المجرمين في القانون الدولي (المجلة المصرية للقانون الدولي) - المجلد التاسع والثلاثين - ١٩٨٣ - (ص ٩٣ - ص ١٤٢) .
- المبادئ الاصولية للقانون الدولي الجنائي في الفكر المعاصر - بحث نشر بالمجلة المصرية للقانون الدولي - المجلد الأربعون - ١٩٨٤ .
- لمحة عن مفهوم المبادئ والنظريات في القانون الجنائي مجلة الأمن العام العدد رقم ١١٠ - السنة الثامنة والعشرون - شوال ١٣٠٥ هـ - يوليو ١٩٨٥ - (ص ٦٦ - ص ٧١) .
- الازهاب الجنائي والسياسي - مجلة الشرطة - وزارة الداخلية - دولة الامارات العربية المتحدة - العدد رقم ١٧٦ السنة الخامسة عشر ذو القعدة ١٤١٥ هـ - أغسطس ١٩٨٥ (ص ٢٤) .
- الاسرار المهنية في القانون الجنائي - مجلة المحاكم المغربية - مايو ويونيو ١٩٨٦ العدد ٤٣ (المملكة المغربية) ص ٩ - ص ٢٧ .
- لمحة عن مفهوم الجريمة في العقوبة على ضوء علم الاجتماع الجنائي - العدد رقم ١١٦ - السنة التاسعة والعشرون - يناير ١٩٨٧ (ص ٦٠ - ص ٦٥) .

ثالثا - ترجمات قانونية :

- ترجمة فورية لمحاضرة السيد الأستاذ وزير العدل الفرنسي بعنوان : « الاتجاهات الأساسية في مشروع تعديل القانون العقابي الفرنسي » التي تبث بكلية الحقوق - جامعة القاهرة يوم ١٠/٣١/١٩٨٢ ولقد نشرت الترجمة القانونية بمجلة الأمن العام بالعدد رقم ١٠٠ - ص ٣٦) .
- لسنة ١٩٨٣ السنة الخامسة والعشرون (ص ١٣ - ١٩) .
- ترجمة فورية لمحاضرتين للسيد الأستاذ الدكتور اوتسونوف الأستاذ بجامعة بو بفرنسا الأولى بعنوان « دور الشرطة في مكافحة الاجرام » - التي تبث باكاديمية الشرطة الاولى في ١١/٥/١٩٨٢ . ولقد نشرت الترجمة القانونية بمجلة الأمن العام - بالعدد رقم ١٠٠ سنة ١٩٨٣ السنة الخامسة والعشرين - (ص ٣٠ - ص ٣٦) .
- والثانية بعنوان « التعديلات التشريعية المقترحة لمواجهة ظاهرة جنوح الأحداث » التي تبث بكلية الحقوق جامعة القاهرة يوم ١٤/١٢/١٩٨٢ ولقد نشرت الترجمة القانونية بمجلة الأمن العام بالعدد رقم ١٠٢ سنة ١٩٨٨ - السنة السادسة والعشرين (ص ٧٠ - ص ٧٤) .

— ترجمة لبحث تم تأليفه بعنوان :

Quelques reflexion sur l'extradition en matière politique.

للمؤلف • ولقد قدم البحث المحرر باللغة الفرنسية للمؤتمر الدولي الخامس عشر للمعهد الدولي الفرنسي لحقوق الرأى والتعبير الذى عقد بالقاهرة فى المدة من ٢٠ - ٢٧ نوفمبر ١٩٨٢ • ونشرت الترجمة لهذا البحث بمجلة الأمن العام بالعدد رقم ١٠٠ سنة ١٩٨٣ - السنة الخامسة والعشرين (ص ٤٧ - ٥١) • كما نشر الأصل بمجلة

Revue Juridique et politique independance et cooperation
— 73 année — nos. 1 et 2 — janvier — mars 1983.

وهذه المجلة تصدر بفرنسا بصفة دورية •

— ترجمة فورية لمحاضرة الأستاذ د باتريك ميستر دى شامبو •
مدير معهد الدراسات القضائية بجرينويل (فرنسا) عن « الشرطة القضائية والنيابة العامة » نشر بمجلة الأمن العام العدد ١١٤ - السنة التاسعة والعشرون - ١٩٨٦ •

رابعا - مقالات قانونية واجتماعية :

— المحاضر الغائب فى قانون المحاماة - جريدة الأهرام - ١٩٨٣/٣/١٩
ص ٧ •

— سلطة الصحافة وسلطة القضاء - جريدة الأهرام ١٩٨٣/٩/٢٣
ص ٧ •

— تسليم المجرمين والقانون الدولي - جريدة الأهرام - ١٩٨٣/٦/١٩
ص ٧ •

— نحو سياسة جنائية جديدة - جريدة الأهرام - ١٩٨٣/٩/٢٢
ص ٧ •

— مؤتمر اليوم وأحلام رجال القانون - جريدة الأهرام -
١٩٨٣/٩/٢٦ ص ٧ •

— على أبواب مؤتمر جديد فى القاهرة - جريدة الأهرام -
١٩٨٨/٩/٣٠ ص ٧ •

(بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي الثالث عشر لقانون العقوبات
بالقاهرة) •

الأسرة والجريمة - ١١٣

- فى مواجهة الارهاب الجنائى والسياسى - جريدة الأهرام - ١١/٢١/١٩٨٤ ص ٧ .
- الشباب والفضيلة - جريدة شباب بلدى - العدد ١٠٧ - ٢٣ مارس ١٩٨٥ ص ٥ .
- حماية المجرم فى قانون العقوبات - جريدة الجمهورية - ٣/٢٦/١٩٨٥ ص ٥ .
- نحو حل أمثلة لتفضية صناديق النذور - جريدة الأهرام ٤/١٢/١٩٨٥ ص ١٥ .
- الانحراف داخل الأسرة - شباب بلدى - ١٣/٤/١٩٨٥ .
- الاعدام : وهل تكون له عقوبة بديلة ؟ - جريدة الجمهورية ٤/١٦/١٩٨٥ ص ٥ .
- الأمن والتكنولوجيا - مجلة المنهل - المملكة العربية السعودية - (شهر شعبان ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م) .
- بين الشريعة الإسلامية والقانون المصرى - جريدة الجمهورية - ٥/٢٥/١٩٨٥ ص ٥ .
- الاسلام يدعو الى الرحمة والمعدل - جريدة الأهرام - ٢٨ رمضان ١٤٠٥ هـ - ١٦/٦/١٩٨٥ ص ١٢ .
- استغلال النفوذ جريمة اجتماعية قانونية - جريدة الجمهورية - ٦/٢٥/١٩٨٥ ص ٥ .
- ضوابط حرية الرأى والتعبير - جريدة الأهرام - ٢٢/٩/١٩٧٥ ص ٧ .
- الارهاب السياسى - مجلة الشرطة - دولة الامارات العربية - وزارة الداخلية افسطس ١٩٨٥ .
- مكافحة الاجرام - مجلة الشرطة - دولة الامارات العربية المتحدة - سبتمبر ١٩٨٥ .
- تسليم « الارهابيين » والقانون الدولى - جريدة الأهرام - ١٠/١٥/١٩٨٥ ص ٧ .
- مشكلة المخدرات فى المجتمع المعاصر - جريدة الاخبار - ١٧/١٠/١٩٨٥ ص ٥ .

- السودان والديمقراطية - جريدة الجمهورية - ١٩٨٦/٣/٢٣ .
- كيف يكون عقاب المجرى اذا ارتكب بالخارج افعالا تستحق العقاب ؟ جريدة الاهرام - ١٩٨٦/٦/٢٧ - ص ١٦ (مع القانون) .
- عقوبة السجن أو الحبس لكل من يتسبب في اشتعال الحريق - جريدة الاهرام - ١٩٨٦/٨/٢٩ - ص ٢٦ .
- الامتناع عن المساعدة جريمة - الاهرام - مع القانون - ١٩٨٧/٥/٢٢ .
- المسئولية الجنائية في عمل اطباء - جريدة الجمهورية - ١٩٨٧/٨/٨ ص ٥ .
- حول قضية تنمية الانتاج - جريدة الجمهورية - ١٩٨٧/٩/٨ - ص ٥ .
- اختيار رئاسة الدولة في الفكر الاسلامي - اللواء الاسلامي - ١٩٨٧/٩/١٠ - ص ٥ .
- المجرم الهارب من العدالة . قصور في قانون العقوبات - جريدة الاهرام - ١٩٨٧/٩/١٧ - ص ٧ .

خامسا - الأنشطة العلمية اخرى :

(ا) مساهمة في مؤتمرات علمية عقدت بالقاهرة :

- المؤتمر الدولي الثامن لعلم الاجرام الذي عقد تحت اشراف الجمعية الدولية لعلم الاجرام في لشبونة - البرتغال / سبتمبر ١٩٧٨ .
- ندوة مجلس وزراء العدل العرب الذي عقد تحت اشراف الامانة العامة لمجلس وزراء العدل العرب بالملكة المغربية في المدة من ٦ - ٨ فبراير ١٩٨٥ بالرباط .

(ب) مساهمة في مؤتمرات علمية عقدت بمصر .

- المؤتمر الدولي الخامس عشر للمعهد الدولي للفرنسي لحقوق الزاى والتعذيب في المدة من ٢٠ - ٢٧ نوفمبر ١٩٨٢ ببغداد بعنوان :

Réflexion sur l'extradition en matière politique,

الامرة والجريمة - ١٩٨٥

ولقد نشر هذا البحث في المجلة العلمية الممتونة بـ :

Revue juridique et politique independance et cooperation
— 37 année — nos. 1 et 2 — Janvier — mars 1983 (P. 50 —
P. 57).

— المؤتمر العام الثاني للشرطة المصرية عام ٢٠٠٠ (٢٢ - ٢٥
يناير ١٩٨٤) ببحثين عنوانهما :

• (أ) السياسة الجنائية التنفيذية ورجال الأمن العام

• (ب) مواجهة العنف في قانون العقوبات المصري

— المؤتمر الاقليمي الثالث لمكافحة المخدرات (١٢ - ١٤ مارس
١٩٨٤ م) ببحث عنوانه مشكلة المخدرات في المجتمع المعاصر •

— مؤتمر حقوق الانسان والشعوب في الميثاق الافريقي (١ - ٣
مايو ١٩٨٤) ببحث عنوانه « الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب
من وجهة نظر القانون الجنائي » (١ - ٣ مايو ١٩٨٤) مركز الدراسات
الدولية القانونية والاقتصادية — جامعة الزقازيق •

— المؤتمر الدولي الثالث عشر لقانون العقوبات (القاهرة ١ - ٧
اكتوبر ١٩٨٤) ببحث عنوانه « التماثل المقايي الدولي في الفكر
المعاصر » مصر نشر بعدد خاص تحت اشراف الجمعية المصرية لقانون
العقوبات — جامعة القاهرة •

— ندوة عن حقوق واجبات اللاجئين في الدولة المضيفة وفي
التشريعات المصرية جامعة الزقازيق — مركز الدراسات الدولية
والقانونية — ٢٨ نوفمبر ١٩٨٤ ببحث عنوانه « حق اللجوء والمجرم
السياسي » •

— ندوة عن حق التقاضي — جامعة الزقازيق — مركز الدراسات
الدولية القانونية والاقتصادية — ٦ يناير ١٩٨٥ ببحث عنوانه « اضمواء
فلسفية على حق التقاضي في المجتمع المعاصر » •

— ندوة عن القضاء غير المتهن (القضاء الشعبي والتحكيم)
مجلس وزراء العدل العرب — الرباط ٦ - ٨ فبراير ١٩٨٥ — المملكة
المغربية ببحث عنوانه « نظام المحلفين (القضاء الشعبي) وقانون
الاجراءات الجنائية » •

المؤتمر الدولي للمرأة العربية الأفريقية - القاهرة - ٢٨/٢٥
فبراير ١٩٨٥ اتحاد المحامين العرب - الأمانة العامة ببحث عنوانه (تعدد
الزيجات جريمة جنائية أو ظاهرة اجتماعية) دراسة تاريخية عن الفكر
الفرنسي والعربي والإسلامي » .

ندوة عن « حق الإنسان في بيئة ملائمة » - جامعة الزقازيق
- مركز الدراسات الدولية القانونية والاقتصادية - ٦ مارس ١٩٨٥
ببحث عنوانه « مكافحة تلوث البيئة على ضوء السياسة الجنائية
الحديثة » .

ندوة عن « اختطاف واغتصاب الفتيات » - نشرت بجريدة
شباب بلادي - العدد ١٠٤ - ٢٠ مارس ١٩٨٥ - ص ٨ و ٩ .

ندوة عن « أوضاع حقوق الإنسان في الوطن العربي » -
القاهرة - اتحاد المحامين العرب (مركز البحوث والدراسات القانونية)
والمنظمة العربية لحقوق الإنسان - في المدة من ١٧ - ١٩ مايو (أيار)
١٩٨٥ - ببحث عنوانه « الأسس النظرية والعلمية لضمان حقوق الإنسان
بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية » .

المؤتمر الطبى الإسلامى الدولى عن « الإعجاز الطبى فى القرآن
الكريم » - تحت رعاية السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس
جمهورية مصر العربية ٨ - ١١ محرم ١٤٠٦ هـ - الموافق ٢٣ - ٢٦
سبتمبر ١٩٨٥ م بمبنى جامعة الدول العربية (القاهرة) ببحث عنوانه
« الإجهاض الطبى فى القانون الجنائى الفرنسى » .

المؤتمر العالمى الرابع للسيرة النبوية الشريفة والمؤتمر العاشر
لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر - تحت رعاية السيد الرئيس محمد
حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ١٧ - ٢٤ صفر ١٤٠٦ هـ
الموافق ١ - ٨ نوفمبر ١٩٨٥ بمبنى جامعة الدول العربية (القاهرة)
ببحث عنوانه « وظيفة العقوبة على ضوء أحكام القرآن الكريم والسنة
النبوية » .

المؤتمر الدولي السنوى الثانى عن حقوق الشعوب - جامعة
الزقازيق مركز الدراسات الدولية القانونية والاقتصادية - القاهرة
٢٥ - ٢٧ نوفمبر ١٩٨٥ - يبحث :

(أ) مفهوم السياسة الجنائية الدولية وحقوق الشعوب .

(ب) دور القانون الجنائى فى تدعيم حق الشعوب فى الأمن والسلام

- المؤتمر السنوى الخامس للجمعية المصرية للطب والقانون -
جامعة الاسكندرية (١٧ - ١٩ ديسمبر ١٩٨٥) عن « ادمان المخدرات
وعلاج الممنهين » - يبحث عنوانه « الطبيعة المزدوجة لظاهرة ادمان
المخدرات بين المرض والجريمة » .

- ندوة عن حقوق الانسان فى الاسلام - جامعة الزقازيق -
كلية الحقوق - مركز الدراسات الدولية القانونية والاقتصادية ٦ ابريل
١٩٨٦ يبحث عنوانه « اصل العقوبة فى انشريعة الاسلاميه وحقوق
الانسان » دراسة فلسفية للحدود وللقصاص وللتعزير .

- ندوة عن « الظروف المؤثرة فى فاعلية حقوق الانسان فى القانون
الجنائى » - دراسة منهجية - جامعة الزقازيق - مركز اندراست الدوليه
القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق - القاهرة ١ و ٢ ديسمبر ١٩٨٦
بورقة عمل بعنوان « لمحة عن الظروف المؤثرة فى فاعلية حقوق الانسان
فى القانون الجنائى » .

- المؤتمر الطبى الاسلامى الدولى الثانى عن « الشريعة الاسلاميه
والقضايا الطبية المعاصرة » - القاهرة ٢ - ٥ فبراير ١٩٨٧ يبحث عنوانه
« اخطاء الاطباء بين الشريعة الاسلاميه والقانون » .

- المؤتمر الاول للجمعية المصرية للقانون الجنائى (القاهرة ١٤ -
١٧ مارس ١٩٨٧ م) يبحث عنوانه « بعض المشكلات القانونية والعلمية
فى العلاقة بين القانون الجنائى والادارى » .

- ندوة تعليم حقوق الانسان (كلية الحقوق - جامعة القاهرة)
يبحث عنوانه « تدريس حقوق الانسان فى كلية الحقوق » - القاهرة
٩ - ١١ يونيه ١٩٨٧ .

- مؤتمر « المسئولية فى المستشفيات » الجمعية المصرية للطب
والقانون - جامعة الاسكندرية (٢٣ - ٢٥ - يونيو ١٩٨٧) يبحث
عنوانه « المسئولية الجنائية عن اخطاء الطب فى القانون الجنائى المصرى » .

(ج) محاضرات علمية :

- تم القاء محاضرة بالجمعية المصرية للقانون الدولى فى ١٤ فبراير
١٩٨٤ بعنوان « تسليخ المجرمين وفقا لاحكام القانون الدولى » .

- تم القاء محاضرة عن « الارهاب الدولى فى العالم » - القايت بكلية
الاقتصاد المنزلى - جامعة حلوان - يوم ١٤ ديسمبر ١٩٨٦ .

مؤلفات ومقالات الطبع أو النشر :

- نظرة عامة على القانون الجنائي في اكتب المقدسة للهند (مقالة) *
- نظرية السلب (الافتناع) الجنائي في الفقه المعاصر (مقالة) *
- لجنة عن التعاون القضائي الجنائي الدولي في انقصة المقارن
(دراسة للقانون الكندي) (مقالة) *
- الاسرار المهنية في القانون الجنائي *
- الرشوة الدولية والقانون الجنائي (مقالة) *
- نحو انشاء نظام المرشدين السريعين (مقالة) *
- مناهج التعليق على الاحكام القضائية (مقالة) *
- مشاكل العدالة في العالم المعاصر والشرطة (مقالة) *
- بحث باللغة الفرنسية عن الحبس الاحتياطي (مقالة مقبولة للنشر
- مجلة القانون والاقتصاد - كلية الحقوق جامعة القاهرة) *
- دراسة علم الاجرام في كليات الحقوق والشرطة (مقالة - مجلة
الشرطة - وزارة الداخلية - دولة الامارات العربية المتحدة) *
- مشكلة المخدرات في الامة العربية (مقالة - مجلة نقابة المحامين
بالمملكة المغربية - الدار البيضاء) *

٢ - باللغة الفرنسية :

- Le choix du code civil en matière testamentaire — (art. 1002) Paris, 1980.
- Aspects de la criminalité conjugale en droit pénal français et égyptien comparés — 2 vol. Paris, 1981, 1982.
- Quelques réflexions sur L'extradition matière politique. 37 année — nos. 1 et 2 janvier — mars 1973.

ولقد نشر هذا البحث باللغة العربية تحت عنوان :

« انعكاسات حول موضوع تسليم المجرمين في المراتم السياسية »
بمجلة « الأمن العام » العدد رقم ١٠٠ - السنة الخامسة والعشرين -
١٩٨٣ •

- كما نشر هذا البحث للمؤتمر الدولي الخامس عشر للمعهد الدولي
الفرنسي لحقوق الرأي والتعبير الذي عقد تحت اشراف وزارة العدل
المصرية في المدة من ٢٠ - ٢٧ نوفمبر ١٩٨٢ في مجلة

Revue juridique et politique independance et cooperation —
37 année — nos. 1 et 2 janvier — mars 1973.

★ ★ ★

المؤلف في سطور



* من مواليد ١٩٤٤

* ليسانس الحقوق ولسانيس العلوم الشرطية عام ١٩٦٤ .

* أول وأصغر الخريجين بجامعة عين شمس (كلية الحقوق) وكلية الشرطة .

* حاصل على جائزة الامتياز لأوائل الكليات عام ١٩٦٤ .

* حاصل على دبلوم الدراسات العليا في القانون العام ، والقانون المقارن ، والقانون الجنائي ، والشرعية الاسلامية في أعوام ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ١٩٧٥ من جامعة عين شمس .

* حاصل على دبلومي الدراسات المتعلقة في النظرية العامة والتطبيق للقانون الجنائي والسياسة الجنائية ، وفي تاريخ القانون من جامعة باريس ٢ - السوربون في العامين ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ .

* حاصل على دكتوراه الدولة في القانون بمرتبة الشرف الأولى من جامعة باريس ١٠ (عام ١٩٨٢) .

* عمل ضابطا بالشرطة ووكيلا للنائب العام .

* يعمل حاليا عضوا بهيئة التدريس بكلية الحقوق جامعة القاهرة

* له أبحاث ومقالات ومؤلفات عديدة في القانون والشرعية الاسلامية وفي القضايا العامة المرتبطة بالقانون أو بالشرعية الاسلامية .



الفهرس

الأسرة والجريمة فى القانون الجنائى المصرى

الصفحة

٩	• • • • •	تمهيد
١١	• • • • •	خطة البحث وتقسيم

الفصل الأول

		النصوص التشريعية المتعلقة بالأسرة فى القانون الجنائى
١٣	• • • • •	المصرى
١٣	• • • • •	(أ) فى قانون العقوبات
١٨	• • • • •	(ب) فى قانون الاجراءات الجنائية

الفصل الثانى

		التحليل العام للاتجاه التشريعى فى معالجة الجرائم المرتكبة
٢٣	• • •	فى الوسط العائلى فى القانون الجنائى المصرى
٢٣	• • • • •	المبحث الأول : فى قانون العقوبات
٢٦	• • • • •	المبحث الثانى : فى قانون الاجراءات الجنائية

الفصل الثالث

		التحليل الفقهى للجرائم المرتكبة فى الوسط العائلى فى
٢٩	• • • • •	القانون الجنائى المصرى
٢٩	• • •	المبحث الأول : أساس حق العقاب فى جرائم الأسرة
٣٦	• • •	المبحث الثانى : النظريات المبررة للعقاب وتقديرها

الفصل الرابع

		التحليل الفلسفى للاتجاه التشريعى فى معالجة جرائم
٤٣	• • • • •	الأسرة فى القانون الجنائى المصرى

الصفحة

المبحث الأول : التحليل الفلسفى عن الجرائم المرتكبة فى الوسط	
المائى فى قانون العقوبات	٤٧
المبحث الثانى : التحليل الفلسفى عن الجرائم المرتكبة فى الوسط	
المائى فى قانون الاجراءات الجنائية	٧٢
خلاصة :	
نحو تشريع خاص للأسرة	٧٩
ملاحق الكتاب	٨٣

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٨/٥٠٢٤

ISBN ٩٧٧ - ٠١ - ١٨٠٣ - ٦

يعد هذا الكتاب أول مرجع مصرى يتضمن سرداً كاملاً لجميع
النصوص القانونية العقابية والإجرائية المتعلقة بالأسرة المصرية بحيث
يفيد طلاب المتعة الثقافية وكل أسرة مصرية ترغب فى معرفة حقوقها
وواجباتها تجاه القانون الجنائى المصرى .
ويعكس هذا الكتاب اهتمام المشرع المصرى بحماية الأسرة من
التفكك الاجتماعى الذى يترتب بالأسرة المعاصرة .
وأخيراً ، يتضمن الكتاب نقداً لبعض مواقف المشرع المصرى على
ضوء أفكار الفلاسفة والمتعمقين حول موضوع الجريمة والعقوبة .